ضمير الفصل في العربيّة ودوره في أداء المعنى: سورة يوسف (عليه السّلام) نموذجاً

د. خلود إبراهيم العموش *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٩/٣/٣٠ تاريخ القبول: ٢٠٠٩/٩/١٤

ملخّص

هذا البحث جزء من محاولة إعادة قراءة النحو العربي وموضوعاته وفق رؤية الجرجاني التي تجعل المعنى أساسا لفهم أيّ تركيب نحوي. ووفقاً لهذه الرؤية، فإنّ ضمير الفصل لا يمثّل تركيباً ثابتاً يحمل القيمة الدلاليّة نفسها حيث وضع. بل تتغيّر دلالته بحسب السياق الذي يرد فيه.

وقد اتّخذ البحث سورة يوسف (عليه السلام) نموذجاً لرصد تشكّلات البنية والدلالة لضمير الفصل. وقد ورد فيها ضمير الفصل في سبعة مواضع، تنتظمها أربع صور تركيبيّة. وحلّل البحث دور هذا الضمير في هذه المواضع.

وخلص البحث إلى أنّ ضمير الفصل يجب أن يدرج في باب التوكيد بمعناه الواسع، الذي يقوم على تحقيق المعنى وتثبيت قدمه في الصدق. كما أنّ استعماله في التركيب إضافة إلى تحوّلات البنية الأخرى يخدم أغراض الخطاب، ويكشف عن طبيعة العلاقة بين المرسل والمتلقّي. وخلص البحث كذلك إلى أنّ التشكيلات الكلاميّة التي يكون ضمير الفصل جزءاً فاعلاً فيها لها سمات تركيبيّة تشكّل نسقاً لغويّاً خاصّاً، يعالج سياقات حال خاصّة، ومواقف تواصليّة معينّة، جرى كشفها من خلال النص النموذج.

الكلمات المفتاحيّة: ضمير الفصل، المعنى، سورة يوسف.

* قسم اللغة العربيّة، الجامعة الهاشميّة.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Abstract

Speparating Pronoun and its Semantic Role in Arabic
Surat Youasef as a Case Study

This study is an attempt to look at Arabic Syntax from the point of view of al-Jurjani who considers meaning the basis for understanding any syntactic structure. Based on this perspective, the separating pronoun doesn't signify a certain fixed meaning all the time; rather, it changes its meaning according to different situational contexts.

Surat Yousef is chosen here as to trace this pronoun and its variants, placing special emphasis on its semantic denotations. This pronoun was spotted in seven different places, following four recurring variants. The analysis of the separating pronoun in these different contexts led to the conclusion that this pronoun should be classified as an emphatic word in the boarder sense of the term, as it emphasizes meaning and boosts the truthful conditions of the structure in which it figures in.

The use of this pronoun, apart from the concomitant structural changes it entails, serves other discursive purposes, as it discloses the type of relationship between the speaker and the listener. The analysis also revealed that the speech variations, which employ the separating pronoun, have its own structural peculiarities that represent special regular patterns, befitting certain specific situational contexts, and certain specific communicative situations.

Dr. Kholoud Al – Omoush/ The Hashemite University

Keywords: Separating Pronoun, Semantic, Surat Yousef.

مقدّمة

هذا البحث، في "ضمير الفصل" ودوره في أداء المعنى، جزء من محاولة إعادة قراءة النّحو العربيّ وموضوعاته وفق الرؤية التي انتهى إليها عبد القاهر الجرجاني، التي تجعل المعنى أساساً لفهم أيّ تركيب نحويّ، وتصلح أساساً لإعادة تبويب المباحث النّحويّة عند دراستها؛ فالمعنى "قمّة الدراسة النحويّة أو فلسفتها"(١). وفي إطار هذا الفهم نعدّ علم المعاني "علم معاني النحو" الحلقة المستأنفة من علم النحو عند العرب؛ فالنحو بمعناه الواسع، وكما انتهى إليه الجرجاني: صحّة النّظم والتّأليف، وملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، واتّحاد مكوّنات الجملة لتأدية معنى بعينه، وترابط مفرداتها وفقاً للنّظام الصحيح للغة(٢). ولذلك سيكون منهجنا في هذا البحث تتبّع ضمير الفصل في سياقاته المختلفة في النموذج المختار (سورة يوسف عليه السلام)، ووصف تضافره مع العناصر اللغويّة الأخرى، ورصد دوره في أداء المعنى ضمن التشكيل الكلامي الذي ورد فيه. وسنعتمد في هذا الوصف وهذا الرصد على الاستعمال الحي لهذا التركيب في هذا النّص الكريم، مستنيرين بالجوانب النظريّة التي ذكرها النّحاة القدامى عن ضمير الفصل، متوقّفين معها بقدر الحاجة من غير أن نقف عندها.

وهذا البحث –كذلك– محاولة لوضع هذا التّركيب النحوي (ضمير الفصل) ضمن أطره الكليّة أو ضمن القانون الكلّي الذي ينتمي إليه، عملاً بتوجيه ابن هشام الذي عاب على كتب النّحو طولها بسبب كثرة التكرار، وردَّ ذلك إلى "أنّها لم توضع لإفادة القوانين الكليّة، بل للكلام على الصور الجزئيّة"(٣). وضرب لذلك مثلاً من ضمير الفصل فقال:" وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾(٤). ذكروا فيه ثلاثة أوجه، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ﴾(٥). ذكروا فيه أحد وجهَيْن، ويكرِّرون ذكر الخلاف فيه، إذا أعرب فصلاً، ألَه محل باعتبار ما قبله، أم باعتبار ما بعده، أم لا محلّ له ؟"(٦). ولهذا سوف نبتعد عن التفاصيل، ونضع الموضوع ضمن أطره الكليّة.

وبذا سينتظم هذا البحث من المفردات الآتية:

- صورة ضمير الفصل في كتب النحو.
- المثلث الجرجاني، وفيه خلاصة رؤية الجرجاني لتضافر التراكيب النحوية في صناعة المعنى.
- ضمير الفصل ودوره في أداء المعنى في سورة يوسف (عليه السلام).
- الصور التركيبيّة لضمير الفصل في سورة يوسف (عليه السلام).
- ضمير الفصل وأسلوب التوكيد.

---

(١) حسّان، تمّام، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص٢٨.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر، (ت٤٧١هـ/١٠٧٨م)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٢، ص٨١

(٣) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف، (ت٧٦١هـ/١٣٥٩م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢، ج١/ ص١٤.

(٤) **سورة آل عمران**، الآية (٣).

(٥) **سورة المائدة**، الآية (١١٧).

(٦) ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ج١/ ص١٤.

(١)

صورة ضمير الفصل في كتب النّحو:

ضمير الفصل من الضمائر التي تختص بها العربيّة[١]. وقد استعمل هذا المصطلح في وقت مبكّر"[٢]؛ فقد استعمله سيبويه"[٣]. ودرس النّحاة : حدَّه، وشروطه، وصُوَرَه، ومواضعَه، ومحلّه من الإعراب، واسميته أو حرفيته. وأشاروا إلى فوائده وأغراضه العامة[٤]. كما درسه علماء المعاني[٥] مركِّزين على فائدته وأغراضه.

وحدّه: اثنتا عشرة لفظة على صيغة الضمير المنفصل المرفوع[٦]، مطابق للمبتدأ أو المنسوخ الذي أصله مبتدأ، يؤتى به جوازاً فاصلاً بين المبتدأ والخبر المعرفتَيْن، أو بين ما أصلهما مبتدأ وخبر، لغايات من أبرزها تمييز الخبر من التابع، وتقوية الإسناد، وتقوية معنى الكلام، وقد يفيد القصر أو الاختصاص بمساعدة قرائن الحال أو المقال.

ويُسمّى هذا الضمير فصلاً عند البصريِّين[٧]، وعماداً ودعامةً عند الكوفيِّين[٨]. ويُطلق عليه سيبويه مصطلح "صفة"[١]. ويقصد به التّأكيد المحض. ولكلٍّ من هذه التسميات أسبابها وظلالها الموحية إلى فائدة استعماله في الكلام.

---

(١) الهشيري، الشاذلي، **الضمير: بنيته ودوره في الجملة**، ط١، جامعة منوبة/كلية الآداب، تونس، رسالة دكتوراة، ١٩٩٨، ص٧٢.

(٢) في تتبّع استعمال المصطلح انظر: عبابنة، يحيى، **تطوّر المصطلح النّحوي البصريّ من سيبويه حتّى الزمخشري**، ط١، جدارا للكتاب العالمي/عمان، وعالم الكتب الحديث/إربد، ٢٠٠٦، ص٢٩.

(٣) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت١٨٠هـ/٧٩٦م)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨، ج٢/ص٣٨٩.

(٤) حول ضمير الفصل وحدّه وشروطه انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١/ص٣٩٣. وج٢/ص٢٦و٣١٦و٣٨٨. وج٤/ص٢٢١. والمبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ/٨٩٨م)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٩، ج٤/ص١٠٣. وابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت٣١٦هـ/٩٢٨م)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ج٢/ص١٢٩. والزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (ت٥٣٨هـ/١١٤٣م)، **المفصّل**، تحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ٢٠٠٤، ص١٣٣. وابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، (ت٦٤٢هـ/١٢٤٤م)، **شرح المفصّل للزمخشري**، قدم له ووضع حواشيه إميل يعقوب، ط١، عالم الكتب، ببروت، ١٩٨٥، ج١/ص٣٤٣ وج٣/ص١٠٢. والأستراباذي، رضي الدين، (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، **شرح الكافية لابن الحاجب**، تحقيق وتصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦، ج٢/ص٤٥٥. وابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبد الله الإشبيلي، (ت٦٨٨هـ/١٢٨٩م)، **البسيط شرح جمل الزجّاجي**، تحقيق ودراسة عيّاد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦، ص٣٧٣. وابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ج٢/ص٥٧٠. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة**، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، ط١، دار البحوث العلمية، بيروت، ١٩٧٥، ج١/ص٦٨.

(٥) انظر مثلا: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٧٧-١٩٨. والعلوي، يحيى بن حمزة بن علي، (ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، **الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، مراجعة محمد عبد السلام شاهين، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٥، ص٥١٠.

(٦) يصرّ بعض النّحاة على أنّه صيغة مرفوع منفصل بدلاً من وصفه بالضّمير المنفصل، ومردّ ذلك أنّه استعمال خاص للضمير المنفصل يختلف عن سياق استعماله العاديّ الذي يجعل له محلاً واضحاً من الإعراب. انظر في ذلك: الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٥.

(٧) سيبويه، **الكتاب**، ج١/ص٣٩٩. والأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت٥٧٧هـ/١١٨١م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين**، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الفكر، دمشق، د.ت، المسألة ١٠٠، ج٢/ص٧٠٦. والمالقي، أحمد عبد النور، (ت٧٠٢هـ/١٣٠٢م)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، ط٣، دار القلم، ٢٠٠٢،ص٢٠٧

(٨) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/ص٣٢٩. والأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٥. وكاظم، كاظم إبراهيم، **النحو الكوفي: مباحث في معاني القرآن للفراء**، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٨، ص١٩٠.

ويتّفق النحاة على بعض شروطه، ويختلفون في بعضها الآخر. وبعض هذه الشروط يتّصل بالضّمير نفسه، وبعضها يتّصل بما يسبقه أو يليه من التّراكيب. وأبرز هذه الشروط:

أن يكون الضّمير منفصلاً للرّفع. وأجاز الحوفي وحده أن يكون اسم الإشارة فصلاً، وعقّب أبو حيّان على ذلك بقوله:" ولا أعلم أحداً قال بذلك"(٢). وأن يطابق الاسم الذي قبله في وجوه المطابقة المختلفة(٣)، وأن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كذلك. واختلف في وقوعه بين غيرهما من التراكيب(٤). وأن يأتي ترتيب الجملة التي يقع فيها على الأصل(٥). كما يشترط في الاسم الذي يسبقه أن يكون معرفة. وهذا محلّ خلاف(٦). ويشترط في ما يليه أن يكون معرفةً محلّى بأل. أو ما يقاربها في التّعريف وهو أفعل التّفضيل المجرّد من (أل) والإضافة وبعده (من)، أو (مثل) مضافاً. وهذا الشرط محلّ خلاف كذلك(٧). وأن يقع في موضع لا يخلّ سقوطه فيه بمعنى الكلام(٨). وقد دار خلاف واسع حول حرفيّة ضمير الفصل أو اسميّته، ومحلّه من الإعراب. وتلخيص هذا الخلاف يتمثّل في الآراء التالية:

١. أنّه حرف لا محلّ له من الإعراب، وعليه أكثر النّحاة القدامى(٩). وبعض المُحدثين(١٠).
٢. أنّه اسم لا محلّ له من الإعراب. وهذا رأي الخليل وسيبويه وطائفة من البصريّين(١١).
٣. أنّه اسم له محل من الإعراب ثمّ اختلف في هذا المحل؛ فرأى بعضهم أنّ حكمه حكم ما قبله لأنّه توكيد لما قبله. ورأى آخرون أنّ حكمه حكم ما بعده(١٢).

وأرى أنّ ضمير الفصل أحد ضمائر الرفع المنفصلة ، وينطبق عليه كل ما ينطبق عليها. وقد لاحظ القدامى(١٣) أنّ للضمائر خصائص مختلفة عن خصائص الأسماء الأخرى، كما لاحظ المحدثون ذلك، ودفع هذا بعضهم إلى

(٩) سيبويه، **الكتاب**، ج٢/ص٣٨٩.

(١) أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن حيّان، (ت٧٤٥هـ/١٣٥٣م)، **البحر المحيط في التفسير**، بعناية صدقي محمد جميل، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢، ج٤/ص٢٨٣.

(٢)متّفق عليه في كتب النحو كلّها. انظر مثلا: الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٦.

(٣)انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١/ص٣٩٧. وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٣/ص١١٠. والأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٦. وأبو حيّان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج٥/ص٢٤٧. وابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف، (ت٧٦١هـ/١٣٥٩م)، **شرح اللمحة البدريّة**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط٢، مطبعة حسان، القاهرة، ١٩٨٤، ص٣٧٦.

(٤) انظر: الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٦. وابن هشام الأنصاري، **شرح اللمحة البدرية**، ص٣٧٦.

(٥) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٣/ص١١٠.

(٦) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٧.

(٧) الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، (ت٣٨١هـ/٩٩١م)، **العلل في النحو**، تحقيق مها مازن المبارك، ط١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠، ص٢٦٧. وابن هشام الأنصاري، **شرح اللمحة البدريّة**، ص٣٧٦.

(٨) الأنباري، **الإنصاف**، ج٢/ص٧٠٦. والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١/ص٦٨-٦٩و٢٣٦.

(٩) منهم محمّد عبد الله جبر، والشاذلي الهشيري. انظر: جبر، محمد عبد الله، **الضمائر في اللّغة العربيّة**، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٣٩. والهشيري، **الضمير بنيته ودوره في الجملة**، ص١١٩.

(١٠) انظر: الأنباري، **الإنصاف**، ج٢/ص٧٠٦. وابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ج٢/ص٥٧١.

(١١) **المصدر السابق**.

(١٢)منهم: الزمخشري وابن يعيش والسيوطي. انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/ص٣٢٩. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤، ج١/ص٢٢٠.

إعادة النّظر في تصنيفها ضمن إطار التقسيم الثلاثي للكلمة، فجعل بعضهم الضمائر قسماً برأسه[١]. وبغض النّظر عن هذا الخلاف في تصنيف الكلمة في العربيّة، فإنَّ ضمير الفصل ينتمي إلى الضّمائر، سواء أبقيت هذه الضّمائر في مجموعها في زمرة الأسماء كما صنّفها القدامى، أو أصبحت قسماً برأسه كما أرادها بعض المحدَثين. ولا نرى من وجه لحرفيّة ضمير الفصل على الإطلاق؛ فقد عدّ النحاة الاسم ما يقبل الإسناد بطرفيه[٢]، وضمير الفصل يصلح ركناً للإسناد بطرفيه. وانظر إن شئت قوله تعالى: ﴿إِنّ شانئك هو الأبتر﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[٤]. وحتّى الذين قالوا بحرفيّته أو عدّوه اسما لا محلّ له من الإعراب أحسّوا بصعوبة الحكم عليه بذلك؛ فاستعملوا عبارات شديدة لوصف هذا التحوّل من مثل: الخلع، والابتزاز، والسلب، والإلغاء، واللغو، كما في قول الخليل: "والله إنَّه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة، وتصييرهم إيّاها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً"[٥]. وعبارة ابن يعيش: "إنَّ الضمير إذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسميّة وابتززته إياه، وأصرته إلى حيِّز الحروف، وألغيته كما تلغى الحروف"[٦]. وعبارة الرّضيّ: "وانخلع عنه لباس الاسميّة"[٧].

وقد يتعيّن هذا الضمير للفصل كما في جملة (كان) وجملة (ظنّ)، وقد يحتمل مع الفصليّة وجهاً آخر كالتوكيد أو البدل أو الابتداء، وقد يحتملها جميعاً في بعض المواضع. ونستطيع ملاحظة أنَّ النحاة اعتمدوا في الترجيح بين الفصل وسواه من الأوجه المحتملة على ضوابط تركيبيّة، ودلاليّة، وتداوليّة؛ فمن الأمثلة على الضوابط التركيبيّة قول ابن يعيش: "وربّما التبس الفصل بالتأكيد، والبدل في مواضع... أمّا الفرق بين الفصل والتوكيد فإنّه إذا كان التأكيد ضميراً فلا يؤكَّد به إلاّ مضمر نحو: قمت أنت، والفصل ليس كذلك، بل يقع بعد الظاهر والمضمر"[٨]. ومن الأمثلة على الضوابط الدلاليّة والتداوليّة معاً ما نجده عند أبي حيّان في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنّ شانئك هو الأبتر﴾[٩]. قال: "(هو) مبتدأ، والأحسن الأعرف أن يكون فصلاً؛ أي هو المنفرد بالبتر المخصوص به لا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فجميع المؤمنين به أولاده، وذِكْره مرفوع على المنائر والمنابر، ومردوده على لسان كلّ

---

(١) منهم: إبراهيم أنيس، ومحمد صلاح الدين مصطفى، وتمّام حسان وفاضل مصطفى الساقي، وساطع الحصري، ومحمد حماسة. انظر: أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨، ص٢٦٥. ومصطفى، محمد صلاح الدين، **في النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، ط١، مؤسسة علي الصباح، الكويت، ١٩٨٢، ص١١٥. وتمّام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٨٦. والساقي، فاضل مصطفى، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧، ص٧٢. والحصري، ساطع، **آراء وأحاديث في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٨٥، ص١٠١. وحماسة، محمد، **العلامة الإعرابية**، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٢٦.

(٢) الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، (ت٩٠٠هـ/١٤٩٤م)، **منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ج١/ص٢٣.

(٣) **سورة الكوثر**، الآية (٣).

(٤) **سورة فاطر**، الآية (١٠).

(٥) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٢٧.

(٦) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣/ص١١٢.

(٧) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٢٧.

(٨) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٢/ص٣٣٣.

(٩) **سورة الكوثر**، الآية (٣).

عالم"[١]. فمنزلة الرسول (صلّى الله عليه وسلّم)، وقدره وقيمته ضابط تداولي، أمّا الحديث عن الاختصاص فضابط دلالي.

أمّا فوائده وأغراضه العامّة -كما يذكرها علماء النحو والمعاني- فهي: الفصل بين الخبر والتابع، والتوكيد، والاختصاص[٢]. ويضيف إليها المحدثون وظيفة الربط[٣].

إنّ النحاة -مع إحساسهم بالدور الكبير لضمير الفصل في صناعة المعنى- لم يتعمّقوا في وظيفة ضمير الفصل في النص، التي يمتاز بها عن سواه من التراكيب النحويّة التي يمكن أن يلتبس بها. ويُعدّ ابن هشام -نسبيّاً- ممّن تطوّر عندهم النظر إلى ضمير الفصل؛ فقد أورده ضمن موضوعات الباب الرابع في كتابه المغني، التي جعلها تحت عنوان: "في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها"[٤].

ويأخذ ابن هشام على النحاة والبيانيين قصور النظرة لوظائف ضمير الفصل في الكلام؛ فقد قصرها أكثر النحاة على فائدة لفظيّة واحدة هي الإعلام بأن ما بعد ضمير الفصل خبرٌ لا تابع، وقصرها أكثر البيانيين على فائدة معنويّة واحدة هي الاختصاص. أمّا ابن هشام فقد جمع فوائد ضمير الفصل اللفظيّة والمعنويّة وجعل التوكيد في رأس الفوائد المعنويّة[٥]. ورأى ابن هشام أنّ الزّمخشري قد تفرّد عن غيره باكتمال الرؤية حول وظائف ضمير الفصل وأثره في أداء المعنى، وذلك من خلال تناوله لضمير الفصل في الآية الكريمة: ﴿وأولئك هم المفلحون﴾[٦].

ومع هذا النقد لتناول النحاة والبيانيّين إلاّ أنّ ابن هشام ساوقهم في إعرابه لضمير الفصل. وبسط الخلاف حول حرفيّته أو اسميّته، ولم يعربه وفقا للغرض الذي يؤدّيه في الكلام. وهذا الموقف من ابن هشام ليس بدعاً؛ فهو استمرار لصنيع النحاة قبله الذين ركّزوا على المباني، واستقصوا تفاصيلها، ولم يبدأوا بدراسة المعاني وما اشتملت عليه من أغراض تواصليّة، خلافاً لعمليّة الاتّصال اللّغوي في سيرورتها الطبيعيّة، التي تبدأ بالمعنى من مرسل ما، ثمّ يتحوّل هذا المعنى إلى مبنى يتلقّفه مستقبل مفترض يحوّله ثانية إلى معنى.

---

(١) أبو حيّان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج٨/ص٥٢٠.

(٢) انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٧٩. والزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (ت٥٣٨هـ/١١٤٣م)، **الكشّاف**، تحقيق محمّد عبد السلام شاهين، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٥، ج١/ص١٦١. وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/٣٢٩. والثمانيني، عمر بن ثابت، (ت٤٤٢هـ/١٠٥٠م)، **الفوائد والقواعد**، تحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، ط١، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٢، ص٤٢٦. والمالقي، **رصف المباني**، ص٢٠٨. وابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢/ص٥٧٠. وابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان، (ت٩٤٠هـ/١٥٣٣م)، **أسرار النحو**، تحقيق احمد حسن حامد، ط١، دار الفكر، عمان، ص١٧٧.

(٣) منهم: برجشتراسر والشاذلي الهشيري وأحمد جبر ومحمّد حماسة ومصطفى حميدة. انظر: برجشتراسر، **التطوّر النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢، ص٨٨. والهشيري، **الضمير: بنيته ودوره في الجملة**، ص١٢٤. وجبر، **الضمائر في اللغة العربية**، ص١٣٩. وحماسة، محمّد، **بناء الجملة العربيّة**، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٢٦. وحميدة، مصطفى، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة**، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٧، ص١٩٩.

(٤) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢/ص٥٧٠.

(٥) **المصدر السابق**، ج٢/ص٥٧٢.

(٦) **سورة البقرة**، الآية (٥). وانظر ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢/ص٥٧٢.

وقد أشار ابن هشام إلى جانب من هذا، حين عدّ الاهتمام بظاهر الصناعة وإغفال المعنى من أهمّ الجوانب التي يعترض بها على المعرب، وقال: "متى بني على ظاهر اللفظ، ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد"(١). وموجب المعنى هو الغرض الذي يسوق المتكلّم رسالته اللّغويّة تحقيقاً له.

وأرى أنّ إعادة النظر في وظيفة ضمير الفصل ستعمل على إغلاق باب الخلاف في مسألة الحرفيّة والاسميّة في موضوع ضمير الفصل، ومسألة تعدّد أوجه الإعراب فيه، ومسألة أغراضه وفوائده وتباينها، وعدم اتّساقها مع الأمثلة والشواهد أحياناً.

(٢)

المثلّث الجرجاني:

وفقاً للرؤية الجرجانيّة للنحو فإنّ ضمير الفصل لا يمثّل تركيباً ثابتاً يحمل القيمة الدلاليّة نفسها حيث وضع؛ فالتركيب النحوي تتغيّر دلالته بحسب السياق الذي يرد فيه. والفائدة المتوخّاة لا تأتي من تركيب نحوي واحد، بل من صورة التأليف التي "يكون بها الكلم إخباراً أو أمراً أو... وتؤدّي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلاّ بضمّ كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة"(٢). ولذا فالوجه في تحليل الخطاب وصولاً إلى غرضه –وفقاً للجرجاني– "أن ننظر إلى التعليق فيها (الكلم) والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه، وما محصوله؟"(٣).

فالمتكلّم حين يبني كلامه يختار التراكيب النحويّة المناسبة لتحقيق غرضه، وإذا ما فعل ذلك فإنّ المزيّة "ليست بواجبة لهذه التراكيب في نفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثمّ بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض، بل ليس من فضل ومزيّة إلاّ بحسب الموضع وبحسب المعنى الذي تريد، والغرض الذي تؤمّ. وإنّما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش؛ فكما أنّك ترى الرجل قد تهدّى في الأصباغ التي عمل منها الصورة، والنقش في ثوبه الذي نسج، إلى ضرب من التخيّر والتدبّر في أنفس الأصباغ، وفي مواقعها ومقاديرها وكيفيّة مزجه لها وترتيبه إيّاها، إلى ما لم يتهدّ إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب ... وكذلك حال الشّاعر والناثر في توخّيهما معاني النّحو ووجوهه التي علمت أنّها محصول النظم"(٤).

فمحصول النظم هو خلاصة التفاعل والتعالق بين المركّبات النحويّة. وهذا التعالق يعتمد على ثلاثيّة هي:

١. **الغرض**، أو المعنى الذي يريد المنشئ إيصاله للمتلقّي، وهو الذي يتحكّم باختيار التراكيب، ويتحكّم بمواضعها وطريقة تأليفها. وقد ربط ابن سنان الخفاجي أيضا، وبوضوح، بين البنية التركيبيّة للنص والغرض المقصود من الخطاب، بل إنّه جعله ركنا من أركان الصناعة(٥).

---

(١) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢/ص٦٠٧.

(٢) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٤٤.

(٣) **المصدر السابق**، ص٥٥.

(٤) **المصدر السابق**، ص٨٧.

(٥) ابن سنان الخفاجي، عبد الله بن محمّد بن سعيد، (ت٤٦٦هـ/١٠٧٣م)، **سرّ الفصاحة**، تحقيق النبوي عبد الواحد شعلان، ط١، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٨٢.

٢.**الموضع**، ويقصد به موقع التركيب النحوي من السياق اللّغوي، ماذا قبله، وماذا بعده. وهذا الموضع يتحكّم به غرض الخطاب، والخصائص الذاتيّة للتركيب النحوي.

٣.**الصورة والصياغة أو النسج والتأليف**، أو ما أسماه الجرجاني " كيفيّة المزج والترتيب"؛ وهو الشكل السطحي للنص كما يبدو للمتلقّي، ومن خلاله نصل إلى فهم دور كلّ تركيب نحوي في أداء المعنى، ونصل إلى الغرض المقصود بذلك الخطاب. ويتبدّى فيه أسلوب المنشئ، يقول الجرجاني: "فلولا أنّ المعنى يعتريه شيء من التغيير بسبب الصورة والصياغة لما صحّ أن تقوم موازنة"[١]. وبذا يتشكّل المثلّث الجرجاني للمعنى أو محصول النظم وفقاً للشكل التالي:

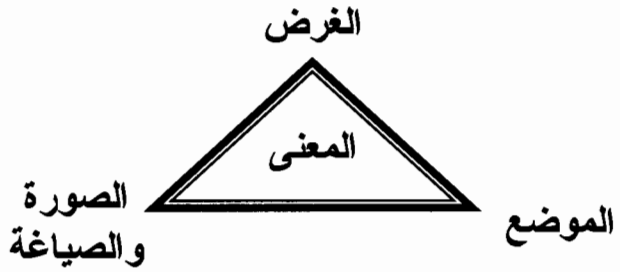

وفي المفردة التالية من البحث سنرصد تشكّلات ضمير الفصل، ودوره في أداء المعنى في سورة يوسف (عليه السلام) في ضوء تعالقات هذا المثلّث الجرجاني، مع التذكير بأنّ التّعالق لا يتمّ بين الكلم "وإنّما بين معاني الكلم"[٢].

(٣)

ضمير الفصل في سورة يوسف (عليه السلام) ودوره في أداء المعنى:

سورة يوسف (عليه السلام) سورة مكيّة تألّف من (١١١) آية، وتشكّل قصّة سيّدنا يوسف (عليه السلام) معظم السورة الكريمة؛ إذ تستغرق الآيات من (٣-١٠٢) وهذا هو السبب الأهمّ لاختيارها؛ فيمكننا رصد أطوار مجيء ضمير الفصل وفقاً لتنوّع المشاهد في النصّ الكريم في قصّة قرآنيّة كاملة. وقد ورد ضمير الفصل فيها في سبعة مواضع؛ في الآيات: (٣٤،٣٧،٦٩،٨٣،٩٠،٩٨،١٠٠). وسنعرض لها بحسب تسلسل ورودها في النص الكريم:

❖ **الموضع الأول:﴿فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.(سورة يوسف/الآية ٣٤)**

لا يرد ضمير الفصل في سورة يوسف (عليه السلام) قبل هذه الآية. وتصف الآية نتيجة الدعاء الملحّ الذي رفع به سيّدنا يوسف (عليه السلام) يديه إلى السماء: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾[٣]. هذا الدعاء الحارّ الذي صدر من المضطرّ المحتاج الشغوف نتيجة سلسلة ضخمة من المؤامرات والابتلاءات والفتن التي تعرّض لها سيّدنا يوسف (عليه السلام) في قصر العزيز، ابتداءً من مراودة امرأة العزيز، مروراً باتّهامها له أمام العزيز بأنّه أراد بها سوءاً، ثمّ إصرارها أن تسير به هذا

(١) الجرجاني ، **دلائل الإعجاز**، ص٩٨.

(٢) **المصدر السابق**، ص٥٣.

(٣) **سورة يوسف**، الآية (٣٣).

الدرب المحفوف بالمهالك. وبين هذه المرحلة التي سبقت الدعاء ومرحلة السجن التي تلت ذلك الدعاء جاءت مرحلة الدعاء واستجابته، وتآلفت الآية التي مثّلت هذه الاستجابة من جُمَل ثلاث:

- جملة قرار الاستجابة: ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ .﴾
- جملة تفصيل القرار: ﴿ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾.
- جملة الفاصلة: ﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾.

أمّا الجملة الأولى فمركزها الفعل (استجاب)، وهو مبالغة في أجاب[1]. وركّزت الآية على سرعة الاستجابة أوّلاً، وعلى مآلها ثانياً، وعلى مصدرها ثالثاً. أمّا سرعة الاستجابة فجسّدتها هذه الفاء التعقيبيّة السريعة التي جاءت لتدلّ على رحمة الله العظيمة من جهة، وحرارة دعاء يوسف (عليه السلام) وصدقه من جهة ثانية، ودرجة الضيق التي كان قد بلغها من جهة ثالثة. أمّا مآل الاستجابة فقد بدا من خلال التركيب (له) فالاستجابة متّجهة إلى يوسف (عليه السلام) الذي ألحّ في الدعاء، فأحسن الأدب في طلبه، وأظهر ضعفه الإنساني المفتقر إلى جنب الله القوي، وهو في أمسّ الحاجة إلى يد الله القويّة الحانية والسريعة الفاعلة. تمثّل هذا في غياب أداة النداء في دعائه (ربّ)، وتمثّل كذلك في إظهار فرديّته الضعيفة؛ فهو واحد إزاء جمع يدعوه للسير في طريق مهلك، وانظر إلى صيغ الجمع في: (يدعونني)، و(كيدهن)، و(إليهن) في مقابل صيغة الواحد الفرد الضعيف في: (إليَّ)، و(عنّي)، و(أصبُ)، و(أكن). فدعاء يوسف (عليه السلام) كان متّجهاً إلى الله الواحد القويّ القادر، والاستجابة كانت من الله نحو يوسف (عليه السلام) الفرد الوحيد المستهدف الضعيف.

أمّا مصدر الاستجابة فقد مثّلها اللفظ (ربّه)، وتأخير الفاعل كان لتقوية فعل الاستجابة والتركيز على سرعة حدوثها ومآلها. وإذا كان يوسف (عليه السلام) قد استعمل لفظة (ربّ) في دعائه، فقد جاء فاعل الاستجابة بلفظ (ربّه) كذلك، والربّ هو المالك والحافظ والمتصرّف في شؤون عباده. وقد قدّم الله رحمته وعطاياه (استجاب) وأخّر ذكر نفسه فاعلاً للاستجابة؛ ليكون التركيز على الغرض وهو إجابة المضطرّ إذا دعاه. وجاء الضمير في (ربّه) ليصلنا بيوسف (عليه السلام) مرّة أخرى؛ وبذا يكون يوسف (عليه السلام) قد ظهر في هذه الجملة مرّتين؛ الأولى في (له) فهو مآل الاستجابة ومحلّها وغايتها، والثانية في (ربّه)؛ لتضع العلاقة بين يوسف (عليه السلام) وربّه موضعها الصحيح. وإذا كان الدعاء قد صدر بضمير المتكلّم (ربّي)، فإنّ الإجابة قد جاءت بضمير الغائب (استجاب له ربّه)، وهو الغياب الحاضر القويّ الذي يتّصل من خلاله بعباده ويتّعهدهم ويستجيب دعاءهم.

أمّا الجملة الثانية ففصّلت قرار الاستجابة وطبيعتها: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾. وتطالعنا الفاء مرّة أخرى تركيزاً على سرعة إنفاذ الاستجابة، وجاءت الجملة تفصيلاً لمعنى الاستجابة. ويوسف (عليه السلام) هنا هو محل الاستجابة ومناطها وموضوعها؛ فالاستجابة (له) والصرف (عنه)، أمّا المصروف فهو (كيدهن). ويلاحظ أنّ المفعول به اتّصل بضمير الجمع الغائب المؤنث (هنّ) وما يوحي به من حشد وتآمر واتّفاق على الإيقاع بيوسف (عليه السلام)، فيما هو واحد فرد ضعيف (عنه). فتولّى الله عنه المعركة ودافع عنه، وجاء فعل الصرف بصيغة الماضي ليشير إلى أنّ ذلك تمّ بسرعة بالغة.

(١) ابن عاشور، محمّد الطاهر، **تفسير التحرير والتنوير**، ط١، دار سحنون للنشر، تونس ١٩٨٨، ج١٢/ص٢٦٧.

ويلاحظ أنّ جملة الإجابة اتّسقت مع جملة الدعاء؛ فالدعاء جاء بصيغة شرطيّة منفيّة، قوامها جملة الشرط المنفيّة: ﴿وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾. وجوابها: ﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾. ولأنّ يوسف (عليه السلام) مهذّب غاية التهذيب فقد ترك تفاصيل ممّا في نفسه ولم يقلها؛ ففي ثنايا الدعاء تستطيع أن تقرأ: "وأنت يا ربّ لا تريد لي أن أصبو إليهن، ولا تريد أن أكون من الجاهلين، فاصرف عنّي كيدهن". قال الفرّاء: "ولم تكن منه مسألة إنّما قال "إلاّ تصرف عنّي كيدهن أصب إليهن" فجعله الله دعاء لأنّ فيه معنى الدعاء فلذلك قال: "فاستجاب له"[1]. وقد جاءت الإجابة جملة خبريّة مباشرة للغرض المطلوب: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾.

لقد ائتلف السّياق اللّغوي الذي سبق جملة الفاصلة التي ورد فيها ضمير الفصل من جملتين فعليّتين. إحداهما بفعل لازم (استجاب) وقيّد بجار ومجرور (له). والثانية بفعل متعدٍّ (صرف) مقيّد بجار ومجرور (عنه)، والفاعل في الجملتين واحد هو (الله) الذي (استجاب وصرف). وجاء هذا الفاعل بصورتين: الأولى اسماً ظاهراً (ربّه)، والثانية: ضميراً مستتراً غائباً (صرف هو)، والتقييد في الجملتين كان ليوسف (عليه السلام): (له وعنه)، ومصدر الاستجابة والصرف هو الله، ومحور الاستجابة والصرف هو يوسف؛ فهي استجابة خاصّة ليوسف (عليه السلام) في حادث (ما)، في موقف (ما). وفعليّة الجمل في هذا السياق دليل على ظرفيّة هذه الاستجابة وخصوصيّتها؛ فالاستجابة لها هدف معيّن هو يوسف (عليه السلام)، والصرف له هدف معين هو كيد أولئك النسوة.

أمّا جملة الفاصلة فقد جاءت جملة اسميّة خبريّة مثبتة. لها محور واحد وبؤرة واحدة هي التركيز على المستجيب سبحانه وتعالى، غير متصل بأحد ولا بحادثة معيّنة، بل بقاعدة عامّة متّصلة دائمة لا تتخلّف: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾. والله ماثل في ضمير الشأن (إنّه)، وماثل في ضمير الفصل (هو)، وماثل في الخبر (السميع)، وماثل في النعت (العليم). والشكل التالي يبرز ظهور الكلمة/البؤرة في تراكيب جملة الفاصلة جميعا.

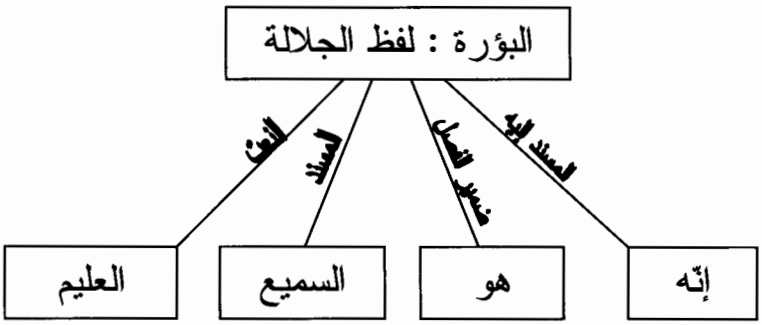

جاءت جملة الفاصلة اسميّة لتطلق الاستجابة الرّبانية لكلّ أحد في كل حين، ولكلّ محتاج مضطرّ يسأل الله صادقاً فيجده سميعاً عليماً. وإن كانت الجملتان السابقتان قد أعطتا المثل الحيّ لهذه الاستجابة وسرعتها وفعاليتها في موقف معيّن ونحو شخص معين هو يوسف (عليه السلام)، فإنّ جملة الفاصلة أطلقت الاستجابة لتشمل كلّ موقف وكلّ حالة، وكلّ حادثة يرفع فيها عبد صادق يديه نحو السماء مظهراً ضعفه وحاجته أمام خالقه. وفي جملة الفاصلة إطلاق كما أوضحنا، وعموم وثبوت وتوكيد. وقد طرقت الجملة على إطلاق هذه الاستجابة وثبوتها ودوامها وتحقّقها

(١) الفرّاء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، (ت٢٠٧هـ/٨٢٢م)، **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة محمد علي النّجار، ط١، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٧٢، ج٢/ص٥٥.

في الصدق عن طريق تضافر عدد من العناصر اللغويّة هي: اسميّة الجملة (وهي ضرب من التوكيد)، و(إنّ) التوكيديّة، وضمير الشأن ودلالته على التفخيم، ثمّ ضمير الفصل، ثمّ تعريف الخبر، ثمّ إتباع المسند بالنعت المحلّى بأل (العليم).

إنّ الغرض من توالي هذا العدد من المؤكّدات إظهار تعظيم الكلمة البؤرة في الجملة وهي (الله)؛ فجاء مفخّماً ظاهراً في ضمير الشأن، وجاء مفخّماً بضمير الفصل ليقصر السمع والعلم على الله دون غيره، وجاء في الخبر والنعت المُحَلَّيْن بأل الاستغراق التي تقول: لا أحد غيره السميع، ولا أحد غيره العليم. كما ظهر (الله) مضمراً في الخبر المشتقّ الجاري مجرى الفعل (السميع)، ونعته (العليم). إنّ كلّ مؤكّد من هذه المؤكّدات يعمل على مضاعفة التركيز على الفكرة/ الغرض/ البؤرة، ويضخّمها ليزيد مساحة الطرق عليها في ذهن المتلقّي، لتحمله على اليقين وتمام الاعتقاد والتصديق. وقد أوضح الجرجاني أنّ أَوْكَد الحالات التي تستدعي "التوكيد" حالتان هما: "الوعد والضمان فهما أحوج شيء إلى التأكيد"[1]. وقد كان يوسف (عليه السلام) محتاجا إليهما جميعا. والشكل التالي يبرز توالي المؤكّدات باتّجاه بؤرة واحدة:

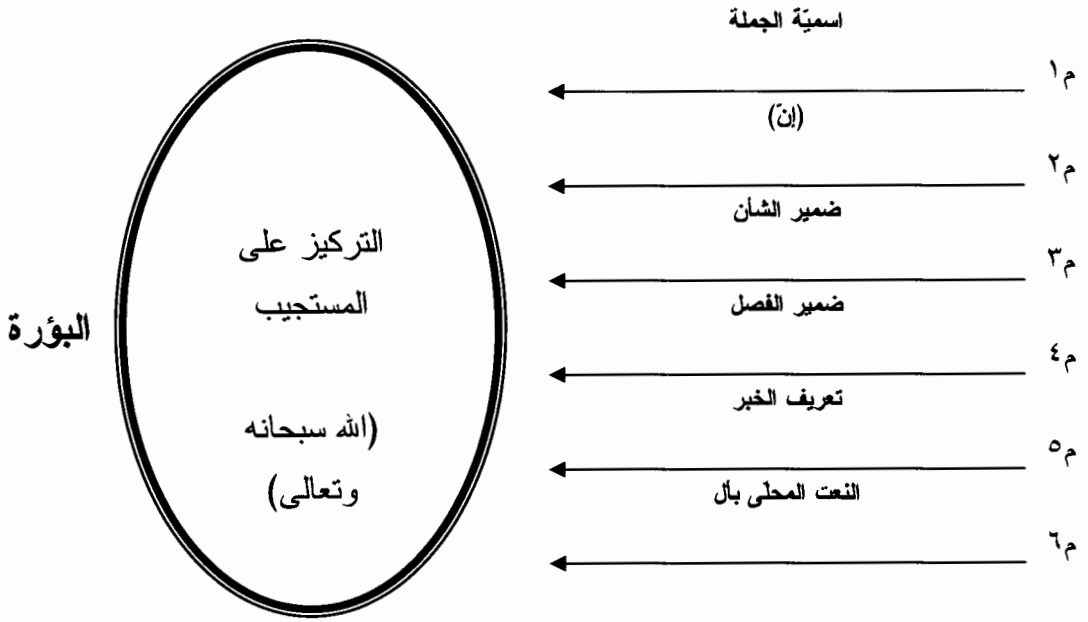

(حيث م تعني مؤكّد)

د

يلاحظ إذن أنّ ضمير الفصل في هذه الجملة قد جاء ضمن متوالية متواترة من المؤكّدات تطرق كلّها باتّجاه بؤرة واحدة هي لفظ الجلالة (الله)، وكلّ مؤكّد طرق بزاوية معيّنة، ولعلّه يحسن بنا أن نضيء بعض الإضاءة على هذه المؤكّدات؛ أمّا (إنّ) فإنّ وظيفتها في التوكيد معروفة، وقد أفرد الجرجاني موضعا من دلائل الإعجاز للحديث عنها وعن أثرها في تغيير المعنى عند دخولها على الكلام، خاصّة إذا اتّصلت بضمير الشأن، يقول في ذلك: "ومن

(١) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٦٦.

خصائصها أنّك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحسن واللطف ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه، بل تراه لا يصلح حيث صلح إلاّ بها"[١].

وضمير الشأن يفيد التفخيم والتعظيم[٢]، ويشرح الجرجاني أهميّة مجيء ضمير الشأن في الجملة ووظيفته بقوله: "ليس إعلامك الشيء بغتة غفلا مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لأنّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام، ومن ههنا قالوا: إنّ الشيء إذا أضمر ثمّ فُسّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار"[٣]. وفي موضع آخر قال عنه: "إنّ هذا الضمير أضاف إلى الجملة فخامة وشرفا وروعة لا نجد منها شيئا في الجملة التي تخلو منها"[٤]. وضمير الشأن لا يحيل إلى متقدّم، بل يحيل إلى متأخّر قد يكون الجملة بعده (هو السميع) في وجه من الوجوه؛ فهو كناية عنها وهي مفسِّرة له. وقد يحيل إلى الخبر (السميع). والضمير المتّصل مبهم أمّا الضمير المنفصل بعده (هو) فمعلوم؛ لأنّه يعود على معلوم بيّنه السياق السابق "استجاب ربّه"، و"فصرف هو". فكانت وظيفة المنفصل (هو) للمتّصل (إنّه) التفسير والتوضيح؛ لأنّهما يحيلان إلى بؤرة دلاليّة واحدة (الله)، ويحمل الثاني منهما (ضمير الفصل) قيمة توكيديّة، ولذا يمكن أن نعربه توكيداً، فضمير الفصل جاء ليفسِّر ضمير الشأن، الذي يحمل بعداً دلاليّاً أكثر منه تركيبيّاً، من جهة، وليؤدّي معنى القصر والاختصاص من جهة أخرى، وهذه هي إحدى أهم وظائفه، فلا أحد غير الله مخصوص بكمال السمع والعلم. وجاء التعريف في كلّ من الخبر ونعته دالاً على هذا الكمال وهذا الاستغراق، ومؤكّداً هذا الاختصاص. وقد أشار الجرجاني إلى بعض الأغراض المتحصّلة والفوائد المجتباة من الخبر المعرّف بالألف واللام، ومنها: "أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه بقصد المبالغة، وذلك مثل قولك: "زيد هو الجواد" ... تريد أنه الكامل إلاّ أنّك تخرج الكلام في صورة توهم أنّ الجود أو الشجاعة لم توجد إلاّ فيه، وذلك لأنّك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال"[٥]. وإذا "جاء الخبر على شاكلة قولنا: "هو البطل المحامي" أو "هو المتّقى المرتجى" فكأنّك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل حصّلت معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتّى يستحقّ أن يقال ذلك له وفيه؟"[٦]. أمّا اختيار صفتي السمع والعلم من بين صفات الله فلصلتهما المباشرة بالاستجابة؛ فالله العليم بأحوال المستجاب لهم، وهو السامع لدعائهم، وهو القادر على إجابة هذا الدعاء؛ فالاستجابة تحتاج خصائص ذاتيّة من المستجيب تجلّت في: (السميع والعليم)، وتحتاج قدرة مطلقة صوّرتها الأفعال: (استجاب وصرف).

إنّ ضمير الفصل، وهو أحد العناصر اللغويّة التي أدّت دوراً فاعلاً في إظهار هذا التعظيم إلى جوار العناصر اللغويّة الأخرى، قد جاء متّصلاً بركني الجملة بالقوّة نفسها. فـ (هو) حاضرٌ في (إنّه)، و(هو) حاضر في (السميع). ولعلّ هذه من الخصائص التركيبيّة لضمير الفصل، وهي قوّة اتّصاله دلاليّاً وتركيبيّاً بما قبله (المبتدأ أو ما

(١) **المصدر السابق**، ص٣١٧.

(٢) انظر: الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٢٦. والسيوطي، **همع الهوامع**، ج٣/ص١١٤.

(٣) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٣٢.

(٤) **المصدر السابق**.

(٥) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٧٩.

(٦) **المصدر السابق**، ص١٨٢.

أصله المبتدأ) وقوّة اتّصاله دلاليّاً بما بعده (الخبر أو ما أصله كذلك). ولعلّ هذه الخصيصة هي التي جعلت الفرّاء والكسائي يختلفان في: هل إعراب ضمير الفصل إعراب ما قبله أم إعراب ما بعده؟ (١).

إنّ هذا التعاضد بين العناصر اللغويّة لصناعة هذا المعنى، هو تفسير لحقيقة "النص"؛ فهو كما يقول مولينيه (Molinie): "المجموع المنغلق والمتماسك للعمليّات الكلاميّة التي صنع منها، ويدرك المتلقّي هذه المادّة كبناء من العلاقات اللغويّة التي يتحكّم بظروف وجودها تحديد الأجزاء والكل ووجودهما. إنّ طبيعة هذا الكلّ النصّي تؤسّس كليّاً وحصريًّا على هذا النسيج من العلاقات"(٢).

❖ **الموضع الثاني: ﴿قَالَ لاَ يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلاَّ نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لاَّ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾. (سورة يوسف/الآية ٣٧).**

والآية تتّصل بموقف حدث في السجن في مرحلة تالية من قصّة يوسف (عليه السلام) بعد أن حكم عليه بالسجن. ويعكس السياق السابق للآية حسن ظن صاحبي السجن بيوسف (عليه السلام): ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(٣). ويستثمر يوسف (عليه السلام) فترة السجن ليقوم بالدور الدعوي المناط به نبيّاً؛ فهو ينسب الفضل والعلم لله عزّ وجلّ في مسألة إتقانه تأويل الرؤيا: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾(٤). ويشير إلى الركام العقدي الذي تركه خلفه خارج السجن، وكيف كان السجن نتيجة المفاصلة بين من لا يؤمن بالله وبينه، ويظهر فيه وضوح العقيدة وصفاء الإيمان على الرغم من ضيق السجن وضيق الظلم، وعلى الرغم من كلّ الابتلاءات: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لاَّ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ﴾(٥). "والمقصود بالقوم المجتمع المصري الذي عاش فيه الفتيان حتّى قضي عليهما بالسجن، وليس بخافٍ أنّ الفتيين على علم تام بقصد يوسف (عليه السلام)؛ لأنّ الوصف الذي ذكره ينطبق على ذلك المجتمع الذي يعرفانه يقينا"(٦)

ويلاحظ في هذه الجملة السابقة للجملة المشتملة على ضمير الفصل أنّها بدأت بحرف توكيدي (إنّ) مقترناً بياء المتكلّم، إيذاناً بالإعلان عن موقف المفاصلة والاختيار والتقرير. وجاء الخبر فعلاً قويّاً مناسباً لفكرة التخلّي والمفاصلة (تركت) مسنداً لضمير المتكلّم أيضاً؛ فيوسف (عليه السلام) حاضر بقوّة مسنداً إليه في التركيب: في جملة (إنّ) اسماً لها، وفي جملة الخبر فاعلاً. ويلاحظ كذلك أنّه جاء بلفظة (القوم) نكرة، وقد تعمّد يوسف (عليه السلام) تنكيرها، لأنّ ذلك يفي بالغرض، فالفتيان يعلمان يقينا أنّ المراد مجتمعهما، وفائدة التنكير هنا أنّه كان حريصا "على استمالة قلبي الفتيين إلى دين الله تعالى بالقول الليّن والموعظة الحسنة، فجاء باللفظة منكّرة لئلا يؤذي مشاعرهما، وهي بهذه الصورة تبدو مستساغة لهما؛ فهما جزء لا يتجزّأ من القوم، بخلاف لو جاءت معرّفة بأل العهدية أو بالإضافة فقيل: "القوم" أو "قومكم"؛ فإنّها في هذه الصورة ربّما كانت منفِّرة لهما أو يفهمانها بأنّها هجوم سافر عليهما، ولم يكن يوسف (عليه السلام) يقصد شيئا من ذلك وقتا من الأوقات بحال"(٧). ثمّ إنّه أوقع الترك على

---

(١) انظر: الأنباري، **الإنصاف**، المسألة ١٠٠، ج٢/ص٧٠٦.

(٢) مولينيه، **الأسلوبيّة**، ترجمة بسّام بركة، ط١، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩، ص١٥٣.

(٣) **سورة يوسف**، الآية (٣٦).

(٤) **سورة يوسف**، الآية (٣٧).

(٥) **سورة يوسف**، الآية (٣٧).

(٦) حسن محمد باجودة، **الوحدة الموضوعيّة في سورة يوسف عليه السلام**، ط١، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ت، ص٣٩٨.

(٧) **المصدر السابق**.

الملّة والاعتقاد لا على القوم، فالترك للملّة وليس للقوم، فلم يقل: "إنّي تركت قوماً" ليكون موقفه تجاههم موقف صاحب العقيدة، وليس صاحب الظرف الخاص الذي سجن ظلماً. ثمّ وصف القوم بجملة وليس بمفرد (لا يؤمنون بالله)، وجاءت جملة النعت فعليّة مصدّرة بلا النافية لتدلّ على ديمومة الوصف وحضوره بقوّة في ذلك الوقت. والقوم يظهرون في جملة النعت بضمير متّصل هو (واو) الجماعة، فضلاً عن وجودهم في التركيب الوصفي أصلاً باعتبارهم المنعوت، فجاء التركيب وفقا للتالي:

منعوت + نعت

↓ ↓

قوم + لا يؤمنون (القوم) بالله

ويلاحظ أنّه قد علّق نفي فعل الإيمان (بالله)، وجاء ترتيب الجملة وفقاً للبنية الأصل بلا تقديم أو تأخير، ووصفُهم بأنّهم (لا يؤمنون بالله) يقتضي كونهم لا يؤمنون بالآخرة بالضرورة، لكنّه أفردها بالذكر وركّز عليها في الجملة التالية "وهم بالآخرة هم كافرون"؛ لأنّ الإيمان بالآخرة هو ما ينبثق عنه السلوك مباشرة؛ فالإيمان بالله لا معنى له من غير الإيمان باليوم الآخر، ولذا فمن العبث المواصلة مع أولئك القوم؛ فالترك أولى والمفاصلة ضروريّة. وعبّر عن أهمية الآخرة هنا بتقديم التعليق على عامله (بالآخرة كافرون) ولم يقل (كافرون بالآخرة).

وإذا كان يوسف (عليه السلام) حاضراً بقوّة في جملة (إنّي تركت)، فقد ورد القوم فيها كذلك بقوّة؛ فقد وقع فعل الترك على ملّتهم فكانوا منعوتاً مضافاً إليه في الجملة الأولى (قوم)، ثمّ ظهروا في جملة النعت الفعليّة فكانوا فاعلاً في جملة (لا يؤمنون)؛ وبذا يكون ظهورهم (القوم) بصورتين: اسمٍ ظاهر (قوم)، وضمير متّصل في (يؤمنون). وجاءت جملة الفاصلة تعزيزاً للصفة الأولى للقوم (لا يؤمنون بالله)؛ فالقوم لهم صفة أخرى هي انبثاق طبيعي عن الصفة الأولى أنّهم كافرون بالآخرة. وربط بين الجملتين اللتين تجمعان صفتي القوم بالواو والضمير "وهم"؛ فكلمة البؤرة في هذا الموضع هي (القوم) وحدها. وتمثّلت كلمة البؤرة (القوم) في جملة الفاصلة في عدد من الضمائر: (هم المبتدأ)، و(هم الفصل)، والضمير المتحمّل في الخبر المشتقّ (كافرون/هم). ويمكن توضيح علاقة كلمة البؤرة بمكوّنات جملة الفاصلة في الشكل التالي:

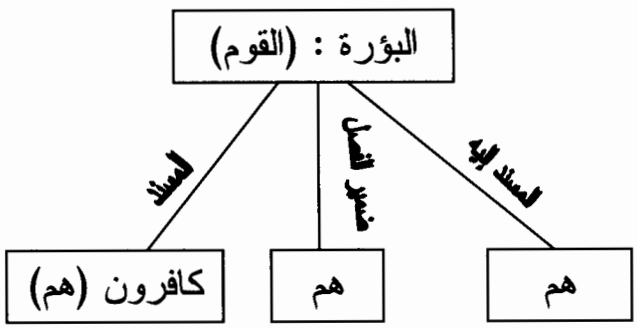

ومرّة أخرى نلاحظ أنّ كلمة البؤرة في الجملة المشتملة على ضمير الفصل تظهر في السياق اللّغوي الذي يسبقها مع عناصر أخرى، ثمّ يتمّ إفرادها والتركيز عليها في الجملة التي يشتمل عليها ضمير الفصل؛ فيوسف (عليه السلام) كان حاضراً بقوّة مع القوم، هو التارك لملّتهم وحده في الجملة، أمّا في جملة الفاصلة فقد وصف كلمة البؤرة

من غير أن يذكر موقف أحد منها؛ ولذلك جاءت جملة اسمية دالّة على الثبوت لتصف استحكام الكفر فيهم، فينبغي والحالة هكذا أن يكون موقف كلّ أحد مؤمن منهم ومن أمثالهم في كلّ حين الترك والمفاصلة. وكانت الاسميّة وعاء أنسب لهذا الوصف؛ لأنّ أفعال القوم وسلوكاتهم لا تدلّ إلاّ على شيء واحد ثابت أنّهم وضعوا الآخرة وراء ظهورهم. واسميّة الجملة ضرب من التوكيد، والجملة الاسميّة مثبتة بينما الجملة التي سبقتها كانت منفيّة لتصف القوم أدقّ وصف؛ فالأولى فعليّة منفيّة، فالإيمان بالله جاء منفياً، أمّا الكفر فجاء مثبتاً، وجملة "لا يؤمنون بالله" تكافئ (كافرون بالله) دلاليّا لكنّه لم يستعملها. وعبّرت جملة الفاصلة عن القضيّة بصورة أخرى غير قابلة للتفاوض أو لأنصاف الحلول، وبالتالي لا تقتضي من يوسف (عليه السلام) ومن غيره من المؤمنين إلاّ موقفاً واحداً هو الترك والبراء من هؤلاء الذين وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿وهم بالآخرة هم كافرون﴾.

وتعزّز هذا الثبوت في الوصف بعدد من العناصر اللغويّة: أوّلها تكرار الضمير المنفصل بلفظ الجمع الغائب (هم) و(هم) وفيه من الطرق ما فيه على البؤرة (القوم)، وثانيها تقديم التعليق (بالآخرة) على عاملها (كافرون) لتركّز على أنّ الكفر باتجاه الآخرة، وليس باتّجاه الله هذه المرّة، وإن كان هذا مقتضىً لذاك -كما سبق توضيحه- لكنّه كفر على وجه الثبوت وعلى وجه التأكيد، وتقديم التعليق فيه من العناية والتخصيص لطبيعة اعتقادهم الفاسدة،

وثالثها عبر ضمير الفصل الذي يشكّل قاسماً مشتركاً بين المبتدأ والخبر فهو ماثل في كليهما؛ فضمير الفصل هنا توكيد مكثّف للمبتدأ، وهذه سمة تركيبيّة تكرّرت في الموضعين، وكأنّه يقول: هم كافرون بالآخرة وليس من سبيل لوصفهم بغير ذلك، وهم موغلون في كفرهم مقيمون عليه. والشكل التالي يبرز توالي المؤكّدات باتّجاه بؤرة واحدة :

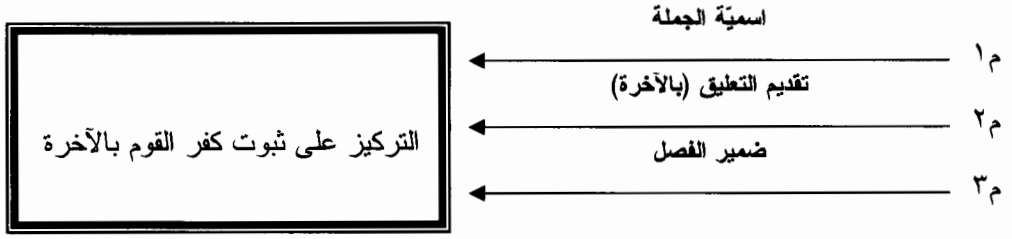

❖ **الموضع الثالث: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَخَاهُ قَالَ إِنِّي أَنَاْ أَخُوكَ فَلاَ تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾. (سورة يوسف/ الآية ٦٩).**

تمثّل الآية سياقاً آخر من قصّة يوسف (عليه السلام)؛ فالمرحلة التي تعبّر عنها الآية هي مرحلة ما بعد السجن وهي مرحلة مختلفة؛ فيوسف (عليه السلام) في موقع العزّة، يصف ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاء وَلاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]. وفي المشهد يُحضِر إخوة يوسف (عليه السلام) أخاهم الصغير بناء على طلب يوسف (عليه السلام). وتشرح الآيات التي سبقت هذا الموضع أنّ يوسف (عليه السلام) كان عارفاً لإخوته فيما هم له منكرون.

وتطالعنا (لمّا) في فاتحة المشهد؛ فهي زمان الحدث وظرفه، أمّا الحدث فهو دخول إخوة يوسف (عليه السلام) مصطحبين أخاهم الصغير "دخلوا على يوسف"، وهذه الجملة تشرح الظرف وتخصّصه فهي مضاف إليه. و(لمّا)

(١) **سورة يوسف**، الآية (٥٦).

هذه تقتضي جواباً، وجوابها: "آوى إليه أخاه"، فالإخوة دخلوا جميعا لكن يوسف (عليه السلام) اختار أخاه الصغير وحده وآواه إليه، وهمس في أذنه: "إنّي أنا أخوك". والأخ الصغير هذا خليّ الذهن عمّا حدث ويحدث، ولا ريب أنّ طلبه بعينه من يوسف (عليه السلام)، وهو ما عليه من جاه ومنصب في هذا الوقت، قد أثار استغرابه ومفاجأته؛ فجاء الإيواء حركة ماديّة تعبّر عن بثّ الطمأنينة في نفس هذا الأخ الصغير، عبّرت عنها لغويّاً اللفظة (إليه)، وتبعتها الكلمات الحانية لتؤكّد هذه الطمأنينة: "إنّي أنا أخوك".

والجملة التي ورد فيها ضمير الفصل سبقت بثلاث جمل فعليّة، مَثُلَ يوسف (عليه السلام) فيها جميعاً؛ جاء في الجملة الأولى عَبْرَ التعليق بالجار والمجرور "على يوسف"، فالدخول وقع عليه. ومَثُلَ في الجملة الثانية في ثلاثة مواضع: الأوّل ضميراً مستتراً فاعلاً لآوى، والثاني في التعليق "إليه"، والثالث مضافا إليه للمفعول به "أخاه". أمّا الجملة الثالثة فقد جاء فيها فاعلاً للفعل (قال).

وجاءت الجملة التي اشتملت على ضمير الفصل جزءا من الجملة الثالثة وهي جملة كبرى؛ فجملة ضمير الفصل مفعول به للفعل (قال). والجملة بؤرتها (يوسف عليه السلام)؛ فهو ماثلٌ ضميرا مستترا مسندا إليه في الجملة الكبرى (قال يوسف)، وهو ماثلٌ في مكوّنات الجملة الصغرى (المفعول به/إنّي أنا أخوك) جميعها: ماثلٌ فيما أصله المبتدأ (اسم إنّ) "إنّي"، وهو ماثل في ضمير الفصل (أنا)، وهو ماثل في الخبر (أخوك)، ويمكن أن نطلق على هذه البؤرة وصف "البؤرة المركّبة" لتمثّلها في جملة كبرى. ويمكن تمثيل ذلك في المعادلات التالية والشكل التالي:

الجملة الكبرى = فعل (قال) + فاعل (هو/يوسف) + مفعول به (جملة صغرى/إنّي أنا أخوك)

ج.ك = ف (قال) + فا (هو/يوسف) + مف (ج.ص/إنّي أنا أخوك)

ج.ص = اسم إنّ (يوسف) + ضمير الفصل (أنا/يوسف) + خبر إنّ (أخوك/يوسف)

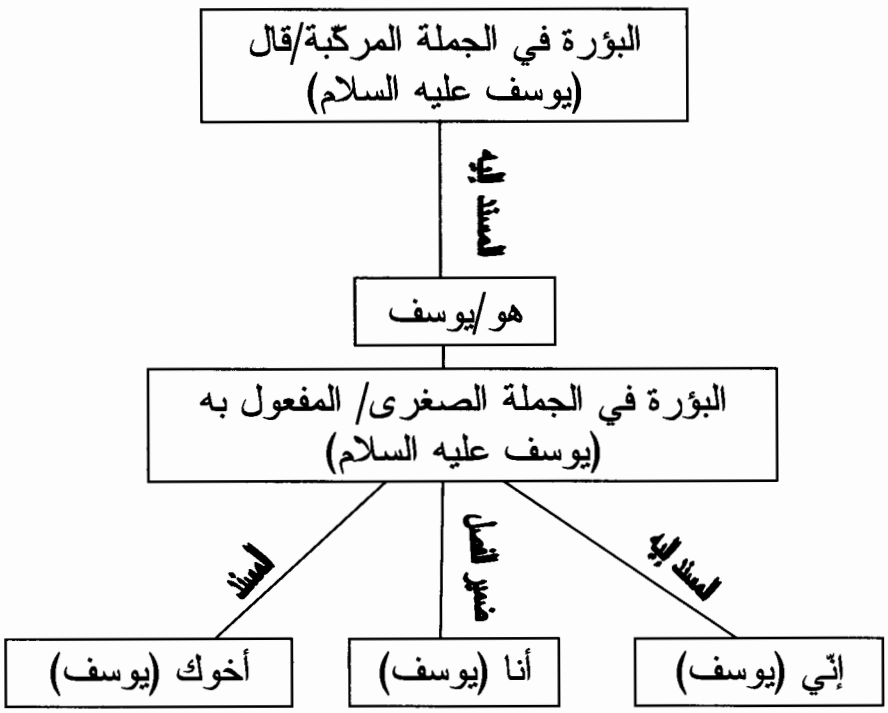

وجاءت الجملة المشتملة على ضمير الفصل اسميّة دالّة على الثبوت، وبدأت بتوكيد (إنّ)، وأتبعت بتوكيد آخر هو ضمير الفصل (أنا) الذي هو تكرار لفظي للمبتدأ، وجاء الخبر معرفة كالمبتدأ، وفي تعريف المبتدأ والخبر ما له من قوّة في التوكيد والاختصاص، يذكّرنا هذا بقول الجرجاني: "فالغرض بقولنا: "أنت الشجاع" هو الغرض بقولهم: هذه هي الشجاعة على الحقيقة، وما عداها جبن"[1]. وكأنّ يوسف (عليه السلام) يقول: أنا أنا أخوك الحقيقي وليس أحداً آخر. وقد كان أخوه في عجب واستغراب وربّما خوف، فاحتاج إلى التهدئة، واحتاج أن يؤكّد له أنّه في مأمن، وأنّه يأوي إلى كنف الأخوّة الرحيم. والمؤكّدات كلّها تصبّ في اتّجاه الكلمة البؤرة (يوسف عليه السلام)، والشكل التالي يمثّل ذلك:

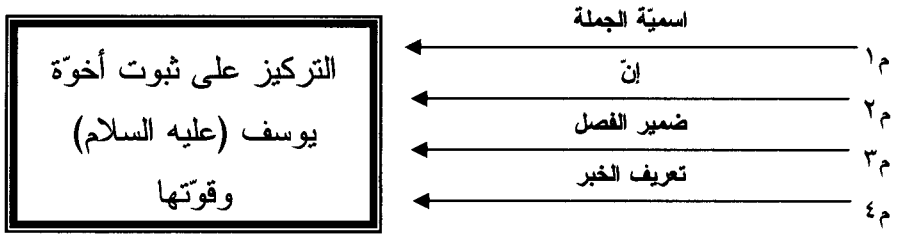

إنّ الغرض المطلوب من الموقفين: موقف الإيواء وهو مادّي ملموس، وموقف القول: "إنّي أنا أخوك" أن يتّخذ الأخ الصغير موقفاً بالانحياز إلى يوسف (عليه السلام)، وهذا ما حصل فعلاً؛ فبعد ذلك توثّقت الصلة بين يوسف (عليه السلام) وبين أخيه بدليل قول يوسف (عليه السلام) لأخيه بعد ذلك: ﴿فلا تبتئس بما كانوا يعملون﴾، فهما قد توافقا على أنّ ما كان يصدر عن أولئك الإخوة عمل رديء يبعث على الأسى والشعور بالابتئاس. وجاءت كلمات يوسف (عليه السلام) لتخفّف بعض ما أحدثه صنيعهم في نفس الأخ الصغير أو كلّه، وجاءت (لا) الناهية مع الفعل (تبتئس) معلّقة بالجار والمجرور "بما كانوا يفعلون"، مشيرة إلى فعلهم بالاسم الموصول (ما) دون أن تفصّل فيه، وكأنّه يقول: لقد أصبح هذا كلّه وراء ظهرك ولن يتكرّر فلا تبتئس. كان الأخ الصغير بحاجة إلى اليد الحانية "آوى إليه"، والكلمة الحانية الواثقة المؤكّدة "إنّي أنا أخوك" لينحاز إلى يوسف (عليه السلام) ويثق فيه. ومع أنّ أولئك كانوا إخوته فكأنّما الجملة قالت: إنّ يوسف هو أخ الحب والرحمة، وليس أخ الدم حسب. إنّ إضافة (أنا) إلى التركيب أعطته قوّة التأكيد والضمان، وبثّ الاطمئنان والسكينة، والخطاب كان محلاً لكلّ ذلك، وقد استجاب الأخ لكلّ ذلك، وتحقّق الغرض؛ فها هو يوسف (عليه السلام) يجعل السقاية في رحل أخيه ليتّهم بالسرقة عن سابق اتّفاق بينهما على هذا السيناريو، وما كان لهذا أن يكون لولا شعور الأخ بثقة بالغة بلا انتهاء تجاه يوسف (عليه السلام).

ويمكن الإشارة هنا أيضا إلى أنّ ضمير الفصل (أنا) قد اتّصل بركني الجملة الصغرى اتّصالا دلاليًّا وتركيبيًّا بالقوّة نفسها؛ فـ(أنا) حاضر في اسم إنّ (إنّي/أنا/يوسف)، وهو حاضر في خبرها (أخوك/أنا/يوسف)، وهذه السمة تتكرّر للمرّة الثالثة في هذه السورة الكريمة، ممّا يرسّخ دور ضمير الفصل في توكيد المبتدأ والخبر معا.

❖ **الموضع الرابع: ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾. (سورة يوسف، الآية ٨٣)**

جاءت هذه الآية في سياق الحوار الذي دار بين إخوة يوسف (عليه السلام) وبين أبيهم يعقوب (عليه السلام)، بعد اتّهام ابنه الصغير بالسرقة وحبس يوسف (عليه السلام) له ليكون في دين الملك. وبعد محاولات جاهدة منهم

(١) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٩٧.

لتخليص أخيهم خوفاً من لوم أبيهم أرسلهم أخوهم الكبير برسالة إلى أبيهم: ﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُواْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقاً مِّنَ اللّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ * ارْجِعُواْ إِلَى أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلاَّ بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾[1].

وهذه الآية (٨٣) –التي ورد فيها ضمير الفصل– تمثّل مشهداً متقدّماً من قصّة سيّدنا يوسف (عليه السلام)، وجاءت على لسان سيّدنا يعقوب (عليه السلام) الذي تحلّى في هذا الموقف بمنتهى الاحتساب ومنتهى الأمل اللذين اختصرتهما الجملة "صبر جميل"؛ فالتعبير بالمصدر مباشرة مع حذف المبتدأ (صبري) فيه وصول إلى عمق الاحتساب والصبر مباشرة، وهو متأكّد أنّ أبناءه ليسوا أبرياء ممّا حدث "بل سوّلت لكم أنفسكم أمرا"، هذه حالهم، أمّا حاله فصبر جميل. ثمّ أَتبْعَ الصبر والاحتساب برجاء وأمل، ورجاؤه هنا يتجاوز عودة ابنه الصغير (بنيامين) إلى عودة يوسف (عليه السلام) الذي فقده منذ أمد بعيد ولم يفقد الأمل في رؤيته وعودته، لكنّ حزنه على (بنيامين) استدعى حزنه السابق على يوسف (عليه السلام) ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾[2]، بل إنّ رجاءه يتجاوز ابنيه (بنيامين ويوسف) إلى أبنائه الآخرين جميعاً؛ فهو يرجو عودتهم جميعاً وقد تغيّر حالهم، وتحرّروا من المكر والكيد والأنانية، وعادوا عودة حميدة إلى الله ثمّ إلى أبيهم ﴿عسى الله أن يأتيني بهم جميعا﴾.

ويعقوب (عليه السلام) شيخ كبير محزون، لا يملك أن يرى وأن يذهب وأن يتحقّق من دعواهم؛ لذا نراه يعلّق رجاءه بالله الواحد الأحد ويفوّض أمره إلى الله تفويضاً كاملاً، عبّر عن ذلك "المسند إليه" في جملة (عسى الله)، وعبّر عنه الفاعل في (يأتيني)؛ فلفظة (الله) هي البؤرة، وهي ماثلة في الجملة السابقة لجملة الفاصلة التي ورد فيها ضمير الفصل بصورتين: الأولى: اسماً ظاهراً مسنداً إليه في جملة (عسى)، والثانية: ضميراً مستتراً مسنداً إليه في جملة خبر عسى "يأتيني"، مع ملاحظة أنّ هذا (الضمير) المسند إليه في جملة "يأتيني" هو جزء أيضا من المسند خبر عسى "أن يأتيني"، وهذه علامة فارقة في الكلمة البؤرة التي يعبّر عنها ضمير الفصل. أمّا جملة الفاصلة "إنّه هو السميع العليم" فإنّ الكلمة البؤرة (الله) تَمْثُل في تراكيبها جميعا؛ نجدها في ضمير الشأن "إنّه"، ونجدها في ضمير الفصل (هو)، ونجدها في الخبر (العليم)، ونجدها في النعت (الحكيم). ويمكن تمثيل هذا بالرسم في الشكل التالي:

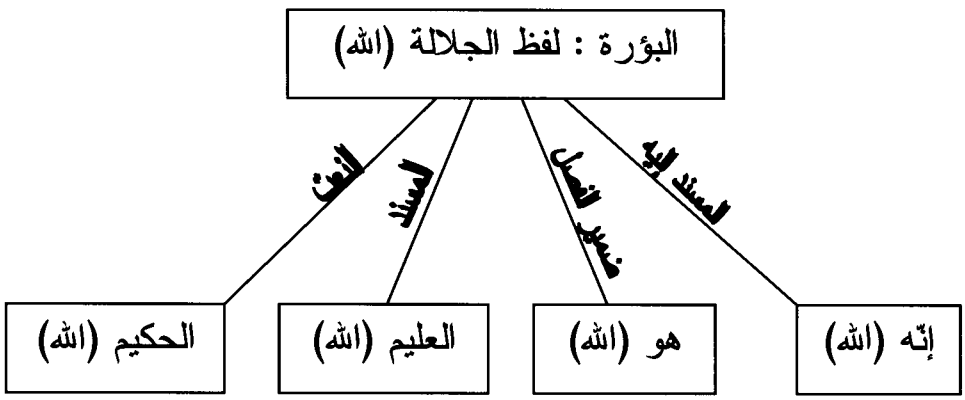

(١) سورة يوسف، الآيتان (٨٠ – ٨١).

(٢) سورة يوسف، الآية (٨٤).

وقد بدأت جملة الفاصلة بـــ(إنّ) التوكيديّة شأنها شأن الموضعين الأوّل والثالث. وجاء المسند إليه (اسم إنّ) ضمير شأن دالاً على التفخيم والتعظيم الذي يليق بالله عز وجل، الذي يُعَلَّق به الرجاء في كلّ حين وفي كلّ موقف وفي كلّ ضيق، ثمّ جاء ضمير الفصل ليكون مؤكِّداً آخر باتّجاه البؤرة (الله)، ثمّ جاء الخبر محلّى بأل الاستغراق (العليم) وأُتْبِعَ بصفة مشابهة تركيبيّاً (الحكيم) لكنّها ذات بعد دلالي آخر هو الحكمة. كما يمكن ملاحظة أنّ الجملة بضمير الفصل أصبحت تدلّ على القصر والاختصاص؛ فالله هو العليم الحكيم وحده، ليس غيره المستغرق للعلم والحكمة. وفيما جاءت جملة (الرجاء) السابقة للفاصلة تماماً تعالج موقفاً معيّناً تعرّض له يعقوب (عليه السلام)، الذي يحسّ بتدبير أبنائه وكيدهم لكنّه غير واقف على التفاصيل، عبّر عن ذلك التنكير في كلمة (أمرا) في الآية ﴿بل سوّلت لكم أنفسكم أمرا﴾، فهو يفوّض أمره إلى الله المختصّ بالعلم والحكمة وهو مناط الرجاء والتفويض، نجد جملة الفاصلة قد أخذت طابع السنّة العامّة والقاعدة الجارية ﴿إنّه هو العليم الحكيم﴾؛ فله سبحانه مطلق العلم ومطلق الحكمة، وعلمه بما يضمر أولئك الأبناء مثال واحد على علمه، وتدبيره للحوادث في هذه القصّة تدبيرا محكما مثال واحد على حكمته، وما جرى ليوسف (عليه السلام) وأخيه واقع ضمن دائرة هذه الحكمة فلا رادّ لأمره. ويعقوب (عليه السلام) في هذا مطمئن إلى يد الغيب التي ترعى كلّ ما حدث وما يحدث بالعلم المطلق والحكمة المطلقة. وهو في موقف رجاء، وموقف الرجاء يحتاج فيه المرء أن يظهر طمأنينته وثقته بمن يرجو، وعبّر يعقوب (عليه السلام) عن هذه الطمأنينة المطلقة لعلم الله وحكمته، وهذه الثقة المطلقة بعلمه وتدبيره بهذه الجملة المليئة بالمؤكِّدات: ﴿إنّه هو العليم الحكيم﴾. وكلّ مؤكّد طرق على زاوية معيّنة من هذه الفكرة، وتضافرت جميعا (اسميّة الجملة، وإنّ، وضمير الشأن، وضمير الفصل، وتعريف الخبر ونعته) في تشكيل المعنى وتقويته وتحقيقه. والشكل التالي يمثّل توالي المؤكّدات باتّجاه البؤرة:

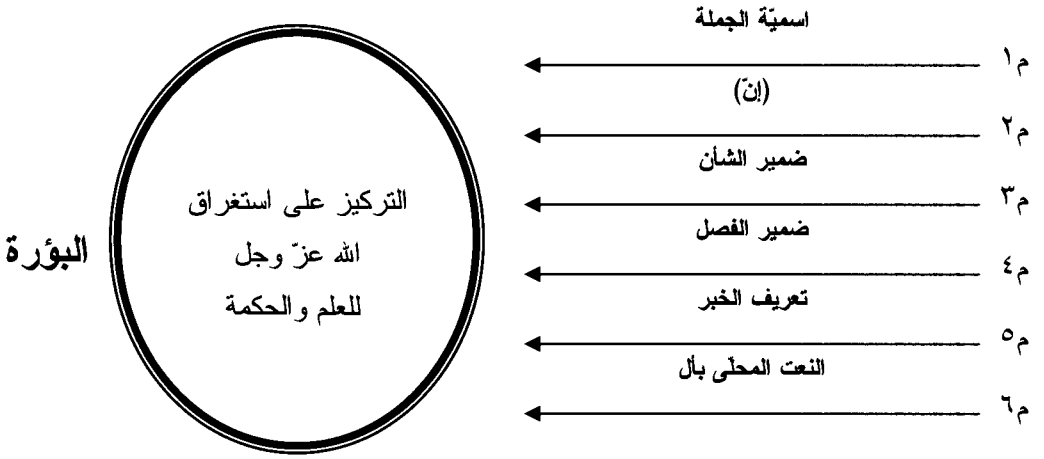

أمّا ضمير الفصل فهو العنصر الرئيس في إحداث التداخل بين المسند والمسند إليه؛ فهو العليم والعليم هو، لكن على وجه الاختصاص والتفرّد. ويمكن ملاحظة أنّ هذا الضمير في جملة الفاصلة يتّصل اتّصالا دلاليّا وتركيبيّا وثيقا بركني الجملة بالقدر نفسه، وكأنّهما أصبحا وجهين لصورة واحدة -إن جاز التعبير- (إنّه هو) في المسند إليه، و(العليم هو) في المسند. إنّ مجيء الخبر معرفة محلّى بأل له وجوه منها: "أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنّه لا يوجد

إلاّ منه"[١]. وقد عزّز ضمير الفصل هذا الوجه هنا عن طريق تقييد معنى العلم والحكمة بالله عزّ وجل حسب دون غيره.

❖ **الموضع الخامس: ﴿قالوا أإنّك لأنت يوسف قال أنا يوسف وهذا أخي قد منّ الله علينا إنّه من يتّق ويصبر فإنّ الله لا يضيع أجر المحسنين﴾. (سورة يوسف/الآية٩٠)**

جاءت هذه الآية بعد طلب يعقوب (عليه السّلام) من بنيه أن يعودوا إلى مصر ويتحسّسوا أخبار يوسف (عليه السلام) وأخيه: ﴿يا بنيّ اذهبوا فتحسّسوا من يوسف وأخيه ولا تيأسوا من روح الله إنّه لا ييأس من روح الله إلاّ القوم الكافرون﴾[٢]. فلمّا قدموا على يوسف (عليه السلام) دخلوا عليه وقالوا: ﴿يا أيّها العزيز مسّنا وأهلنا الضرّ وجئنا ببضاعة مزجاة فأوف لنا الكيل وتصدّق علينا إن الله يجزي المتصدّقين﴾[٣]. عندها واجههم يوسف (عليه السلام) بحقيقة أمرهم وما يعرفه عنهم: ﴿قال هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه إذ أنتم جاهلون﴾[٤]. حينها تبيّن الإخوة هويّة العزيز الجالس أمامهم فقالوا: ﴿أإنك لأنت يوسف﴾[٥]؛ فهم في موقف مضطرب جدّاً: بين السؤال المستفهم، وبين الإخبار المتحقّق المتثبّت، عبّرت عنه الآية تركيبيّاً بتمازج الاستفهام بالهمزة مع جملة مشتملةٍ على عددٍ من المؤكّدات لتصف حقيقة اضطراب نفوسهم، وتناوبهم بين الاستفهام غير المصدّق والتأكيد الجازم، وكأنّما اختلط هذان اختلاطاً عجيباً يندر اجتماعه؛ فالاستفهام فيه طلبٌ لمعرفة شيء لا تعرفه النفس، فيما التأكيد الجازم يعكس موقف المتثبّت الذي لا يحتاج إلى سؤال. وهذا يفسر وجود أكثر من قراءة لهذه الآية، فقد قرأت "(أئنك) على الاستفهام، و(أنك) على الإيجاب، "وفي قراءة أبيٍّ (أئنك أو أنت يوسف) على معنى (أئنك يوسف أو أنت يوسف)، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه. وهذا كلام متعجّب مستغرب لما يسمع فهو يكرر الاستثبات"[٦]. وقال مكّي بن أبي طالب في تأويل قراءة الاستفهام: "وحجّة من استفهم أنّه أتى بلفظ الاستفهام الذي معناه الإلزام والإثبات، ولم يستخبروا عن أمر جهلوه، وإنّما أتوا بلفظ يحقّقون به ما صحّ عندهم من أنّه يوسف"[٧]. ويلاحظ أنّ سؤاله جاء بـــ(هل)، ومن معانيها: التبكيت، والتحقيق؛ فهي بمعنى (قد). أمّا سؤالهم فجاء بالهمزة وهي للتصديق، و(هل) لا تدخل على (إنّ) بخلاف الهمزة[٨].

أمّا المؤكّدات التي استعانوا بها لبسط اكتشافهم لحقيقة يوسف (عليه السلام) فهي: اسميّة الجملة، و(إنّ)، ولام الابتداء، وضمير الفصل. فكان جوابه لهم جملة خبريّة بسيطة من غير تفاصيل: (قال أنا يوسف)، ثمّ عطف عليها جملة خبريّة بسيطة أخرى (وهذا أخي)، ثمّ أتبعها بجملةٍ خبريّة ثالثة مشفوعة بمؤكّدٍ واحد يفيد التحقيق (قد منّ الله علينا). ومع أنّ الجملة الاولى كانت كافيةً للإجابة عن سؤالهم المنطوق، إلاّ أنّ جوابه كان ثلاثيّ الأبعاد، يجيب عن

---

(١) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٧٩.

(١) **سورة يوسف**، الآية (٨٧).

(٢) **سورة يوسف**، الآية (٨٨).

(٣) **سورة يوسف**، الآية (٨٩).

(٤) **سورة يوسف**، الآية (٩٠).

(٥) الزمخشري، **الكشاف**، ج٢/ص٤٨٢.

(٦) مكّي بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ/١٠٤٥م)، **الكشف عن وجوه القراءات**، ط١، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٧٤، ج٢/ص٤٨٢.

(٧)عبّاس، فضل، **البلاغة فنونها وأفنانها**، ط٢، دار الفرقان، عمّان، ١٩٨٩، ج١/ص١٨٣.

سؤالهم المنطوق وعن أسئلتهم غير المنطوقة الكامنة في نفوسهم. وجاء جوابه في أربع جمل: الجملة الأولى كانت جواباً عن سؤالهم المباشر: (أإنّك لأنت يوسف) فجاءت: (أنا يوسف)، والثانية كانت جواباً عن حال أخيهم: (وهذا أخي)، والثالثة بيان لفضل الله عليه وعلى أخيه بإبطال جهلهم ومكائدهم: (قد منّ الله علينا)، ثمّ الرابعة تعقيب شافٍ يصلح أن يكون قاعدةً عامّة في كلّ حال: ﴿إنّه من يتّق ويصبر فإنّ الله لا يضيع أجر المحسنين﴾. وكأنّه كان يجيب عن أسئلتهم المستهجنة المستغربة التي تتردّد في عيونهم: كيف صرت إلى هنا؟! وكيف تمكّنت أن تقف على خزائن الأرض؟! بل كيف نجوت يوم دبّرنا لك ما دبّرنا؟ وغيرها من عشرات الأسئلة التي لم يصرّحوا بها. وكان جوابه شافياً أدّى غرضه تماماً مباشرةً؛ فهو يلخّص معادلة ما حدث بأنّه ثمرةٌ للتقوى والصبر والإحسان، ومن ثمّ وجدنا استجابتهم المباشرة في قوله تعالى: ﴿تالله لقد آثرك الله علينا وإن كنا لخاطئين﴾ [1].

وحين دخلوا على يوسف (عليه السلام) كانوا في كربٍ عظيم وفي ضرٍّ شديد وفي همّ مطّردٍ: كيف يعودون إلى أبيهم من غير أخيهم؟ وهم الذين أضاعوا له يوسف (عليه السلام) من قبل، وهم كذلك محتاجون إلى الكيل الذي حبسه يوسف (عليه السلام). لكنّهم كانوا يحسنون الظنّ بيوسف (عليه السلام)، عبّر عنه الحوار بينهم: ﴿قالوا يا أيّها العزيز مسّنا وأهلنا الضرّ وجئنا ببضاعة مزجاة فأوف لنا الكيل وتصدّق علينا إنّ الله يجزي المتصدّقين﴾[2]، وفوجئوا بيوسف (عليه السلام) يباغتهم بالسؤال الذي يحمل لائحة الاتّهام، فهو سؤالٌ مُثْبَت -إن جاز التعبير- يطلب اعترافهم وإنابتهم ولا يطلب جوابهم: ﴿هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه إذ أنتم جاهلون﴾[3]. وقيّد سؤاله بظرف لما مضى من الزمان (إذ)، وخصّص هذا الظرف بجملةٍ اسميّة (أنتم جاهلون)؛ فهو يطلب إليهم أن يراجعوا أنفسهم في سلسلة الأعمال التي انبثقت عن حالة الجهل التي تلبّستهم، وهو بهذا ينفي عنهم صفة الإجرام المستحكم في النفس؛ فهو يدرك أنّهم ليسوا قتلة محترفين، فلم تطاوعهم أنفسهم على قتل أخيهم من قبل، غير أنّ غيرتهم وحسدهم وجهلهم أعمى أبصارهم عن الرؤية ففعلوا ما فعلوا. ولأنّ سؤاله لم يكن سؤالاً بالمعنى الحقيقيّ للسّؤال، بل هو سؤالٌ ممزوجٌ بالإثبات المشفوع بالإشارة إلى جهلهم، اقتضى ذلك منهم سؤالاً مشابهاً ممزوجاً بالإثبات كذلك: (أإنّك لأنت يوسف).

في هذا السّياق جاء ضمير الفصل واحداً من العناصر اللغويّة التي تعاضدت معاً لتصف حالهم ونفسيّتهم واضطرابهم؛ فالسّؤال لا تمثّله سوى همزة الاستفهام الماثلة في مطلع الجملة، أمّا الجملة نفسها فجاءت اسميّة مثبتة (أنت يوسف)، مشفوعة بمجموعة من المؤكّدات هي: (إنّ)، وضمير الفصل، ولام الابتداء، وتعريف الخبر، إضافة إلى اسميّة الجملة. والشكل التالي يبرز عمل هذه المؤكّدات باتّجاه بؤرة/فكرة واحدة هي حقيقة (يوسف عليه السلام):

---

(١) **سورة يوسف**، الآية (٩١).

(٢) **سورة يوسف**، الآية (٨٨).

(٣) **سورة يوسف**، الآية (٨٩).

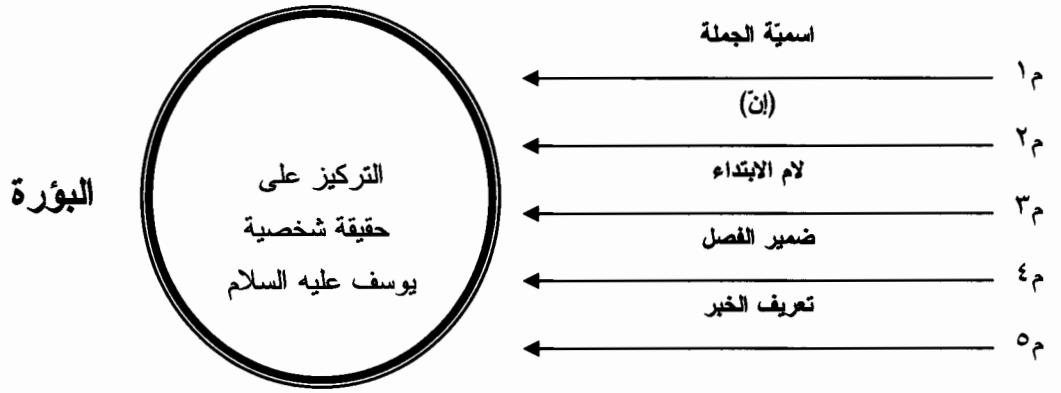

إنّ سياق الحال الذي جاءت هذه الجملة المشتملة على ضمير الفصل لتعبّر عنه، يقتضي حشد هذا العدد من المؤكّدات، وقد عمل ضمير الفصل متعاضداً مع بقيّة العناصر اللغويّة الأخرى لتحقيق الجملة وتقويتها وتثبيتها؛ فهو توكيد لفظي للضمير المتصل في (إنّك) فكأنّ الجملة هي: (إنّ أنت أنت يوسف). قال ابن عاشور: "وتأكيد الجملة بـــ(إنّ) ولام الابتداء وضمير الفصل لشدّة تحقّقهم أنّه يوسف (عليه السلام)، وأدخل الاستفهام التقريري على الجملة المؤكّدة لأنّهم تَطلّبوا تأييده لعلمهم به"[1].

ومن جانب آخر فقد وجدنا ضمير الفصل يتّصل اتّصالاً وثيقاً تركيبيّاً ودلاليّاً بكلٍّ من ركني الجملة المسند والمسند إليه؛ يتّصل بما أصله المبتدأ وهو اسم إنّ (الكاف)، ويتّصل بما أصله الخبر (يوسف)؛ فيوسف، وأنت، والكاف تحيل إلى شخصٍ واحد، وهذا ما يعزّز فكرة التوكيد فيه. وهو ملمحٌ مشتركٌ بين مواضع ضمير الفصل في السّورة الكريمة، وهذا الاتّصال يجعل ركني الجملة يتماهيان فكأنّهما شيءٌ واحد، وضمير الفصل صورةٌ مؤكّدة لهما؛ فالبؤرة واحدةٌ في الألفاظ الثلاثة هي: (يوسف عليه السلام). ويمكن تمثيلها على النّحو التالي:

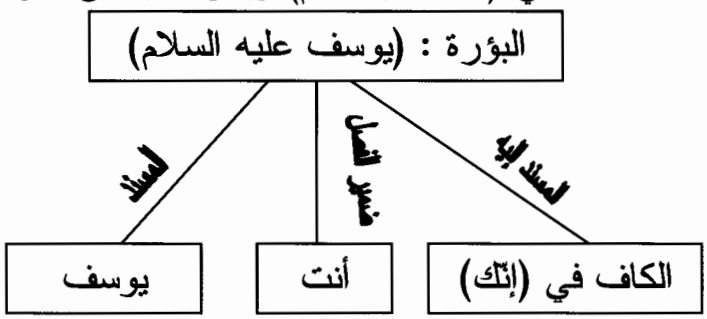

ويمتاز هذا الموضع عن غيره من المواضع في سورة يوسف بهذا الاقتران العجيب بين هذا الحشد الكبير من المؤكّدات وهمزة الاستفهام، وقد حاولنا تعليل هذا الاقتران من خلال سياق الحال الذي يصف هذا الجزء من قصّة يوسف (عليه السلام) كما مرّ معنا. كما يمتاز باقتران ضمير الفصل بلام الابتداء، وهو من الأسباب التي تمنع اعتبار الفصل توكيدا عند بعض النحاة مخافة اجتماع مؤكّدين؛ وهو سبب شكلي، أمّا السياق والمعنى الذي يؤدّيه هذا التركيب في هذا الموضع فيجعلنا نميل لاعتباره توكيدا، وسنوضح هذا بالتفصيل في موضع آخر من هذا البحث.

(١) ابن عاشور، **تفسير التحرير والتنوير**، ج٣/ص٤٨.

❖ **الموضع السّادس: ﴿قال سوف أستغفر لكم ربّي إنّه هو الغفور الرّحيم﴾. (سورة يوسف/الآية ٩٨)**

جاءت هذه الآية في سياق مجيء البشير إلى يعقوب (عليه السلام)، وقد ألقى على وجهه قميص يوسف (عليه السلام) ﴿فارتدّ بصيرا﴾[١]، فما كان منه إلاّ أن قال: ﴿ألم أقل لكم إنّي أعلم من الله ما لا تعلمون﴾[٢]. وفي موقفه هذا انسجامٌ واضح مع مواقفه السابقة في حسن التفويض إلى الله وإلى علمه وحكمته، فما كان من أبنائه، وهم في موقفٍ مخجلٍ يشعرون فيه بعبء جهالتهم وإفسادهم وأعمالهم القبيحة السابقة، إلاّ أن قالوا: ﴿يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا إنّا كنّا خاطئين﴾[٣]. ومناداتهم لأبيهم: "يا أبانا" فيه استجاشة لأبوّته التي تأبى أن تقسو عليهم مهما فعلوا. ثمّ أتبعوا النّداء بطلب الاستغفار "استغفر لنا ذنوبنا"، ثمّ أتبعوا الطلب باعترافٍ بالذنب مع إخباتٍ وإنابة عبّرت عنه الآية بإنّ التوكيديّة مقرونة بناء الجمع "إنّا"، والفعل الناقص "كنّا" الدّال على وصف لما مضى وانتهى من عهد، وكذلك كلمة "خاطئين" التي تدلّ على الذنب بجهل ومن غير قصد. وجاءت هذه الإنابة جماعيّة دلّ على ذلك (ناء) الجمع في: "أبانا"، و"لنا"، و"ذنوبنا"، و"إنّا"، و"كنّا"، وجمع المذكّر في "خاطئين".

فلمّا أحسّ يعقوب (عليه السلام) حسن توبة أبنائه وعودتهم وإنابتهم، استجاب لهم بقوله: "سوف أستغفر لكم ربّي"، وفي هذه الجملة تشخيصٌ للتصرّف القادم ليعقوب (عليه السلام)؛ فهو مقبل على عمل عظيم هو طلب الاستغفار لأبنائه، وجاءت آية الفاصلة لتصف هذا الإقبال الذي يفيض بحالةٍ يقينيّةٍ قلّ نظيرها، تعكس التفويض المطلق من يعقوب (عليه السلام) إلى الله ويقينه المطلق به. وهذا التفويض واليقين مطلوب ومتوقّع في كلّ حالة إنابة وتوبة صادقة مجبولة باستعظام الذنب من المذنب واستشعاره خطأه، ومشفوعة بيقينٍ صادق بأنّ هذا المذنب إنّما يطرق الباب الذي لا يخيب قاصده: "إنّه هو الغفور الرّحيم". فإذا كان الوالد يغفر، وأيّ أحد يمكن أن يغفر، فإنّ الله هو الغفور المطلق من غير قيدٍ أو شرط، ولا يملك غيره أن يدانيه في ذلك. وقد ناسبت الكلمتان "غفور" و"رحيم" حاجة الأبناء الماسّة للمغفرة، مع سيل الأخطاء الصادر منهم جهلاً أو عن غير قصد: "إنّا كنّا خاطئين". وقد عبّرت الآية عن اعترافهم بخطيئتهم عن طريق اسم فاعل قابل للحركة "خاطئين"، فيما عبّرت عن "الله" بصيغتي مبالغة هما وصفان على وجه الثبوت في حقّ الله (عزّ وجل): "الغفور" و"الرّحيم". فالأبناء الذين جاءت الآية في سياق الحديث عنهم كانوا في موقفٍ عصيبٍ، وكانوا أحوج ما يكونون إلى كلمات وعدٍ وضمان تدخل الطمأنينة في نفوسهم.

وقد أدّى ضمير الفصل دوره إلى جانب العناصر اللغويّة التي تضافرت لتحقيق هذا الغرض تحقيقاً وافياً. ومرّةً أخرى يجيء ضمير الفصل في سياق (إنّ)، وتأتي (إنّ) مقترنة بضمير الشأن. وجاءت الجملة مشتملة على عددٍ من المؤكّدات هي: اسميّة الجملة، و"إنّ"، وضمير الشأن، وضمير الفصل، وتعريف الخبر، والنعت وهو مقوٍّ للحقل الدلاليّ الذي ينتمي إليه الخبر؛ فالغفور يقوّيها "الرّحيم"، وواحد من أهم أغراض النعت في العربيّة توضيح حقيقة المنعوت، وفي التوضيح توكيد لحقيقة المنعوت وتثبيت لها ورفع أيّ إيهام في نفس السامع حولها. ويمثّل الشكل التالي توالي المؤكّدات باتّجاه فكرة مركزيّة واحدة هي الاستغراق المطلق لله عز وجل لصفتي المغفرة والرحمة؛ فالله سبحانه وتعالى: ﴿هو أهل التقوى وأهل المغفرة﴾[٤].

---

(١) **سورة يوسف**، الآية(٩٦).

(٢) **سورة يوسف**، الآية(٩٦).

(٣) **سورة يوسف**، الآية(٩٨).

(٤) **سورة المدثر**، الآية (٥٦).

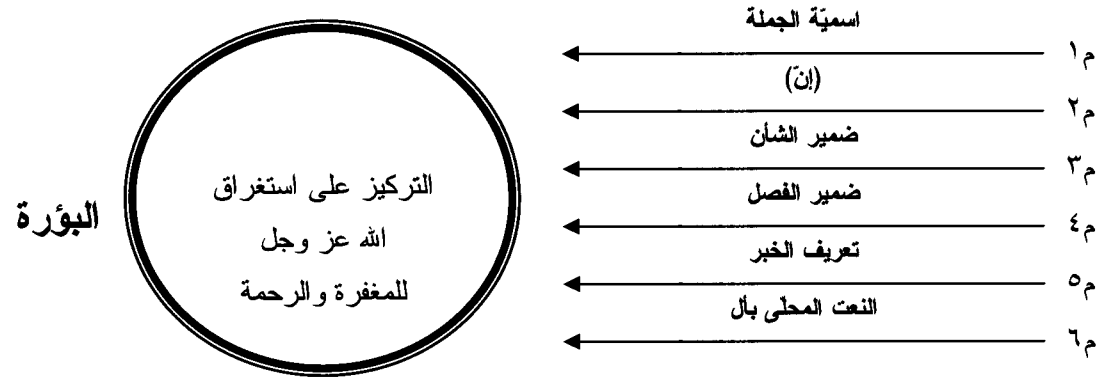

أمّا حقيقة وظيفة هذه المؤكّدات في شرح التركيز على هذه الفكرة، فيمكن الإشارة إلى دور (إنّ) المعروف في التقوية والتثبيت، كما يعدّ ضمير الشأن مؤكّداً في مثل هذا الموضع، ووجوده في الجملة "زيادةٌ في العناية والاهتمام والتأكيد حقّاً"(١)، ودور هذا الضمير شدّ انتباه السامع إلى أمر عظيم يريد الله أن يلقيه؛ فوضع ضمير الشأن في مقدّمة الجملة يشدّ الانتباه "عن طريق الإبهام أوّلاً، ثمّ الإحالة إلى ما يليه ثانياً رغبة في تعظيم الأمر وتفخيم شأنه"(٢)، يقول الرضيّ: "والقصد بهذا الإبهام "ضمير الشأن" ثمّ التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن؛ فعلى هذا لا بدّ أن يكون مضمون الجملة المفسّرة شيئاً عظيماً يعتنى به؛ فلا يقال مثلاً: هو الذباب يطير"(٣). ويقول السيوطي: "وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة دالاً على قصد المتكلّم استعظام السّامع حديثه"(٤). وهذه العبارة من السيوطي تربط (ضمير الشأن) مباشرة بغرض الخطاب، وهو غرض متّصل بالتوكيد؛ إذ يقصد فيه المتكلّم التعبير عن الاستعظام والتفخيم. وقد اشترط النحاة لضمير الشأن ألاّ يؤكّد، وألاّ يفسّر بمفرد خلافا للكوفيّين(٥). والذي تراه الباحثة أنّه يؤكّد بدليل مجيئه مطّردا مع ضمير الفصل في مواضع كثيرة من كتاب الله عز وجل، وأنّه يفسّر بمفرد تبعا لذلك، كما هو الحال في كلمة (الغفور) في هذه الآية الكريمة؛ فوجود ضمير الفصل هو وجود جوازي يمكنك أن تستغني عنه تركيبيّا؛ فيمكنك أن تقول: (إنّه الغفور)، ولو كان ركنا (مبتدأ) لما أمكن ذلك.

وضمير الفصل في هذا الموضع ماثل في اسم (إنّ) وهو ضمير الشأن، وماثل في الخبر (الغفور)؛ فاسم (إنّ) وخبرها يحيلان إلى الله (عز وجل)؛ فكلمة البؤرة هي "الله" نراها ماثلة في هذه التراكيب الأربعة: في ضمير الشأن (إنّه/الله)، وفي ضمير الفصل (هو/الله)، وفي الخبر (الغفور/الله)، وفي النعت (الرحيم/الله). ويمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

---

(١) جبر، **الضمائر في اللّغة العربيّة**، ص١٤٤.

(٢) عمايرة، خليل، **آراء في الضمير العائد ولغة "أكلوني البراغيث"**، ط١، دار البشير، عمّان، ١٩٨٩، ص٨٢.

(٣) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٢٧.

(٤) السيوطي، **همع الهوامع**، ج١/ص٦٧.

(٥) انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١/ص٦٧. **والأشباه والنظائر**، ج٢/ص١٧٨.

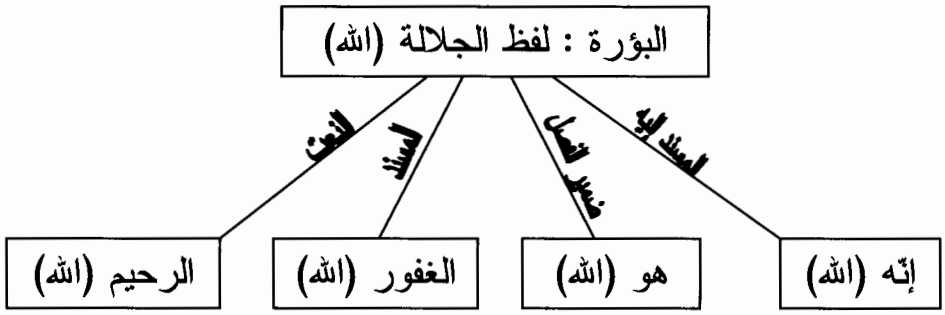

وضمير الفصل متّصل دلاليّا وتركيبيّا بالاسم والخبر، وكأنّهما تماهيا ليكونا شيئا واحدا مفخّما عظيما، فكأنّ التركيب: إنّ الله الله الغفور الرحيم. وقد كانت كلمة البؤرة "الله" ماثلة فيما سبق آية الفاصلة على شكل اسم ظاهر "ربّي" متّصلا بياء المتكلّم العائدة إلى يعقوب (عليه السلام)، فيما جاءت جملة الفاصلة، التي اشتملت على ضمير الفصل، على شكل قاعدة عامّة تصف الله عزّ وجل ربّ العالمين جميعا، الذي يغفر لعباده في كلّ حين وفي كلّ حال إذا أنابوا إليه وحسنت توبتهم؛ فجملة ضمير الفصل جاءت لتعمّم قاعدة التوكيد على سعة مغفرة الله ورحمته في كلّ حين ولكلّ أحد، وليس في قصّة محدودة مثل قصّة إخوة سيّدنا يوسف (عليه السلام) حسبُ.

❖ **الموضع السابع: ﴿ورفع أبويه على العرش وخرّوا له سجّدا، وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن وجاء بكم من البدو من بعد أن نزغ الشيطان بيني وبين إخوتي إنّ ربّي لطيف لما يشاء إنّه هو العليم الحكيم﴾. (سورة يوسف/الآية ١٠٠)**

يمثّل هذا الموضع خاتمة القصّة القرآنيّة ونهايتها السعيدة، وفيه ربط واضح بمشهد الرؤيا التي رآها يوسف (عليه السلام) في وقت سابق بعيد من زمن القصّة. وفيها وضع الأمور في نصابها، وفيها استحضار فضل الله العظيم على يوسف ويعقوب (عليهما السلام) وعلى إخوته جميعا، ولطفه المطّرد الماثل خلف كلّ رحمة وخلف كلّ فضل. وجاءت فاصلة الآية مناسبة لهذا كلّه: ﴿إنّه هو العليم الحكيم﴾.

والكلمة البؤرة هنا هي "الله"، وقد وردت فيما سبق جملة الفاصلة في خمسة مواضع: جاءت أوّلا اسما ظاهرا بلفظ الربّ مضافا إلى ياء المتكلّم العائدة إلى يوسف (عليه السلام) في قوله تعالى: "قد جعلها ربّي حقّا". وجاءت ثانيا ضميرا مستترا في ثلاث جمل: في جملة "وقد أحسن بي"، وفي جملة "إذ أخرجني"، وفي جملة "وجاء بكم". وجاءت ثالثا اسما ظاهرا مرّة أخرى بلفظ الربّ مضافا إلى ياء المتكلّم العائدة إلى يوسف (عليه السلام): "إنّ ربّي لطيف لما يشاء". لكنّ هذه الجملة "لما يشاء" فيها عموم، عبّرت عنه (ما) التي لغير العاقل عادة؛ فاللطف فيها مفتوح. وفي هذه المواضع جميعا يدور الحديث عن فضل الله ولطفه ونعمه، وهذا الفضل باتّجاه يوسف (عليه السلام) وأبويه وإخوته؛ فالذي جعل الرؤيا حقّا هو الله؛ فهو المتفضّل بتحقيقها وجعلها واقعا ماثلا، والذي أحسن هو الله، والذي أخرج هو الله، والذي جاء بأبوي يوسف (عليه السلام) وإخوته بعد انقطاع هو الله. وصاحب الرؤيا هو يوسف (عليه السلام)، والمحسن به وإليه هو يوسف (عليه السلام)، والذي أُخرِج هو يوسف (عليه السلام)، والذين جيء بهم هم أبواه وإخوته، واللطف حلّ بهم جميعا.

ويكون التشكيل اللفظي الخماسي لعلاقة البؤرة (الله) باتّجاه المتفضّل عليهم على النحو التالي:

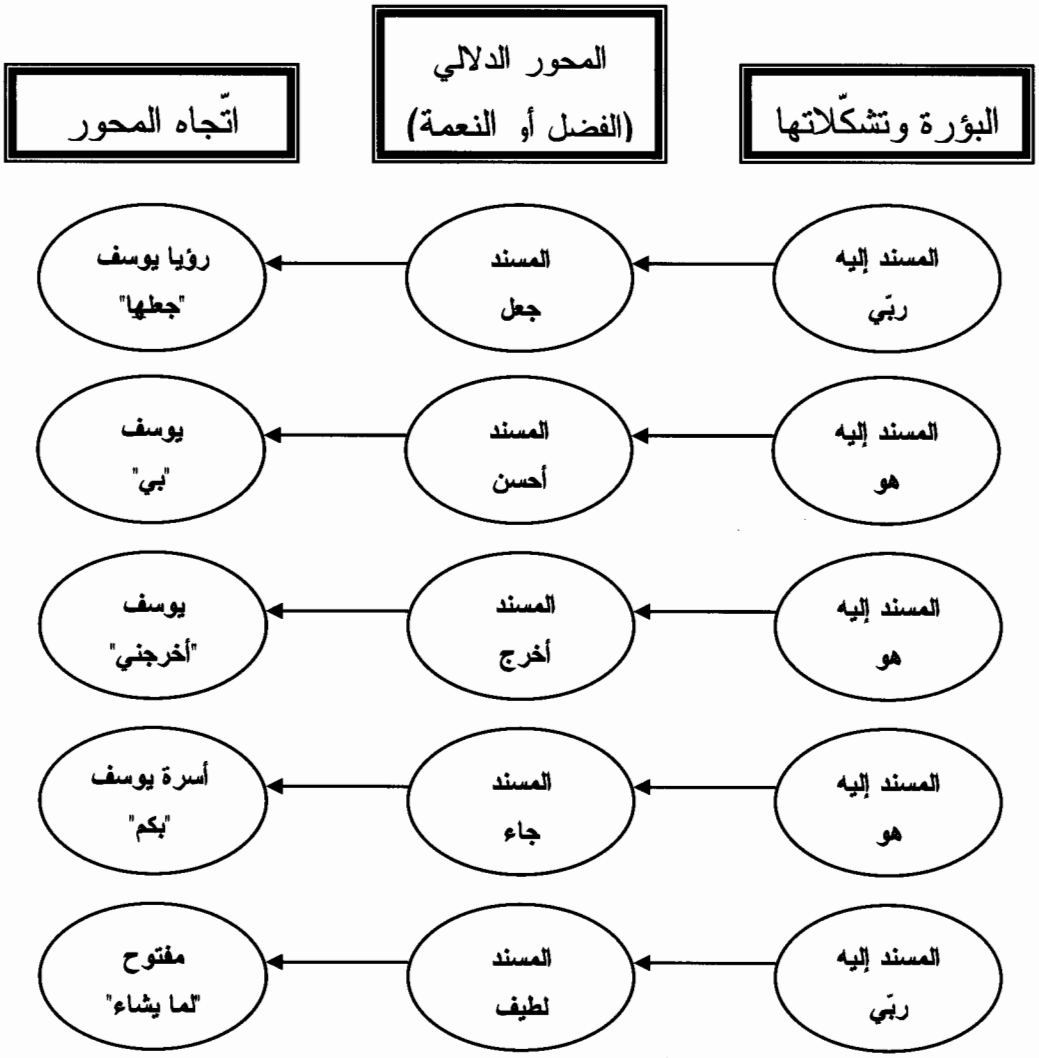

ويلاحظ أنّ كلمة البؤرة في هذه التشكّلات الخمسة قد جاءت مسندا إليه، كما يلاحظ أنّ الجملة التي سبقت ضمير الفصل "إنّ ربّي لطيف لما يشاء"، بعمومها وشمولها باللطف كلّ ما يشاء الله، قد كانت تمهيدا مناسبا للخروج من الحالة الخاصّة (حالة يوسف وإخوته المتفضّل عليهم) ههنا إلى القاعدة العامّة التي لخّصتها جملة الفاصلة: "إنّه هو العليم الحكيم". وهذه الجملة تحدّثت عن الله مطلقا غير متّصل بحالة معيّنة، وذكرت علمه المطلق وحكمته المطلقة، التي لا يحدّها حدّ، ولا تقيّدها حادثة ما، في مكان ما، في زمان ما. بل إنّ علمه وحكمته محيطان بالزمان والمكان جميعا. وعبّر عن الكلمة البؤرة في جملة الفاصلة بضمير الشأن "إنّه"، وبضمير الفصل (هو)، وبصفتين من صفاته: "العليم" و"الحكيم" مع (أل) الاستغراق الدالّة على الكمال؛ فهي ماثلة في أجزاء التركيب مثولاً واضحاً جليّا متفرّداً، بينما كان يشاركها في الظهور أطراف أخرى في الجمل السابقة، وهذا يتّسق مع صور مجيء ضمير الفصل في سورة يوسف (عليه السلام) جميعها، أنّها تناولت بؤرة محدّدة مفردة، وبتكثيفٍ دلالي واضح، وبرفقة عدد من المؤكّدات. ويمثّل الشكل التالي بروز الكلمة/البؤرة في مكوّنات الفاصلة جميعها:

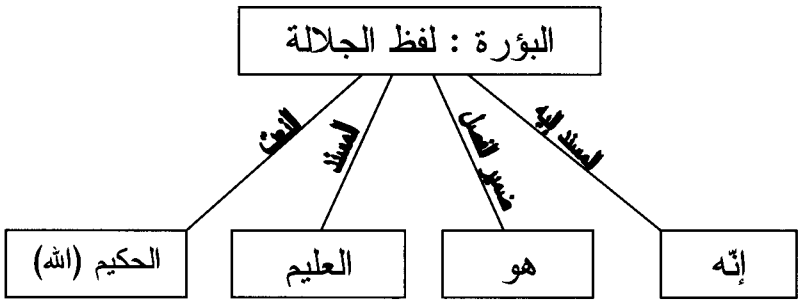

أمّا سياق الحال المرافق لهذه البنية التركيبيّة، فهو يوسف (عليه السلام) وأبواه وإخوته في موقفٍ عظيمٍ، وقد تحقّقت الأمنيات واكتملت الرؤى. عبّرت الآية عن هذا بمشهد السجود: ﴿وخرّوا له سجّداً﴾، وهو مشهد يرسم منتهى إظهار الامتنان والشكر والعرفان؛ فالسّجود يمثّل الإخبات والشكر بأجلى صورة، فاقتضى ذلك كلّه فاصلة فيها أكثر من توكيد يعبّر عن التسليم المطلق والاعتراف المطلق، ويعبّر عن وافر الامتنان. وأوّل المؤكّدات اسميّة الجملة، ثمّ (إنّ) التوكيديّة، ثمّ ضمير الشأن وسبق أن وقفنا عند دلالته، ثمّ ضمير الفصل، ثمّ الخبر المحلى بأل الاستغراق الدالّة على الكمال، وإتباعه بنعتٍ مكافىء محلّى بأل الاستغراق كذلك. وجملة الفاصلة مشابهة تركيبيّا للموضع السابق فلن نزيد هنا على ما قلناه هناك. والشكل التالي يمثّل توالي المؤكّدات باتّجاه بؤرة واحدة:

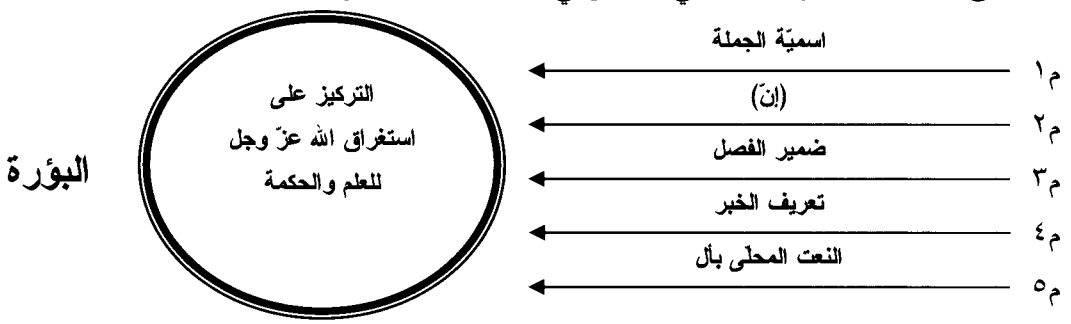

ولعلّه من المناسب أن نشير هنا، ونحن في الموضع السابع من مواضع ضمير الفصل، إلى أنّ الفرّاء يستعمل مصطلح "العماد" للدلالة على ضمير الشأن إضافة إلى دلالته على ضمير الفصل، كما يطلقه على الألف واللام في الخبر المعرفة. وانظر إن شئت ما أورده حول ذلك في تفسيره للآية ﴿إنّه أنا الله﴾[١]. ويفسّر أحد الدارسين ذلك بقوله: "لأنّ ضمير الشأن عماد يستند إليه الناسخ للدخول على الفعل، وضمير الفصل عماد أيضا للمبتدأ لتحقيق الخبر بعده فلا يعدّ تابعا من التوابع"[٢]. ويفسّره باحث آخر بقوله: "إنّ الفرّاء أراد بمصطلح "عماد" أن يجمع الأغراض التي تؤدّيها هذه التراكيب الثلاثة"[٣]. والباحثة ترى أنّ الفرّاء، في تعميمه المصطلح على الضميرين، متّسق مع رؤيته لوظيفة ضمير الفصل وضمير الشأن معا؛ فضمير الشأن للتفخيم والتعظيم وفي هذا عماد وتدعيم للمعنى، وضمير الفصل توكيد للمعنى وفي هذا عماد وتدعيم له.

---

(١) **سورة النمل**، الآية (٩). وانظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، ج٢/ص٢٨٧.

(٢) الهشيري، **الضمير: بنيته ودوره في الجملة**، ص١١٠.

(٣) كاظم، **النحو الكوفي**، ص١٩١.

ممّا سبق وجدنا ضمير الفصل في النصّ النموذج قد جاء متّصلاً بمواقف ذات أغراض تواصليّة خاصّة، وبينها وجوه شبه عامّة في العواطف والانفعالات والشحن والاحتياج؛ ففي الموقف الأول ويوسف (عليه السلام) في شدّة الحاجة والاضطرار والضعف والدعاء الملحّ والابتلاء الصعب جاءت: ﴿إنّه هو السميع العليم﴾(١).

وفي الموقف الثاني كان يوسف (عليه السلام) في حاجةٍ ماسّة لإظهار براءته، وإظهار السبب الحقيقي لسجنه أمام صاحبيه في السجن، وإبراز موقف التبرؤ الصارم والمفاصلة الواضحة مع قومه، إضافة لما يحيط بالموقف نفسه من شدّة في أجواء السجن فجاءت: ﴿وهم بالآخرة هم كافرون﴾(٢).

وفي الموقف الثالث: كان الأخ الصغير ليوسف (عليه السلام) في حالةٍ من الاستغراب والخوف والفزع، وكان بأمَسِّ الحاجة إلى كلمات الطمأنينة وبثّ السكينة فجاءت: ﴿إنّي أنا أخوك﴾(٣)، لتقول له: لا أُسلِمُكَ لخوف أبداً.

وفي الموقف الرّابع: كان يعقوب (عليه السلام) محزوناً آسفاً مفوّضاً أمره إلى كنف الله الرّحيم، بعد أن فقد اثنين من أبنائه؛ فجاءت: ﴿إنّه هو العليم الحكيم﴾(٤).

وفي الموقف الخامس: كان إخوة يوسف (عليه السلام) في موقف لا يحسدون عليه؛ إذ جابههم يوسف (عليه السلام) بالسؤال المتّهم، فجاء جوابهم المضطرب المصدّق المستفهم المؤكِّد: ﴿أإنك لأنت يوسف﴾(٥).

وفي الموقف السادس: كان إخوة يوسف (عليه السلام) في موقف صعب جداً يغلّفهم الشعور بالخطأ: ﴿إنّا كنا خاطئين﴾(٦). وفي موقف رجاءٍ حار من أبيهم أن يطلب المغفرة لهم، وأن يقبل إنابتهم وتوبتهم، وعودتهم الصادقة إلى الله جاءت: ﴿إنّه هو الغفور الرّحيم﴾(٧).

وفي الموقف السّابع: كان يوسف (عليه السلام) وأبواه وإخوته في مشهدٍ مشحون جدّاً، يمتزج فيه الفرح مع شعور عميق بالعرفان والشكر والامتنان، وإحساس عميق باللطف الربّانيّ الذي كان يحيط بكلّ مشهد من مشاهد هذه القصّة، وإيمان عميق بعلم الله المطلق وحكمته البالغة. عَكَسَ هذه المشاعر وهذه الانفعالات كلّها مشهد السجود الجماعي، ثمّ هذا التعداد لنعم الله وأفضاله وآلائه على لسان يوسف (عليه السلام) فجاءت: ﴿إنّه هو العليم الحكيم﴾(٨).

وهذا كلّه يمكّننا من القول إنّ استخدام ضمير الفصل يقتضي سياقاً لغويّاً وسياق حالٍ خاصّاً. وإنّ دوره في أداء المعنى في مثل هذه السياقات يتجاوز ما نصّ عليه النحاة من أنّ دوره في الجملة هو الفصل بين الخبر والتابع؛ إذ إنّ هذا الذي ذكروه لا يتعدّى أن يكون أبسط مهامه في الجملة، وهذا يفسّر أيضاً هذا التوسّع في استعماله فيما لا لبس فيه بين الخبر والتابع عند الكثير من النحاة، على سبيل الاتّساع في النظر إلى طبيعة وظيفة هذا الضمير في الجملة العربيّة.

---

(١) سورة يوسف، الآية(٣٤).
(٢) سورة يوسف، الآية(٣٧).
(٣) سورة يوسف، الآية(٦٩).
(٤) سورة يوسف، الآية(٨٣).
(٥) سورة يوسف، الآية(٩٠).
(٦) سورة يوسف، الآية(٩٨).
(٧) سورة يوسف، الآية(٩٨).
(٨) سورة يوسف، الآية(١٠٠).

وضمير الفصل، كما ظهر في النص الكريم، مرتبط بشكلٍ أساس بغرض المرسل التأكيد على (كلمة/فكرة/بؤرة) في الجملة يجري الطرق عليها من خلال عدد من العناصر اللّغويّة التي تتضافر لصناعة هذا التأكيد وللتعبير عنه. وهاهنا فكرتان: الفكرة الأولى هي فكرة البؤرة أو العنصر المركزي، وهي فكرة تتّفق مع الشرط الذي وضعه النحاة لضمير الفصل بأنّه يجب أن يكون "الأول في المعنى" وشرحوا هذا بقولهم: "أي معبّراً عن المبتدأ أو ما بمنزلته، لأنّ التأكيد هو المؤكَّد في المعنى".(١) وقد رأينا أنّ المسند إليه في سياقات ضمير الفصل يمثّل البؤرة، وأنّ ضمير الفصل هو مكافئ دلالي وتركيبي لهذا المسند إليه. أمّا الفكرة الثانية فهي فكرة "التضافر" (Convergence) وهي من المعايير الثابتة في أسلوبيّة ريفاتير (Riffaterre) ويقصد به "إركام جملة من الإجراءات الأسلوبيّة في نقطة معيّنة من النص"(٢). ويفترض (ريفاتير) أنّ هذا التضافر له قوّة إثارة الانتباه، وله قدرة جعل مقاصد المرسل أكثر وضوحا، ممّا يجعله من المعايير التي تسمح للباحث الأسلوبي بالتواصل المباشر مع النص(٣).

إنّ تقنية "التضافر" تتّسق مع غرض التوكيد. ولعلّ من أهم تطبيقاتها في الموروث العربي فكرة "الاختصاص" التي ذكرها علماء المعاني وعلى رأسهم الجرجاني، وجاءت عنده في معرض حديثه عن تغيّر البنى التركيبيّة نتيجة لتغيّر الأغراض المختلفة للكلام، ومن خلال تفريقه بين قول القائل: "زيد منطلق"، و"زيد المنطلق". يقول: "وتمام التحقيق أنّ هذا كلام يكون معك إذا كنت قد بُلِّغت أنّه كان من إنسان انطلاق من موضع كذا في وقت كذا لغرض كذا؛ فجوّزت أن يكون ذلك كان من زيد فإذا قيل لك: "زيد المنطلق" صار الذي كان معلوما على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب، ثمّ إنّهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمّى فصلاً بين الجزأين فقالوا: "زيد هو المنطلق" "(٤).

إنّ هذا التقرير من الجرجاني لوظيفة ضمير الفصل، وكذلك ما أكّده وقوفنا على وظيفته في المواضع المختلفة لمجيئه في سورة يوسف (عليه السلام) يدعونا إلى إضافة هذا الضمير إلى أسلوب التوكيد بمعناه الواسع، وهو ما سنفصّل القول فيه في مفردة تالية من هذا البحث.

(٤)

الصور التركيبيّة لمجيء ضمير الفصل في سورة يوسف (عليه السّلام):

في هذه المفردة سنفرد بالحديث الصور التركيبيّة لمجيء ضمير الفصل في سورة يوسف (عليه السّلام)؛ ذلك أنّ هذه المباني هي وعاء المعنى، وهي الشكل اللّغوي المعبّر عنه، كما أنّ هذه البُنى التركيبيّة التي ورد فيها ضمير الفصل هي التي ركّز عليها النحاة واختلفوا حولها، من غير أن يربطوها بسياقات ورودها أو يرصدوا علاقتها بالمعاني والدلالات المتّصلة بها.

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/ص٣٢٩.

(٢) ريفاتير، ميكائيل، **معايير تحليل الأسلوب**، ترجمة حميد لحمداني، ط١، منشورات دراسات سال، الدار البيضاء، ١٩٩٣، ص٦٠.

(٣) **المصدر السابق**، ص٦٢.

(٤) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٧٨.

وقد ورد ضمير الفصل في سورة يوسف (عليه السّلام) في سبعة مواضع، ينتظمها أربع صورٍ تركيبيّة، وإليك بيانها:

الصورة التركيبيّة الأولى:

الصورة الأولى= إنّ + ما أصله المبتدأ (معرفة/ضمير شأن) + ضمير الفصل + ما أصله الخبر (معرفة/اسم ظاهر/ محلّى بأل) + نعت الخبر (اسم ظاهر/معرفة/محلّى بأل).

وتنطبق هذه الصورة على أربعة مواضع في سورة يوسف(عليه السّلام) هي:

- الموضع الأوّل: ﴿إنّه هو السّميع العليم﴾. (سورة يوسف، الآية٣٤).
- الموضع الرّابع: ﴿إنّه هو العليم الحكيم﴾. (سورة يوسف، الآية٨٣).
- الموضع السّادس: ﴿إنّه هو الغفور الرحيم﴾. (سورة يوسف، الآية٩٨).
- الموضع السّابع: ﴿إنّه هو العليم الحكيم﴾. (سورة يوسف، الآية ١٠٠).

والملاحظة الأولى التي يمكن إبداؤها حول هذه الصورة التركيبيّة أنّها لا تمثّل الصورة القياسيّة لمجيء ضمير الفصل عند النحاة؛ فالصورة القياسيّة عندهم تقتضي مجيء المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كذلك، بعد دخول النواسخ، اللّذين يتوسّطهما ضمير الفصل، اسمين ظاهرين معرفتين. وأن يكون الخبر محلّى بأل التعريف وليس أيّ معرفة. إنّ الأصل في الخبر أن يكون مبايناً للمبتدأ من جهة التعريف؛ فحقّ المبتدأ أن يكون معرفة في العربيّة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة؛ فالصّورة الأصليّة لجملة المبتدأ والخبر البسيطة هي: مبتدأ (معرفة) + خبر (نكرة). كما لو قلت: الله سميع، أو الله عليم، أو الله غفور.

فمجيء الخبر معرفة محلّى بأل مطابقا للمبتدأ في التعريف قد يجعل المتلقّي يتوهّم أنّه نعت لا خبر، فيأتي ضمير الفصل ليقرّر أنّ (اللفظ) خبرٌ وليس نعتاً ولا بدلاً ولا غيرها من التوابع؛ فيكون ضمير الفصل فاصلاً بين الخبر وسواه من التوابع، وكذا الأمر في جمل النواسخ. وبذا يعدّ هذا الضمير "قرينة موقعيّة تقوّي تعريف المبتدأ إذا ساواه الخبر في التعريف"[١] .

لكنّ الصّورة التركيبيّة محلّ البحث هنا لا لبسَ فيها قط بين الخبر والنعت؛ ذلك أنّ ما أصله المبتدأ فيها (اسم إنّ) قد جاء ضميراً، فلا يمكن أن يكون (السميع) في الموضع الأوّل، أو(العليم) في الموضع الرابع، أو (الغفور) في الموضع السّادس، أو(العليم) في الموضع السّابع نعوتاً لضمير الشأن في هذه المواضع، بل هي أخبار؛ فالضمائر لا تنعت كما يقول النحاة[٢]. وذهب بعض النحاة إلى أنّه لا يشترط في المعرفة التي تسبق ضمير الفصل (المبتدأ أو ما أصله كذلك) أن تكون اسماً صريحاً بل يمكن أن تكون ضميراً. واستشهد بقول مالك بن القين[٣]:

لعلّ الذي يرجو رداي ويدّعي به قبل موتي أن يكون هو الردي

أمّا الجوانب التي توافق الشروط التي وضعها النحاة في السياق اللغوي الذي ينتظم ضمير الفصل في هذه الصورة التركيبيّة فهي: أنّ ما أصله الخبر في هذه المواضع (خبر إنّ) قد جاء معرفةً محلّى بأل، وهذا شرط النحاة لما يلي ضمير الفصل. وأنّ ضمير الفصل قد جاء مطابقاً لما أصله المبتدأ في الإفراد والتذكير والغياب (إنّه/هو).

---

(١) الهشيري، **الضمير بنيته ودوره في الجملة**، ص١١٩.

(٢) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/ص٣٢٩.

(٣) حلواني، محمد خير، **المختار من أبواب النحو**، ط١، مكتبة دار الشروق، بيروت، ١٩٧٥، ص٣٣.

أمّا الملاحظة الثانية فتتعلّق بوجوه الإعراب التي يحتملها ضمير الفصل عند النحاة في مثل هذه الصّورة التركيبيّة وهي:

الوجه الأول: الفصليّة، وهو وجهٌ مرجوح عند النحاة هنا، لأنّ ما أصله المبتدأ قد جاء ضميراً كما أسلفنا، وبناءً على هذا التوجيه يمكن أن يكون (هو) في هذه المواضع:

١- حرفاً لا محلّ له من الإعراب. وذلك عند أكثر النحاة، وقد أشرنا إلى فساد ذلك في موضعٍ سابقٍ من هذا البحث[١]، فلا يمكن بحال، وهذا الضمير يؤدّي هذا الدّور المهم في أداء المعنى، أن يكون حرفاً لا محلّ له من الإعراب.

٢- اسماً لا محلّ له من الإعراب. وذلك عند الخليل وسيبويه وبعض البصريّين، وهو رأيٌ مردودٌ أيضاً مثل الرّأي السّابق، وقد أظهر ابن سيده عجبه من هذا الرأي فقال: "ولم نعلم اسماً زيد فلم يحكم له بموضعٍ إلاّ المفردات الموضوعات للفصل"[٢].

٣- اسماً له محل من الإعراب. وهذا المحل قد يكون توكيداً للمبتدأ الذي هو ضمير الشأن في حالتنا، وهذا رأي الفرّاء وأكثر الكوفيّين. أو محلّه محلّ ما بعده، وهذا رأي الكسائيّ قال: "محلّه محلّ ما بعده"[٣].

وانتصر خليل عمايرة لرأي الفرّاء قائلاً: "ولعمري فقد أصاب الفرّاء فيما ذهب إليه، فمحلّه كمحلّ ما قبله، بل هو ما قبله بعينه، تَكَرّرَ ذِكرُهُ لِما تُكَرِّرُ العرب له اللفظ وهو التوكيد"[٤].

الوجه الثاني: أن يكون مبتدأ وما بعده خبره، وتكون الجملة (ضمير الفصل وما يليه) خبراً لضمير الشأن. وهذا يتّفق والصورة التي وضعها النحاة لضمير الشأن من جهة أنّ خبره لا يكون إلاّ جملة خلافاً للكوفيّين[٥].

الوجه الثالث: التوكيد فقط، بعيداً عن الفصليّة. ولا موانع تركيبيّة تحول دون هذا الوجه عند القدامى؛ فالضمير المتّصل في (إنّه) يؤكّد بضمير منفصل للرفع، ويعزّز هذا الوجه الغرض الذي جاءت هذه المواضع لتؤدّيه. وهذا الوجه –فيما تراه الباحثة– يجمع بين وجوه ثلاث؛ بين وجه الفصليّة من وجهة نظر الفرّاء الذي يعدّ الفصل توكيداً للمبتدأ، وبين وجه الابتداء، وبين وجه التوكيد؛ فالفصل هو المبتدأ أو ما أصله كذلك عينه، بل هو توكيد لفظي له. وكأنّ الجمل في هذه الصورة التركيبيّة هي:

- إنّ هو هو السميع العليم.
- إنّ هو هو العليم الحكيم.
- إنّ هو هو الغفور الرحيم.

فلا تعارض بين كون (هو) الثانية فصلاً أو كونها توكيداً؛ فالفصل توكيد كذلك. ويكون الاختلاف اختلافا في اسم المصطلح ليس أكثر؛ فالفصل حالة خاصّة من التوكيد. ولا تعارض بين كون (هو) الثانية مبتدأ أو كونها

---

(١) انظر: ص(٤) من هذا البحث.

(٢) ابن سيده الأندلسي، أبو الحسن علي، (ت٤٥٨هـ/١٠٦٥م)، المخصّص، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٢، ج١٤/ص٥٠.

(٣) الأنباري، الإنصاف، المسألة ١٠٠، ج٢/ص٧٠٦.

(٤) عمايرة، آراء في الضمير العائد، ص٧٤.

(٥) انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١/ص٦٧. والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٢/ص١٧٨.

توكيدا؛ فالمبتدأ/الفصل تكرار لاسم (إنّ) وهو توكيد لفظي له كما رأينا، بل إنّ وجه الابتداء فيه – حتّى لو كان محتملاً– ليس وجهاً حقيقيّاً بل هو مجرّد شكل، يقول الرّضيّ في ذلك: "وإنّما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثانٍ ما بعده خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول؛ فيتميّز بهذا السبب ذو اللام عن النعت، لأنّ الضمير لا يوصف. وليس بمبتدأ حقيقة؛ إذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو: (ظننت زيداً هو القائمَ) و(كنت أنت القائمَ)"(١).

إنّ اعتبار ضمير الفصل توكيداً فيه اتّساق مع الوظيفة الدلاليّة والتركيبيّة التي يؤدّيها في السياقات التي ورد فيها، وهو مطابق للمبتدأ في وجوه المطابقة المختلفة وهذا من شروط التوكيد في العربيّة، كما أنّ اشتراط النحاة في الاسم الذي يسبق ضمير الفصل أن يكون معرفة فيه اتّساق مع شروط التوكيد في العربيّة كذلك، وقد علّل ابن يعيش هذا الشرط بأنّ ضمير الفصل ضربٌ من التأكيد، "فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة، كما أنّ التأكيد كذلك"(٢).

إنّ إعراب ضمير الفصل توكيداً يعدّ نقطة التقاء تتوحّد عليها وجوه الإعراب الثلاثة، ويعبّر عن حقيقة وظيفته في الجملة، ويتّفق مع التحليل الدلالي العميق للبنية التركيبيّة التي يرد فيها، كما يتّفق مع رؤية الكوفيّين، وعلى وجه التعيين مع رؤية الفرّاء، لكلٍ من ضمير الفصل وضمير الشأن معاً؛ فهم لا يشترطون في خبر ضمير الشأن أن يكون جملة، ويعربون ضمير الفصل توكيدا للمبتدأ، وهي رؤية منسجمة لا تناقض بين مفرداتها.

من جانبٍ آخر فإنّ علاقة مكوّنات هذه الصّورة بأسلوب التوكيد تبدو جليّة، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال النظر في عدد المؤكّدات التي اشتملت عليها هذه الصورة؛ فالتوكيد هو السمة الملازمة لمكّونات هذه الصورة؛ فاسميّة الجملة و(إنّ) التوكيديّة مقترنة بضمير الشأن، وهو اقتران نوّه به عبد القاهر الجرجاني كما أسلفنا(٣)، وضمير الشأن الدالّ على التوكيد والتعظيم، ثمّ ضمير الفصل الدالّ على التوكيد بشهادة النحاة جميعاً، الذين عدّوه توكيداً في جانب المعنى لكنّهم لم يعدّوه كذلك في جانب التركيب أو الإعراب –باستثناء الفرّاء والكسائي وبعض الكوفيّين– ثمّ (ال) التعريف في الخبر الدالّة على الاستغراق والاختصاص والكمال وبالتالي التوكيد، والنعت المعضّد للاختصاص الماثل في الخبر المحلّى بأل الدالّة على الكمال.

ويلفتك في هذا الشأن هذا التلازم المتكّرر بين (إنّ) وضمير الشأن وضمير الفصل في هذه الآيات الأربع، ويتكرّر هذا التلازم في مواضع كثيرة من كتاب الله عز وجل(٤). كما يلفتك تلازم ضمير الفصل مع الخبر المعرفة المحلّى بأل. وتعريف الخبر بأل من شروط الصورة القياسيّة لمجيء ضمير الفصل عند النحاة –كما ذكرنا قبلا– وعلّل الرضيّ هذا التلازم بقوله: "حقّ الخبر الذي بعد الفصل أن يكون معرّفاً باللام لأنّه إذا كان كذا أفاد الحصر المفيد للتأكيد، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل"(٥). وكلّ هذه الأمور اللافتة تعزّز وجه التوكيد في ضمير الفصل.

إنّ هذا الاجتماع لهذه المؤكّدات في هذا التشكيل اللّغوي يشكّل نسقاً لغويّاً مطّرداً دالاً على سياقات حالٍ خاصة تقتضي هذا الحشد من المؤكّدات، وهي تتّفق مع فكرة "النسق اللّغوي" التي جاء بها دي سوسير (Saussure)، والتي

---

(١) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٦٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢/٣٣١.

(٣) انظر: ص(١٠) من هذا البحث.

(٤) انظر مثلا: (سورة الدخان، آية٦) و(سورة الذاريات، آية٣٠) و(**سورة الأنفال**، آية٦١).

(٥) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٨.

تحكم الاستخدام الفعلي للّغة عن طريق مجموعة من القوانين والقواعد العامّة التي تحكم إنتاج الكلام، وتمكّن الأفراد من الدلالة، ويشترك –وفقاً لسوسير– في إنتاج هذا النسق الظروف والقوى الاجتماعيّة والثقافيّة المحيطة بإنتاج ذلك الكلام[١]؛ فالنسق كما يفسّره جان مارتينيه (Martine) يدلّ على وجود وحدات معيّنة تعمل معاً في سبيل تحقيق وظائف معيّنة، والنسق بهذا يتحدّد أولاً تبعاً للوظائف التي يعمل بها، وثانياً بالوسائل التي ستتّبع لتنفيذ الهدف[٢]. والنسق اللغوي، بهذا المعنى، ليس نظاماً ثابتاً وجامداً؛ ففي الوقت الذي يحتفظ فيه ببنية منظّمة فإنّه يغيّر ملامحه وفقاً للظروف الجديدة التي تحيط به ويتكيّف معها[٣]. وهذا يفسّر وجود الكثير من الصور التركيبيّة لمجيء ضمير الفصل في العربيّة وليس صورة تركيبيّة واحدة.

إنّ هذا التشكيل اللغوي، محلّ البحث، فيه اتّساق مع غرض مجيء هذه الصورة التركيبية، واتّفاق مع موضوعها وسياقها. وإعراب ضمير الفصل توكيداً فيه اتّساق وانسجامٌ مع ذلك كله، وفيه خلوص منطقي وحقيقي من هذا التباين بين المبنى والمعنى في موضوع ضمير الفصل عند أكثر النحاة القدامى.

الصورة التركيبيّة الثانية:

الصورة الثانية = المبتدأ (معرفة/ضمير)+ جار ومجرور+ ضمير الفصل + الخبر (اسم ظاهر/نكرة).

وتنطبق هذه الصورة على الموضع الثاني من مواضع ضمير الفصل، وذلك في قوله تعالى: ﴿وهم بالآخرة هم كافرون﴾ (سورة يوسف، الآية ٣٧). وهذه الصورة التركيبيّة –كذلك– لا تمثّل الحالة القياسيّة لضمير الفصل عند جمهور النحاة من وجوه:

أولّها: أنّ المبتدأ جاء ضميراً والضمائر لا تنعت؛ فلا لبس إذن بين الخبر والتابع كما أسلفنا في الصورة السابقة. لكن، من جهة أخرى، فإنّ مجيء المبتدأ معرفة يتّسق مع وجه التوكيد؛ إذ يشترط أن يكون المؤكَّد معرفة؛ فالنكرات لا تؤكَّد كما ذهب جمهور النحاة[٤]. وقد أجاز الكوفيّون مجيء الفصل بعد النكرة مستشهدين بقوله تعالى: ﴿أن تكون أمّة هي أربى من أمّة﴾[٥]، "أجاز الكوفيّون أن تكون (هي) في هذه الآية عماداً، ولا يجوز ذلك عند البصريّين لتنكير أمّة"[٦]. كما أجاز ذلك ابن عصفور وبعض المتقدّمين، وجوّز أهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو: "ما أظنّ أحداً هو خيراً منك"، وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعلي التفضيل نحو: "خيرٌ من زيدٌ هو خيرٌ من عمرو"، وقال الرضيّ في ذلك: "لست أعرف له شاهداً"[٧]، ولم يجز ذلك ابن هشام[٨]. وهنا نشير إلى اتسّاق نظرة الكوفيّين فيما

---

(١) انظر: حمّودة، عبد العزيز، **المرايا المحدّبة: من البنيويّة إلى التفكيك**، سلسلة عالم المعرفة، العدد٢٣٢، ط١، الكويت، ١٩٩٨، ص٢٢٣.

(٢)انظر: دوجلاس، فدوى المالطي، **بناء النص التراثي: دراسات في الأدب والتراجم**، ط١، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ١٩٨٧، ص١٤٧.

(٣) حمودة، **المرايا المحدبة**، ص٢٢٣.

(٤) ابن هشام الأنصاري، أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف، (ت٧٦١هـ/١٣٥٩م)، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٩٨، ج٣/ص٢٩٦.

(٥) **سورة النحل**، الآية (٩٢).

(٦) أبو حيّان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج٥/ص٥٣.

(٧) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٩.

(٨) ابن هشام الأنصاري، **شرح اللمحة البدريّة**، ص٣٧٧.

يتعلّق بإجازتهم مجيء التوكيد من النكرة بشرط الإفادة، وأن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة[١]، وإجازتهم مجيء ضمير الفصل بعد النكرة.

ثانيها: أنّ الخبر جاء نكرة وليس معرفة، والحالة القياسيّة تقتضي أن يكون الخبر أو ما أصله كذلك معرفة محلّى بأل، أو ما يقاربها في التعريف، وهو أفعل التفضيل المجرّد من (أل) والإضافة وبعده (من). قال الرضيّ: "ولم يثبت إلاّ بين معرفتين ثانيتهما ذات لام، أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل"[٢]. والأمثلة التالية توضح الحالة القياسيّة الثابتة -وفقاً للرضيّ- :

- ❖ مثال(١): زيدٌ هو المجتهد. وصورته التركيبيّة: مبتدأ (معرفة/ظاهر) + ضمير الفصل+ خبر (معرفة/ظاهر/محلّى بأل).
- ❖ مثال(٢): إنّ زيداً هو المجتهد. وصورته التركيبيّة: ناسخ (إنّ أو كان أو...) + صورة المبتدأ (معرفة/ظاهر) + ضمير الفصل + صورة الخبر (معرفة/ظاهر/محلّى بأل).
- ❖ مثال (٣): زيدٌ هو أفضل من خالد. وصورته التركيبيّة: مبتدأ (معرفة/ظاهر)+ضمير الفصل+خبر (نكرة/اسم تفضيل)+جار (من)+ مجرور.
- ❖ مثال (٤): إنّ زيداً هو أفضل من خالد. وصورته التركيبيّة: ناسخ (إنّ أو كان أو...) + صورة المبتدأ (معرفة/ظاهر) + ضمير الفصل + صورة الخبر (نكرة/اسم تفضيل) + جار (من) +مجرور.

واشتراط جمهور النحاة في الخبر أن يكون معرفة بعينه، هو المحلّى بأل، فيه اتّساق مع الصورة القياسيّة عندهم لضمير الفصل، "حيث يتميّز به الخبر من التابع"[٣]. وفيه اتّساق مع وظيفة التأكيد التي يؤدّيها ضمير الفصل كما ذكر الرضيّ وأوردناه قبلاً. أمّا جواز مجيء الخبر نكرة على صيغة أفعل التفضيل المجرّد من (ال) والإضافة المتبوع بـــ(من)، فيعلن الرضيّ أنّ هذه الصيغة تشابه المعرفة ذا اللام، يقول: "ووجه المشابهة له كون مخصّصه حرفاً يقتضيه أفعل التفضيل معنىً، أعني (من)؛ فهي ملتبسة به ومتّحدة معه، كما أنّ مخصّص ذي اللام حرف متّحد معه، أي اللام، ومن ثمّة جاز: "ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا"، ولكون (من) التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان، فلا تقول: (الأفضل من زيد)" [٤]. وذكر آخرون في سبب جواز هذه الصورة "أنّ (أفعل) في قوّة المعرفة باللام فإنّك إذا قلت: "زيدٌ أفضل من عمرو" فكأنّك قلت: "زيد الأفضل" باعتبار أفضليّته معهودة"[٥]. والباحثة ترى أنّ جواز هذه الصيغة هو صلتها المباشرة بموضوع التوكيد؛ فالتفضيل بأفعل التفضيل هو شكلٌ من أشكال التقوية للمعنى، فهو من السياقات اللغويّة الممكنة مع ضمير الفصل، وقد جاء في التنزيل في الآية التي أوردناها قبلاً وهي: ﴿أن تكون أمّة هي أربى من أمّة﴾[٦]؛ فالخبر "أربى" اسم تفضيل نكرة متبوع بـــ(من).

من جانب آخر فإنّ توجيهات الإعراب لضمير الفصل في هذه الصورة الثانية هي:

---

(١) ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، ج٣/ص٢٩٦.

(٢) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٩.

(٣) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٣/ص٣٢٩.

(٤) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٨.

(٥) البابرتي، أكمل الدين محمّد، (ت٧٨٦هـ/١٣٨٤م)، **شرح التلخيص**، تحقيق مصطفى رمضان صوفيّة، ط١، المنشأة العامّة للنشر، طرابلس، ١٩٨٣، ص٢٣.

(٦) **سورة النحل**، الآية (٩٢).

١-أنّه حرف لا محل له من الإعراب، ويعترضه بشكلٍ رئيس دوره الواضح في توكيد المبتدأ، فهو توكيد لفظي له (هم هم). وإلغاؤه وإخراجه من دائرة الأسماء أمر عظيم، وخروج سافرٌ على جدليّة علاقة التراكيب بوظائفها النحويّة والدلاليّة، وهو الذي حدا بالخليل وسيبويه أن يضيّقا مجال استعماله خروجاً من حرج اعتباره حرفاً، واستبدلا بهذه المقولة مقولةً أخرى لا تقلّ حرجاً عن الأولى هي مقولة الاسم الذي لا محلّ له من الإعراب.

٢-أنّه اسم (ضمير فصل) لا محلّ له من الإعراب، ويعترض هذا الاحتمال أنّ الخبر جاء نكرة وحقّ ضمير الفصل أن يقع بين مبتدأ و خبر معرفتين، وأن يكون الخبر فيهما محلّى بأل، كما يردّه أن لضمير الفصل في هذا الموضع احتمالات إعرابيّة وجيهة لا موانع تركيبيّة تحول دونها كما سيأتي. فلا ضرورة لوصف ضمير الفصل بأنّه لا محلّ له من الإعراب، فيما يمكن أن نجد له وجهاً إعرابيّاً مقبولاً لا نلغي فيه اسماً واضح الاسميّة.

٣-أنّه مبتدأ وخبره "كافرون"، وبما أنّه تكرار لفظي للمبتدأ الأوّل فلا زيادة دلاليّة أو خصوصيّة تركيبيّة في اعتباره مبتدأ، بعكس التوجيه الرابع الذي سيأتي لاحقاً.

٤-التوكيد، وهو يتّسق مع كلّ خصائص السياق اللغوي للتوكيد في العربيّة، فما سبق ضمير الفصل هو ضمير منفصل للرفع، وتوكيد الضمير في العربية توكيداً لفظيّاً يكون بضميرٍ منفصل للرفع (هم هم). وبإعمال قاعدة أنّ الفصل توكيد للمبتدأ -كما يرى الفرّاء- فإنّ الاحتمال الثالث يتماهى مع هذا الوجه؛ فاعتباره توكيداً أو مبتدأ ثانياً مكرّراً للمبتدأ الأول هو تخريج واحد. وإعراب ضمير الفصل توكيداً هنا فيه إغناء للمعنى المقصود كما اتّضح في التحليل الدلالي لسياق وروده. قال أبو حيّان: "وكرّر (هم) على سبيل التوكيد، وحَسُن ذلك الفصل"(١). وممّا تجدر الإشارة إليه كذلك أنّ ورود ضمير الفصل في هذا الموضع خيار تركيبي جوازي، وهذا يتّفق مع اعتباره توكيداً؛ فهو يعمل على تقوية المعنى الماثل في الجملة قبل دخوله، وقد شرط النحاة في ضمير الفصل أن يقع في موضع لا يخلّ سقوطه فيه بمعنى الكلام؛ لأنّه "لو أخلّ لم يكن فصلا، وكان داخلا لمعناه ولافتقار الكلام إليه"(٢).

الصورة التركيبيّة الثالثة:

الصّورة الثالثة= إنّ+ ما أصله المبتدأ (معرفة/ضمير) + ضمير الفصل + ما أصله الخبر (معرّف بالإضافة).

وتنطبق هذه الصّورة على الموضع الثالث من مواضع ضمير الفصل، وذلك في قوله تعالى: ﴿إنّي أنا أخوك﴾ (سورة يوسف، الآية٦٩). وهذه الصورة مخالفة للصورة القياسيّة التي وضعها النحاة لضمير الفصل من أكثر من وجه:

أولّها: أنّ ما أصله المبتدأ جاء ضميراً، والصورة القياسّية تقتضي مجيئه معرفة ظاهراً، ثم إنّه لا لبس هنا بين الخبر والتابع فالضمائر لا تنعت، ولن نزيد، حول هذه المسألة، على ما قلناه في الصورة السابقة التي جاء فيها المبتدأ أو ما أصله كذلك ضميراً. ولكنّنا نلفت النظر هنا إلى أنّ المبتدأ أو ما أصله كذلك في المواضع السبعة قد جاء ضميراً، ولعلّ هذا سبب كافٍ لإعادة النظر في الصورة القياسيّة للسياق اللّغوي الذي ينتظم ضمير الفصل عند النحاة القدامى.

---

(١) أبو حيّان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج٦/ص٢٧٧.

(٢) الورّاق، **العلل في النحو**، ص٢٧٦.

ثانيها: أنّ الخبر جاء معرفة، لكنّه ليس محلى بأل كما تقتضي الصورة القياسيّة وكما شدّد أكثر النحاة[١]. وجاء تعريفه عن طريق الإضافة إلى الضمير ليصبح "أخوك". وقد أجاز بعض النحاة ذلك[٢] محتجّين بهذه الآية من سورة يوسف (عليه السلام) وبآياتٍ أخرى منها: ﴿إنّك أنت علاّم الغيوب﴾[٣]. لكن سيبويه منعه، يقول في ذلك: "ونحو قوله تعالى: "إنّي أنا أخوك" ليس بنص؛ إذ يحتمل أن يكون (أنا) مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر(إنّ)" [٤]. وتشدّد الرضيّ في منعه أيضا مستنداً على قول سيبويه[٥].

وأقول إنّ كلام سيبويه في هذا الأمر ليس بنص في منع اعتبار الضمير(أنا) فصلاً؛ فهو قد ترك الباب مفتوحاً أمام مجموعة من الاحتمالات الإعرابيّة: أحدها أن يكون (أنا) فصلاً، وثانيها أن يكون (أنا) مبتدأ؛ فهو لم ينفِ احتمال الفصليّة مطلقاً وهذا جانب أوّل. أما الجانب الثاني فإنّ تحفظ سيبويه الكبير، وتضييقه مجال الصور التركيبيّة التي يحتمل فيها الفصل مردّه سبب وجيه هو أنّه يعدّ الفصل اسماً لا محلّ له من الإعراب؛ فإلغاء هذا الاسم وعدّه كالحروف ليس أمراً سهلاً. يقول بعد العبارة السابقة التي أوردناها حول الآية الكريمة "إنّي أنا أخوك": "بلى لو ثبت في كلام يصحّ الاستدلال به نحو: "ما أظنّ أحداً هو خيراً منك"، و"كان خيرٌ من زيدٍ هو أفضلَ من عمرو"، و"رأيت زيداً هو مثلَك أو غيرَك" بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونه فصلاً، ولا يثبت ذلك بمجرّد القياس. وإلغاء الضمير ليس بأمرٍ هين فينبغي أن يقتصر على موضع السماع"[٦]. فإذا ما أسقطنا توجيه "الاسم الذي لا محلّ له من الإعراب" وتمسّكنا بتوجيه التوكيد، فإنّ تحفّظ سيبويه يجب أن يزول. ووجه التوكيد مع ضمير الفصل يرفضه سيبويه في حالاتٍ تركيبيّة محدّدة وذلك حين يكون المبتدأ أو ما أصله كذلك اسماً ظاهراً معرفة، فلا يجوز عنده وعند جمهور البصريّين توكيد الاسم الظاهر بالضمير، والدليل المباشر على ذلك الأمثلة التي أوردها، فإنّ المبتدآت أو ما أصلها كذلك فيها قد جاءت أسماء ظاهرة هي: (أحد، خير، زيد) وليست هذه الصورة "إنّي أنا أخوك" واحدة منها؛ فما أصله المبتدأ (اسم إنّ) ضميرٌ، ولا يمتنع توكيد الضمير المتّصل بالضمير المنفصل (أنا) بل هذه هي صورته المثلى.

إنّ اعتبار ضمير الفصل توكيداً للمبتدأ –وفقاً لرؤية الفرّاء التي تتبنّاها الباحثة– يجعل وجوه: الفصليّة، والابتداء، والتوكيد تندمج معاً. وإعرابه توكيداً في هذا الموضع يتّفق مع غرض الخطاب الذي أوضحناه في تحليلنا لدور الفصل في أداء المعنى. أمّا وجه الابتداء فلا نرى فيه خصوصيّة تركيبيّة أو دلاليّة في هذا الموضع هذا من جانب، ومن جانب آخر فلا نرى فيه تعارضاً مع وجه التوكيد؛ فالضمير (أنا) تكرار للمبتدأ، بل هو هو؛ فيكون توكيداً لفظيّاً له، وإعرابه توكيداً حسبُ فيه انسجام بين هذه الوجوه الثلاثة: الفصل والتوكيد والابتداء، وقد جاء ضمير الفصل مطابقاً لما أصله المبتدأ في الوجوه كلّها: الإفراد والتذكير، وكلاهما ضمير للمتكلّم، وهذا يعزّز دوره في إحداث التوكيد، والمطابقة من شروط التوكيد في العربيّة.

---

(١) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٩.

(٢) حلواني، **المختار في أبواب النحو**، ص٣٤.

(٣) سورة المائدة، الآية (١٠٩).

(٤) سيبويه، الكتاب، ج١/ص٣٩٧.

(٥) الأستراباذي، شرح الكافية، ج٢/ص٤٥٧.

(٦) سيبويه، **الكتاب**، ج١/ص٣٩٧.

في اتّجاه آخر، فإنّ وجود ضمير الفصل خيار تركيبي لا يخلّ سقوطه بتمام الكلام؛ فجملة "إنّي أخوك" تامّة تركيبيّاً، لكنّ إضافة (أنا) إلى التركيب وضعته في الشكل التركيبي الذي ينبغي له في وصف سياقه؛ فدخول ضمير الفصل أعطى للتركيب قوّة التأكيد والضمان -كما أسلفنا- واعتباره توكيداً فيه إغناء للمعنى وإضافة نوعيّة له.

الصورة التركيبيّة الرابعة:

الصورة الرابعة: أسلوب إنشاء/استفهام/بالهمزة + إنّ + ما أصله المبتدأ (معرفة/ضمير) + لام الابتداء + ضمير الفصل + ما أصله الخبر(معرفة/علم).

وتنطبق هذه الصورة على الموضع الخامس في قوله تعالى:﴿أإنّك لأنت يوسف﴾ (سورة يوسف، الآية٩٠).

وتمتاز هذه الصورة عمّا سواها بوجود أداة استفهام مقترنة بعددٍ من المؤكّدات. فهل تصنّف هذه الجملة هنا في صعيد الجمل الإنشائيّة أم الخبريّة؟ أم هي "جنس ثالث" بينهما؟

إنّ جواب سؤالنا عن نوع هذه الجملة "أإنّك لأنت يوسف" يكمن في دراسة التعالق بين التركيب وسياق الحال. إنّ ما يسمّى عندنا أسلوب الخبر يندرج في إطار التقريريّات، كما أنّ التوكيد يندرج عند (سيرل) والتداوليّين المعاصرين ضمن الأفعال الكلاميّة المصنّفة في إطار التقريريّات[1]. فهل يمكننا من خلال الآية الكريمة أن نقول إنّ التوكيد بمعناه الواسع يدخل سياقات لغويّة متعدّدة ليس بالضرورة أن تكون سياقات إخباريّة خالصة؟ إنّ هذه الجملة ليست خبريّة تقريريّة خالصة، ولكنّها ليست جملة استفهاميّة كذلك. إنّ الاستفهام في سياق هذه الجملة ليس حقيقيّاً، بل هو مزيج عجيب من الدهشة والاكتشاف والتقرير والتأكيد والمفاجأة. وعبّرت الآية عن هذا المزيج العجيب الذي صدر عن إخوة سيّدنا يوسف (عليه السلام)، الذين أخذتهم المفاجأة على حين غرّة، بهذا التركيب الاستفهامي المخبر المؤكّد -إن جاز التعبير- وهذا الموضع فيه توظيف متفرّد لضمير الفصل، وسياق نادر له؛ إذ إنّ المألوف في السياق اللّغوي الذي يتضمّن ضمير الفصل أن يكون جملة خبريّة خالصة تشتمل على العديد من المؤكّدات. "إنّ الاستفهام والتوكيد المتجاورين في مطلع الآية يكشفان عن حقيقة نفسيّة عميقة في طبيعة الإنسان، ويرسمان صورة بارعة لموقف إنساني واقعي، لقد استرجعوا الصورة التي مرّت عليها سنوات عديدة في لحظة واحدة، ولكنّهم ما زالوا مبهوتين متردّدين بين الشكّ واليقين"[2]. وهذا الموضع من اللّطائف الخاصّة لضمير الفصل في السورة الكريمة، ويمكن توظيفه في توصيف الخطاب الذي يحمل معاني مختلفة ومتمازجة، يتداخل فيها الخبر بالإنشاء، كما يمكن استثماره في التعبير عن سياقات الحال المشابهة التي نتعرّض لها أو نعيشها.

من جهة أخرى، فإنّ هذه الصورة التركيبيّة مخالفة للصورة القياسيّة لضمير الفصل عند النحاة القدامى في عدد من الوجوه: **أوّلها:** أنّ ما أصله المبتدأ قد جاء معرفة، لكنّه لم يكن اسماً ظاهراً، بل جاء ضميراً. وسبق أنّ أوضحنا بجلاء هذا الوجه. **ثانيها:** أن الخبر، وإن جاء اسماً ظاهراً، فإنّه لم يكن معرفة محلّى بأل الدالّة على الكمال، بل جاء معرفة علماً (يوسف). وأكثر النحاة يشترطون في الصورة القياسيّة لسياق ضمير الفصل لوناً واحداً من المعارف في الخبر الذي يلي ضمير الفصل هو الظاهر المحلّى بأل؛ حيث يمكن أن يلتبس هذا الخبر المحلّى بأل بالنعت أو بغيره من التوابع، فيكون ضمير الفصل فيصلاً بين الخبر والتابع. وأجاز بعض النحاة أن يكون الخبر معرّفاً بالإضافة كما

(١) صحراوي، مسعود، **التداوليّة عند العلماء العرب المسلمين: دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللّساني العربي**، ط١، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٠٨.

(٢) أبو عودة، عودة، **التطوّر الدلالي**، ط١، دار المنار، الزرقاء، ١٩٨٥، ص٨٢.

في الصورة السابقة (إنّي أنا أخوك)، كما أجاز بعض النحاة أن يكون الخبر معرّفاً بالعلميّة[١]، نحو: "إنّي أنا زيد"، ونحو ما جاء في الآية الكريمة موضع الشرح.

ونرى أنّ اشتراطهم مجيء الخبر معرفة ذات لام هو محلّ نظر عند النحاة، وليس أدلّ على ذلك من توسيع دائرة التراكيب التي أجاز بعض النحاة مجيء الفصل قبلها؛ فقد أجاز المازني مجيئه قبل الفعل إذا كان مضارعاً، وعلّل ذلك بمشابهة المضارع للاسم، وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة[٢]. وأجاز الحوفي وأبو البقاء[٣] أن يكون (هو) فصلاً في قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُور﴾[٤]، واستندا في ذلك على رأي عبد القاهر في شرح الإيضاح[٥]؛ فإنّه أجاز في: "كان زيد هو يقوم" أن يكون (هو) فصلاً. وقد تابع عبد القاهر في رأيه هذا أيضاً عدد من البلاغيّين، متعلّلين بالعلل ذاتها التي ساقها المازني[٦]. وقد ردّ أبو حيّان الأندلسي ذلك[٧]. كما ردّه الرضيّ قائلاً: "هذه دعوى بلا حجّة، وقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ ليس بنص في كونه فصلاً لجواز كونه مبتدأ وما بعده خبره"[٨].

كما اختلف في مجيء الفصل قبل الخبر إذا كان فعلاً ماضياً، فأنكره ابن الحاجب قال: "ولا يجوز "زيد هو قال" لأنّ الماضي لا يشابه الأسماء حتّى يقال فيه كأنّه اسم امتنع دخول اللام عليه"[٩]، وردّ الرضيّ هذا الرأي قائلاً: "وقوله: ولا يجوز (زيد هو قال) ليس بشيء لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾"[١٠].

ومن خلال استقرائنا الكامل للمواضع القياسيّة الثابتة، والمواضع غير القياسيّة الثابتة، والمواضع الخلافيّة لمجيء ضمير الفصل عند النحاة يمكننا القول إنّ المواضع القياسيّة الثابتة هي الأقل، وصوره الأخرى، السماعيّة الثابتة والخلافيّة، هي الأكثر؛ فالصورة القياسيّة الثابتة لمجيء ضمير الفصل تكون حين يقع ضمير الفصل بعد مبتدأ بلا ناسخ، أو منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير، وكون خبره ذا لام تعريف، صالحاً لوصف المبتدأ به[١١]. وهذه الصورة ضابطها وجود لبس واضح بين الخبر والتابع، ومثالها قوله تعالى: ﴿أُولَـئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً﴾[١٢]. وقوله تعالى:﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ

(١) انظر: حلواني، **المختار من أبواب النحو**، ص٣٤.

(٢) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٩.

(٣) **المصدر السابق**.

(٤) **سورة فاطر**، الآية (١٠).

(٥) الجرجاني، **المقتصد شرح الإيضاح**، ج١/ص٤١٦.

(٦) البابرتي، **شرح التلخيص**، ص٢٤.

(٧) أبو حيّان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج٧/ص٣٠٤.

(٨) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٩.

(٩) **المصدر السابق**.

(١٠) **سورة النجم**، الآيتان (٤٣-٤٤). وانظر: الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٦٠.

(١١) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/ص٣٤١.

(١٢) **سورة الأنفال**، الآية (٤).

الْحَمِيدِ﴾[1]. وما عدا هذه الصورة فإنّه لا لبس واضح فيه بين الخبر والتابع، وهو إمّا سماعي ثابت، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾[2]، وإمّا خلافي غير ثابت، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَنَاْ أَخُوكَ﴾[3].

من جانب آخر فإنّ هذه الصورة تتّسم باقتران ضمير الفصل بلام الابتداء، وهو اقتران مألوف في واقع الاستعمال اللّغوي، بيد أنّه كان أحد الأسباب التي منعت جمهور النحاة القدامى من اعتبار ضمير الفصل توكيداً؛ إذ يمتنع عندهم اقتران التوكيد بلام الابتداء مخافة اجتماع مؤكّدين. يقول ابن يعيش: "وقد ذهب قوم إلى أنّ (هو) ونحوها من المضمرات لا تكون فصلاً، وإنّما هي في هذه المواضع وصف وتأكيد، وهي باقية على اسميّتها، وقد بيّنا فساد ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمضمر، ولا يؤكّد به الظاهر. وبدخول لام الابتداء عليه فاعرفه"[4]. ثمّ يقرّر: "لا تدخل لام الابتداء على التوكيد"[5]. وقريب منه صنيع الرضيّ الذي ردّ قول الكوفيين باعتبار ضمير الفصل توكيداً للمبتدأ بأنّ المضمر لا يؤكّد به المظهر، وأنّ اللام الداخلة في خبر (إنّ) لا تدخل في تأكيد الاسم؛ فلا يقال: "إنّ زيداً لنفسه كريم"[6].

وترى الباحثة في هذا اعتسافاً كبيراً، وفيه انفصام نكد بين دلالة التوكيد بمعناه الواسع، والمباني الدالّة عليه في العربيّة؛ فكثير من ألفاظ أسلوب التوكيد في العربية، بمعناه الواسع، تقترن معاً من غير أيّة إشكالات تركيبيّة أو دلاليّة؛ كما هو الحال في اقتران واو القسم و(إنّ) ولام الابتداء في قوله تعالى: ﴿والعصر إنّ الإنسان لفي خسر﴾[7]. وكذلك قوله تعالى: ﴿وتالله لأكيدنّ أصنامكم﴾[8]؛ فقد اجتمع فيه صيغة القسم (تالله)، واللام الواقعة في جواب القسم، ونون التوكيد الثقيلة، وكلّها من المؤكّدات. وفي سورة يوسف (عليه السلام) نفسها نجد التركيب التالي: ﴿قَالُواْ تَاللّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنَا﴾[9]، وقد اجتمع فيه المؤكّدات التالية: صيغة القسم (تالله)، و(اللام)، و(قد). وجاءت بصورة متتابعة لتصبّ في واد واحد هو تقوية المعنى.

فلا مسوّغ إذن لاشتراط تجرّد ضمير الفصل من لام الابتداء ليكون توكيداً؛ فهو توكيد مع وجود لام الابتداء. بل إنّ لام الابتداء تعزّز دوره في إحداث التوكيد؛ خاصّة في السياقات التي نحتاج فيها إلى درجة أعلى من التوكيد، أو إلى درجة أعلى من تقوية المعنى.

ويمكننا توضيح الأمر بصورة أخرى حين نعلم أنّ التأكيد ليس شيئاً واحداً، بل هو وعاء كبير يشتمل على معان كثيرة وأغراض مختلفة، ولكلّ صيغة من صيغه قوّتها ومعناها وظلالها، وبالتالي يمكن أن يكون لكلّ واحدة منها أحكامها الخاصّة. فما قاله النحاة عن امتناع إعراب ضمير الفصل توكيداً بسبب دخول لام الابتداء عليه، يمكن ردّه بأنّ لام الابتداء من صيغ التوكيد غير أنّ دلالتها الخاصّة تختلف عن دلالة ضمير الفصل، وإن اشتركا في إحداث

---

(١) **سورة سبأ**، الآية (٦).

(٢) **سورة القصص**، الآية (٥٨).

(٣) **سورة يوسف**، الآية (٦٩).

(٤) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/ص٣٤١.

(٥) **المصدر السابق**.

(٦) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٦٠.

(٧) **سورة العصر**، الآيتان (١-٢).

(٨) **سورة الأنبياء**، الآية (٥٧).

(٩) **سورة يوسف**، الآية (٩١).

التقوية، ولذلك صحّ اجتماعهما في الجملة. بدليل اجتماع هذه اللام مع صيغ أخرى للتأكيد مثل القسم. كما في قول عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه): "واللهِ لابْنُ أبي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي أمّه"[١]. لكنّ هذه اللام لا تدخل على (إنَّ وأنَّ) في صدر الجملة، وإن كانت تدخل على موضع آخر من جملتها، وذلك لأنّ وظيفتها في التقوية تشاكل وظيفة (إنَّ وأنَّ). قال عبد القاهر عن لام الابتداء: "وأصلها أن تدخل على (إنّ) نحو: "لإنّ زيداً منطلقٌ" إلاّ أنّها لمّا شاكلت (إنّ) في التأكيد كرهوا أن يجمعوا بينهما لاجتماع حرفين لمعنى، فأوقعوها بعد (إنّ) على ثلاثة أضرب"[٢]. أمّا ضمير الفصل فهو بمثابة تكرار للمبتدأ، فقولنا: "زيد هو المجتهد"، يساوي قولنا: "زيد زيد المجتهد"، فلمّا جاز دخول لام الابتداء على (زيد) الأولى، جاز ذلك على ضميره.

وينقلنا هذا إلى السمة المشتركة بين هذه الصورة والصور الثلاث السابقة، وهي اقتران ضمير الفصل بعدد من المؤكِّدات الأخرى وهي: (إنّ) و(لام الابتداء)، وتعريف الخبر، واسميّة الجملة. وسبق تعليل هذا في حديثنا عن دور ضمير الفصل في أداء المعنى، ووظيفته في توكيد المعنى وتقويته بالتضافر مع بقيّة المؤكِّدات، بل لعلّه شاهد إضافي يعضّد فكرة اعتبار ضمير الفصل توكيداً وإعرابه كذلك.

من جانب آخر فإنّ ضمير الفصل قد جاء مطابقاً للمبتدأ إفراداً وتذكيراً، وكلاهما ضمير للخطاب، وهذه المطابقة توافق ما شرطه النحاة في ضمير الفصل، وتوافق شرطاً من شروط التوكيد في العربيّة، وهو التطابق بين المؤكِّد والمؤكَّد.

أمّا في جانب التوجيهات الإعرابيّة لضمير الفصل في هذه الصورة فإنّه يحتمل الفصليّة بتوجيهاتها الثلاثة التي أسلفنا ذكرها، ويحتمل الابتداء، وهو لا يتعارض –في رأي الباحثة– مع توجيه الفصل توكيداً (عند الفرّاء وأكثر الكوفيّين) فالتوكيد تكرار لفظي للمبتدأ؛ فالتركيب هو في الحقيقة: "أنت أنت يوسف"؛ فهو المبتدأ نفسه لأنّه توكيد لفظي له. واقترانه بلام الابتداء يمنع توجيهه توكيداً عند النحاة مع أنّه موافق لصورة توكيد الضمير المتّصل في العربيّة، وذلك بضمير الرفع المنفصل المطابق له؛ ففي توضيح ابن يعيش لاحتمالات الإعراب في الضمير (أنت) في الآية الكريمة: ﴿إِنَّكَ لأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾[٣] قال: "يحتمل أن يكون مبتدأ وفصلاً، ولا يجوز كونه تأكيداً لأجل اللام"[٤]. وفي احتمالات الإعراب للضمير (نحن) في الآية الكريمة: ﴿وإنّا لنحن الصافّون﴾[٥] قال: "وقد يصحّ مع الفصليّة الابتداء دون التوكيد لدخول اللام"[٦].

فإذا ما تجاوزنا هذا التحفّظ عند النحاة على اقتران ضمير الفصل بلام الابتداء، وهو تحفّظ يتّصل بالشكل حسب، وجدنا أنّ الضمير (أنت) موافق لكلّ مقاييس التوكيد في العربيّة، كما أنّ دوره في أداء المعنى يعزّز هذا الوجه.

وبعد هذا الوصف التفصيلي للصور التركيبيّة التي جاء عليها ضمير الفصل في سورة يوسف (عليه السلام) يمكن لنا إبداء الملاحظات التالية:

---

(١) الشريف الرضيّ، أبو حسن محمد بن حسين، (ت٤٠٦هـ/١٠١٥م)، **نهج البلاغة (خطب الإمام عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه)**، بعناية الشيخ محمد عبده، ط٢، دار البلاغة، بيروت، ١٩٨٥، ص١٢٢.

(٢) الجرجاني، **المقتصد شرح الإيضاح**، ج١/ص٤٥٤.

(٣) **سورة هود**، الآية (٨٧).

(٤) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/ص٣٥٤.

(٥) **سورة الصّافات**، الآية (١٦٥).

(٦) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/ص٣٥٤.

١- لقد خرجت هذه الصور الأربع لضمير الفصل، بمواضعها السبعة في سورة يوسف (عليه السلام)، عن الصورة القياسيّة المثاليّة لمجيء ضمير الفصل في العربيّة عند جمهور النحاة القدامى، الذين اجتهدوا في رصد صور ضمير الفصل القياسيّة والخلافيّة؛ فضيَّق بعضهم دائرة استعماله في وظيفة واحدة حيث يفصل هذا الضمير بين الخبر وبين ما يمكن أن يلتبس به من التوابع. يقول الرضيّ: "فالغرض من الفصل في الأصل فصل الخبر عن النعت"(١). ويقصدون بهذه الصورة القياسيّة ما تعيّن فيه الضمير للفصليّة حسب، بحيث لا يحتمل معها وجهاً آخر من الإعراب؛ كالابتداء أو التوكيد أو البدل. واختلف أولئك النحاة المضيّقون في وصف هذه الصورة القياسيّة؛ فقصرها بعضهم على الضمير المنفصل بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام والمبتدأ معرفة ليس ضميراً(٢)، نحو: "زيد هو المجتهد". وقصرها آخرون على جمل النواسخ التي يكون الخبر فيها منصوباً، ويكون المبتدأ والخبر فيها أو ما أصلهما كذلك معرفتين، ونوع المعرفة في الخبر هو المحلّى بأل فقط(٣)، نحو: "ظننت زيداً هو الناجحَ". وأضاف آخرون ما وقع بين مبتدأ معرفة ليس ضميراً وبين خبر نكرة اسم تفضيل متبوع بـــ(مِن) نحو: "زيد هو أفضل من عمرو"(٤). ويقف على رأس المضيّقين من النحاة الأوائل الخليل وسيبويه، ومن المتأخرين الرضيّ الأستراباذي وابن يعيش.

وبعضهم توسّع فيه فأدخله حيث لا لبس بدونه أيضاً. ومن توسّع فيه نظر إلى أغراضه الأخرى كالتوكيد والاختصاص وغيرها. وقد ردَّ الرَّضيّ على من أجاز الفصل في هذه المواضع (غير القياسيّة) بقوله: "والحقّ أنّ كلّ هذا ادّعاء لم يثبت صحّته ببيّنة من قرآن أو كلام موثوق به ... وما ورد من ذلك يمكن أن يفسّر على غير الفصل"(٥).

وقد يكون تفسير هذا الأمر أنّ ضمير الفصل في الدرس النحوي قد مرّ بمرحلتين: المرحلة الأولى مرحلة التضييق بحصره في وظيفة واحدة، يمكن أن نطلق عليها "مرحلة الأصل في الاستعمال"، وقد عبّر الرّضيّ عن هذه المرحلة بقوله الذي أوردناه قبلاً: "فالغرض من الفصل في الأصل..."(٦).

والمرحلة الثّانية هي مرحلة التّوسّع، التي لا لبس فيها بين الخبر والتابع، ويؤدّي ضمير الفصل فيها وظائفه المختلفة. وعبّر الرّضيّ عن هذا التّوسّع في الاستعمال بقوله: "ثمّ إنّهم توسّعوا فيه"(٧). وقوله: "ثمّ إنّه اتّسع في الفصل فأدخل حيث لا لبس بدونه أيضاً"(٨). وأشار ابن يعيش إلى حالة الأصل والتوسّع فيها بقوله: "فإنْ قيل: إذا كان الغرض بالفصل إنّما هو الفرق بين النعت والخبر، فما باله جاء فيما لا لبس فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾(٩). وقوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً﴾(١٠). ولا لبس في ذلك؛ لأنّ المفردات -يقصد

(١) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٩.
(٢) **المصدر السابق**.
(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج١/ص٣٩٣.
(٤) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٩.
(٥) **المصدر السابق**.
(٦) **المصدر السابق**، ج٢/ص٤٥٧.
(٧) **المصدر السابق**.
(٨) **المصدر السابق**، ج٢/ص٤٥٨.
(٩) **سورة القصص**، الآية (٥٨).
(١٠) **سورة الكهف**، الآية (٣٩).

الضمائر- لا توصف؟ فالجواب أنّ هذا هو الأصل أنْ لا يقع الفصل إلاّ بعد الاسم الظاهر ممّا يوصف -يقصد يؤكّد- فلمّا ثبت هذا الحكم للظاهر أجري الضّمير مجراه"[١].

ويمكن اعتبار هذه الصّور في سورة يوسف (عليه السلام) شواهد حيّة على صواب هذه النّظرة الواسعة لضمير الفصل ووظائفه في العربيّة، التي تتّفق مع الرؤية الجرجانيّة التي تنظر في حقيقة الوظيفة التي تؤدّيها التراكيب النحوية في السّياقات المختلفة، وليس أدلّ على ذلك من اعتبار الجرجاني (هو) في قولنا: "زيد هو يقوم" فصلاً[٢]، مع أنّ الخبر فيها جاء فعلاً وليس اسماً ظاهراً معرفة محلّى بأل، وقد أشرنا إلى ذلك قبلا.

وهو ما يجعلنا ندعو إلى إعادة النظر في الصورة القياسيّة لمجيء ضمير الفصل في العربيّة وإلى تقرير أنّ أيّ ضمير منفصل للرفع يقع وقوعاً جوازيّاً في سياق توكيد أو تقوية للمعنى، بين مبتدأ وخبر أو ما أصلهما كذلك، ويكون مطابقاً للمبتدأ في وجوه المطابقة المختلفة، هو ضمير فصل. بغض النّظر عن الشروط الإضافيّة الأخرى التي أصرّ عليها النحاة. وهو ما يتّفق ووصف المبرّد لها بأنّها (ضمائر الفصل) لا تكون إلاّ "زائدة بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر نحو اسم كان وخبرها، أو مفعوليّ "ظننت" و"علمت" وما أشبه ذلك والابتداء والخبر"[٣]. ويتعزّز هذا التقرير مع وجود مؤكّدات أخرى في هذا السياق اللّغوي؛ فالجامع بين الصور التّركيبيّة الممكنة لمجيء ضمير الفصل القياسيّة والخلافيّة هو انسجامها مع فكرة التوكيد التي ألححنا عليها.

٢- أشار المحدثون إلى دور ضمير الفصل في الرّبط في الجملة العربيّة؛ فقد عدّه (برجشتراسر) أحد الروابط في الجملة الاسميّة، ورأى أنّه وسيلة قديمة شائعة في الربط بين المبتدأ والخبر في اللّغات الساميّة، بل هو أقدم من الربط بأفعال الكينونة[٤]. ويشاركه في هذا الشاذلي الهشيري الذي يرى أنّ العربيّة تحبّذ منذ القديم استخدام ضمير الفصل رابطا بكيفيّة لافتة للنظر[٥]. كما يوافق على هذا المذهب محمد عبد الله جبر[٦].

ويصف مصطفى حميدة وظيفة الربط بضمير الفصل بأنّها وسيلة لمنع اللبس؛ فالأصل في العلاقة بين عنصري الإسناد في الجملة العربيّة البسيطة أن تكون علاقة ارتباط من غير أداة نحو: "زيد رجل كريم"، وقد تلجأ العربيّة إلى الربط بالأداة لأمن اللبس نحو: "زيد هو العالم"؛ وبذا فالربط عند حميدة هو علاقة سياقيّة بين الأجزاء لأمن اللبس عن طريق الأداة، وليس وصفاً لعلاقة التماسك الأصليّة بين ركني الجملة. وحين نقول: "زيد هو العالم" فإننا نلاحظ أنّ ضمير الفصل استخدم لأمن اللبس في فهم الارتباط بين زيد والعالم على سبيل العلاقة الوصفيّة، فإذا قيل: "زيد العالم" وكان يراد إنشاء علاقة إسناد، نشأ لبس في فهم علاقة الوصفيّة لأنّ كلا الاسمين معرفة وبينهما مطابقة؛ ولذا لجأت العربيّة إلى الربط بين الاسمين بضمير الفصل كي يزول احتمال فهم الوصفيّة[٧]. ولا توافق الباحثة على اعتبار ضمير الفصل أداة ربط بين ركني الجملة الاسمية على النحو الذي ذهب إليه برجشتراسر ومن وافقه؛ لأنّ وجود ضمير الفصل وجود جوازي. أمّا ما رآه حميدة، على وجاهته، فلا يتّفق إلاّ مع الصورة القياسيّة لمجيء

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/ص٣٥٤.

(٢) الجرجاني، **المقتصد شرح الإيضاح**، ج١/ص٤١٦.

(٣) المبرّد، **المقتضب**، ج١/ص١٠٣-١٠٤.

(٤) برجشتراسر، **التطوّر النحوي**، ص٨٩.

(٥) الهشيري، **الضمير بنيته ودوره في الجملة**، ص١٢٤.

(٦) جبر، **الضمائر في اللّغة العربيّة**، ص١٣٩.

(٧) حميدة، **نظام الارتباط والربط في الجملة العربية**، ص١٩٩.

ضمير الفصل، وهي في المواضع التي يلتبس فيها الخبر بالتابع فقط. ولم نلاحظ أنّ له دوراً رابطاً في المواضع التي وردت في سورة يوسف (عليه السلام)، وتوافق الباحثة على وجهة نظر محمّد حماسة الذي عدّ ضمير الفصل من أدوات الرّبط الإضافي في الجملة الاسمية، ووجوده ليس واجباً عندما يكون المبتدأ والخبر معرفتين[١]. لكنّ وجوده شائع كثير في مثل هذه الصورة، ولذا فهو رابط إضافي وليس رابطاً أساسياً؛ فالرابط الأساسي هو علاقة الإسناد بين ركني الجملة. ومجيئه في الجملة ليس لغرض الربط، وإن كان يقوّي علاقة الارتباط الماثلة بين ركنيّ الإسناد، وإنّما يجيء لغرض آخر هو التوكيد وتقوية المعنى.

٣- لقد بدا واضحاً، من خلال تحليلنا لدور ضمير الفصل في أداء المعنى، أهميّة النحو ودوره في صناعة المعنى، بل إنّ النحو بمعناه الواسع "يمثّل أهمّ مؤثّر في خلق الإطار الدلالي في مستواه الخارجي الشّكلي أو في مستواه النفسي العميق"[٢]. وهذا الفهم للنحو يتقاطع مع هدف علم المعاني الذي اختصره السكّاكي بأنّه: "تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[٣].

ونريد هنا أن نمضي قدماً بهذه الفكرة، من خلال تتبّعنا لتحوّلات "البنية النواة" في الصور التركيبيّة لمجيء ضمير الفصل في سورة يوسف (عليه السلام)، وهذا التتبّع يتّصل اتّصالاً مباشراً بعنصر الصّياغة في المثلث الجرجاني، الذي يرتبط مباشرة بغرض الخطاب. إنّ وصف الصّياغة يقتضي رصد البنية التركيبيّة طولاً وترتيباً ومكّونات.

إنّ البنية النّواة، وهي بنية تركيبيّة محايدة، للصور التركيبيّة الأربع التي مرّت بنا ائتلفت من مبتدأ وخبر. وتعرّضت لمجموعة من التّحوّلات عبر الحركة الأفقيّة لمكوّنات التّركيب، نقلتها إلى بنية العدول التي أحدثت عمليّة الإفادة النهائيّة، وأدّت إلى النّاتج الدّلالي النّهائي للتّركيب. إنّ مجموعة التّحوّلات داخل التّركيب هي التي تصنع السّياق الدّاخلي له، والوقوف عليها يقودنا إلى النّاتج الدّلالي للبنية. ومن خلال استقرائنا لبنية الأصل وتحوّلات العدول في الصّور التركيبيّة التي شرحناها قبلاً، يمكن ملاحظة أنّ بعض هذه التحوّلات يتّصل بالمسند، وبعضها الآخر يتّصل بالمسند إليه، فيما نجد نوعاً ثالثاً من التحوّلات يمتدّ ليشمل التركيب كله. ويمكن إجمال التّحوّلات الأفقيّة لسياق ضمير الفصل في سورة يوسف (عليه السلام) ومجالها من خلال الجدول الآتي:

رقم التحوّل	مجاله	وصفه	مواضعه	مثال
ت ١	تحوّلات المسند	تعريف الخبر بأل التعريف	الصورة الأولى	"إنّه هو السميع العليم"
ت ٢	تحوّلات المسند	تعريف الخبر بالإضافة	الصورة الثانية	"إنّي أنا أخوك"
ت ٣	تحوّلات المسند	تعريف الخبر بالعلمية	الصورة الرابعة	"أإنّك لأنت يوسف"
ت ٤	تحوّلات المسند	إضافة النعت المحلى بأل	الصورة الأولى	"إنّه هو السميع العليم"
ت ٥	تحوّلات المسند	تعليق الخبر بالجار والمجرور	الصورة الثانية	"وهم بالآخرة هم كافرون"
ت ٦	تحوّلات المسند	تقديم التعليق "الجار والمجرور"	الصورة الثانية	"وهم بالآخرة هم

(١) حماسة، **بناء الجملة العربيّة**، ص١٢٦.

(٢) عبد المطّلب، محمد، **جدليّة الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم**، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥، ص١٣٤.

(٣) السكّاكي، يوسف بن أبي بكر، (ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م)، **مفتاح العلوم**، ط١، منشورات المكتبة العلميّة الجديدة، بيروت، ١٩٧٧، ص٧٠.

		على متعلقه الخبر		كافرون"
ت ٧	تحوّلات المسند إليه	دخول ضمير الفصل	الصور جميعاً	"إنّي أنا أخوك"
ت ٨	تحوّلات المسند إليه	اتّصال ضمير الفصل بلام التوكيد	الصورة الرابعة	"إنّك لأنت يوسف"
ت ٩	تحوّلات ممتدّة للتركيب كله	إضافة الناسخ المؤكّد (إنّ)	الصور: الأولى والثالثة والرابعة	"إنّه هو السميع العليم"
ت ١٠	تحوّلات ممتدّة للتركيب كله	دخول همزة الاستفهام	الصورة الرابعة	"أإنّك لأنت يوسف"

❖ حيث ت = تحوّل

إنّ تعريف الخبر بأل التّعريف من أهمّ تحوّلات المسند في الصّورة التركيبيّة الأولى، ويمكن توضيح هذا التحوّل من خلال التمثيل التالي للصورة التركيبيّة الماثلة لجملة ضمير الفصل في الآية (٣٤):

❖ البنية النواة = هو سميع. ❖ بنية العدول = هو السميع.

البنية النواة = مبتدأ (معرفة) + خبر (نكرة) بنية العدول(١)= مبتدأ (معرفة)+خبر (معرفة/ محلى بأل)

– مع ملاحظة أنّنا أفردنا هذا التحوّل عن غيره من التحوّلات في هذا التمثيل.

ويكمن العدول، في هذا التحوّل، في أنّ الأصل في البنية النواة هو التباين بين ركنيّ الجملة الاسميّة في التّعريف والتّنكير؛ فالأصل في المبتدأ التّعريف والأصل في الخبر التّنكير، فيما نجد أنّ هذا التباين قد اختفى في بنية العدول فجاء المبتدأ والخبر معرفتين. وترتّب على هذا العدول دلاليّاً فكرة الاختصاص التي يدلّ الخبر فيها على استغراق الكمال، بينما البنية النواة لا تفيد سوى الإخبار المحايد بالسّمع أو العلم أو المغفرة، فيما أصبح المعنى بعد التحوّل اتّصاف المبتدأ (هو) بكمال السّمع، وكمال العلم، وكمال المغفرة؛ ففيها إخبار مع التّعظيم عن السّمع والعلم والمغفرة.

ويترتّب على هذا التّحوّل نحويّاً أن يمتنع التشريك بالعطف هنا، فلا يُنْسَقُ على المسند، فلا نستطيع أن نقول مثلاً: "زيد المنطلق وعمرو"؛ لأنّ المعنى مع التعريف أنّنا أردنا أن نثبت انطلاقاً مخصوصاً قد كان من واحد، فإذا أثبتناه لزيد لم يصحّ إثباته لعمرو"[١]. كما يترتّب عليه نحويّاً كذلك امتناع التقديم والتأخير بين ركني الجملة الاسميّة لاستوائهما في التعريف. وقد ذكر النّحاة من خصائص الجملة المشتملة على ضمير الفصل أن تأتي على الترتيب الأصلي[٢]. ويجدر التذكير هنا باهتمام النّحاة الكبير بشرط تعريف الخبر بأل في سياق ضمير الفصل، بسبب معنى التّعظيم الذي يعزّزه دخول ضمير الفصل.

أمّا التحوّل الأفقي الثاني الذي سنشير إليه فهو إضافة النّعت المحلّى بأل الدالّة على الاستغراق كذلك. ويمكن تمثيل هذا التحوّل على النحو التالي:

❖ البنية النواة = هو سميع. ❖ بنية العدول = هو السميع العليم.

البنية النواة = مبتدأ (معرفة) + خبر (نكرة) بنية العدول(٢) =مبتدأ (معرفة/ضمير) +خبر(معرفة/محلى بأل) +نعت (معرفة/محلّى بأل)

(١) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٩٦.

(٢) انظر: ابن هشام، **شرح اللمحة البدريّة**، ج١/ ص٣٧٦. والأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٣٦١.

وقد أضاف هذا التّحوّل إضافة حقيقيّة جديدة إلى النّاتج الدلالي للبنية عن طريق توضيح الخبر ومدحه، فمن وظائف النعت: الإيضاح برفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف، والمدح[١]. وترتّب على هذا التّحوّل أن أصبح المعنى اتّصاف المسند إليه بكمال السمع وكمال العلم، وليس بكمال السّمع حسب في الآية (٣٤)، واتّصافه بكمال العلم وكمال الحكمة، وليس بكمال العلم حسب في الآيتين (٨٣ و١٠٠)، واتّصافه بكمال المغفرة وكمال الرحمة، وليس بكمال المغفرة حسب في الآية (٩٨). إنّ تعريف المسند (الخبر) في هذه البنى يجعل أثر النعت هذا يمتدّ إلى المسند والمسند إليه معاً، كونهما أصلاً وجهين لصورة واحدة. أضف إليه أنّ التّحوّل الدّلالي في حالة النّعت يأخذ طابعاً انتشاريّاً أصلاً في التّركيب كلّه.

أمّا التّحوّل الدّلالي المتعلّق بدخول النّاسخ المؤكّد (إنّ) فيمكننا ملاحظة أنّ أثره الدلالي يأخذ طابعاً انتشاريّاً يمتدّ عبر التركيب كلّه، وبصورة مباشرة. ففيه توكيد لمجمل عمليّة الإسناد وما يتّصل بها. والقيمة التوكيديّة التي تحملها (إنّ) تجد صدى لها في المسند إليه، وفي المسند، وفي النعت، بل وفي ضمير الفصل أيضا. ويذكر البصريّون أنّها لتوكيد النسبة بين ركني الإسناد، فهي لتوكيد الجملة بأسرها[٢]. ويمكن تمثيل هذا التحوّل على النّحو التالي:

❖ البنية النواة = هو سميع. ❖ بنية العدول = إنّه السميع العليم.

البنية النواة =مبتدأ (معرفة)+ خبر (نكرة) بنية العدول(٣)= إنّ + مبتدأ (معرفة/ضمير) + خبر (معرفة/محلّى بأل) + نعت (معرفة/محلّى بأل)

أمّا الناتج المترتّب على دخول (إنّ) فهو تحوّل رأسي بالمعنى عمقاً وتوكيداً وتقوية وتحقيقاً وتثبيتاً؛ ففيه مثلا تعظيم مركّب لاتّصاف المسند إليه بكمال السمع وبكمال العلم في الآية (٣٤)، والتوكيد بأشكاله المختلفة تحوّل رأسي في الجملة يقوم على التقوية والتحقيق لعناصر دلاليّة موجودة أصلاً في الجملة. يقول الجرجاني: "لأنّ حدّ التأكيد أنْ تُحقّق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك، أفلا ترى أنّه إنّما كان "كلُّهم" في قولك: "جاءني القوم كلّهم" تأكيداً من حيث كان الذي فهم منه، وهو الشمول، قد فهم بدئاً من ظاهر لفظ القوم؟"[٣].

ولننظر الآن في هذه التحوّلات الثلاثة في ضوء التحوّل الذي هو محلّ هذا البحث وموضع عنايته، وهو دخول ضمير الفصل، ولنمثّل لاقتران هذه التحوّلات معاً في الصورة الأولى، من خلال المثال السابق نفسه على النحو التالي:

❖ البنية النواة = هو سميع. ❖ بنية العدول = إنّه هو السميع العليم.

البنية النواة = مبتدأ (معرفة)+ خبر (نكرة) بنية العدول(٤) = إنّ + مبتدأ (معرفة/ضمير) + مبتدأ (معرفة/ضمير) + خبر (معرفة/محلّى بأل) + نعت (معرفة/محلّى بأل)

إنّ دخول ضمير الفصل هو تحوّل أفقي باتجاه المسند إليه الذي يعدّ "الدالّ الرئيس الذي فيه تتحرّك الدلالة لتنتشر بين السياق"[٤]. لذا وجدنا الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) يركّز كثيراً على تحوّلات المسند إليه من

(١) ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، ج٣/ص٢٦٨.

(٢) السيوطي، **همع الهوامع**، ج١/ص١٤٠.

(٣) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٢٣٠.

(٤) عبد المطّلب، محمّد، **البلاغة العربيّة قراءة أخرى**، ط١، الشركة العالميّة المصريّة، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢١٦.

تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وحذف وغيرها. إنّ ضمير الفصل عمليّاً هو تكرار لفظي للمبتدأ أو ما أصله كذلك. وقد أشار النحاة إلى هذه الحقيقة؛ فهذا الزّجّاج مثلاً يقول في معرض كلامه عن الآية: ﴿وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[١]: "إلاّ أنّ (هم) دخلت فصلاً، وإن شئت كانت تكريراً للاسم"[٢]، وبالتالي فهو توكيد لفظي للمبتدأ أو ما أصله كذلك، وهو توكيد يتّسق مع تعريف الخبر ونعته، ويتّسق مع إضافة (إنّ). ولهذا التوكيد سمة تركيبيّة/دلاليّة مطّردة، أنّه بقدر ما يتّصل بالمسند إليه فإنّه يتّصل بالمسند، وبالتالي فالتحوّل الدلالي فيه ينعكس على كلٍّ من ركني الجملة الاسمية بالقوّة نفسها.

إنّ وجود ضمير الفصل هو وجود جوازي في المواضع المختلفة لمجيئه، وبذا تكون دراسة أثر دخوله على التركيب محلاً مهمّاً ومجالاً مميّزاً من مجالات الدرس الأسلوبي. إنّ التراكيب التي ورد فيها ضمير الفصل يستقيم معناها في غير القرآن الكريم استقامة تامّة من غير الفصل؛ كأن يقال "إنّه السميع العليم"، أو "إنّه الغفور الرحيم"، أو "إنّه العليم الحكيم". لكنّ المعنى في سورة يوسف (عليه السلام) يقتضي هذا الضمير، ولا دور له تركيبياً في المبنى.

إنّ ضمير الفصل يؤكّد الاختصاص ويوجبه في الجملة، فبدلاً من أن يكون المعنى اختصاص المسند إليه بكمال السمع والعلم، يصبح المعنى تفرّد هذا الاختصاص وخلوصه بصورة مطلقة، فيصبح التوكيد في التركيب دوائر متعاظمة. فكأنّما التعظيم والاختصاص بالكمال قد صار بضمير الفصل مركّباً، وبـ (إنّ) مطلقاً متفرّداً. إنّ التحوّلات الأفقية المتّصلة بالتّوكيد، سواء كان اتجاهها المباشر إلى المسند مثل تعريف الخبر أو إتباعه بالنّعت، أو كان اتجاهها نحو المسند إليه مثل إضافة ضمير الفصل، أو كان اتجاهها لمجمل عمليّة الإسناد، تأخذ طابعاً شموليّاً يمتدّ أثره ليغطّي التركيب في مجمله، فتكون التقوية والتثبيت والتحقيق للتركيب كلّه. إنّ هذا الطابع الانتشاري لمعظم تحوّلات الحركة الأفقيّة للصياغة في السياق الداخلي لمجيء ضمير الفصل يعدّ من أهمّ سماته التركيبيّة والدلاليّة معاً.

أمّا التحوّلات الأفقيّة التي تتّصل بالمسند في الصورة التركيبيّة الثانية، فنشير إلى تعليق الخبر بالجار والمجرور، ثمّ تقديمه على متعلّقه، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[٣]. ويمكن تمثيل التحوّلات الماثلة في هذه الصورة على النّحو التالي:

ت ١	البنية النواة = هم كافرون.	بنية العدول (١) = هم كافرون بالآخرة.
	البنية النواة= مبتدأ(معرفة)+خبر (نكرة).	بنية العدول(١) =مبتدأ(معرفة) +خبر(نكرة) + (جار+مجرور).
ت ٢	البنية النواة = هم كافرون.	بنية العدول (٢) = هم بالآخرة كافرون.
	البنية النواة= مبتدأ(معرفة)+خبر (نكرة).	بنية العدول(٢) = مبتدأ (معرفة) + (جار+مجرور) + خبر (نكرة).
ت ٣	البنية النواة = هم كافرون.	بنية العدول (٣) = هم بالآخرة هم كافرون.
	البنية النواة= مبتدأ(معرفة)+خبر (نكرة).	بنية العدول(٣) = مبتدأ (معرفة) + (جار+مجرور)+ مبتدأ (معرفة) + خبر (نكرة).

(١) **سورة البقرة**، الآية (٥).

(٢) الزجّاج، أبو إسحق إبراهيم بن السريّ، (ت٣١١هـ/٩٢٣م)، **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨، ج١/ص٧٤.

(٣) **سورة يوسف**، الآية (٣٧).

وفي إضافة (بالآخرة) تقييد للخبر وتخصيص لفائدته؛ ففيما تصف بنية النواة المحايدة المسند إليه (هم) بالكفر على إطلاقه، تقيّد بنية العدول "هم كافرون بالآخرة" هذا الكفر بميدان بعينه هو الكفر بالآخرة، فهم ليسوا كافرين بالله، أو بالأنبياء، أو غيرها من ضروب الكفر، بل بالآخرة. كما أنّ التحوّل المتعلِّق بتقديم التعليق على متعلّقه في بنية العدول "هم بالآخرة كافرون" فيه إخبار مبكِّر للمتلقّي بطبيعة الكفر الذي يريد المرسل لفت الانتباه إليه، وأنّ هذا الضّرب من الكفر (الكفر بالآخرة) هو مصدر الشرور كلّها، والسّلوك غير القويم كلّه الذي صدر عن أولئك القوم.

أمّا التحوّل الأفقي المتعلّق بالمسند إليه في هذه الصورة، فهو إضافة ضمير الفصل. ونظراً لأنّ الخبر نكرة وليس معرفة مثل الصّور السابقة، فإنّ التوكيد، وإنْ اتّخذ طابعاً انتشاريّاً في التركيب كلذه، كون التوكيد تحوّلاً رأسياً بالمعنى تقوية وتعميقاً وتحقيقاً وتثبيتاً، كان أثره أقوى وأشدّ فيما يتّصل بالمسند إليه، وصار المعنى: هم هم كافرون بالآخرة، وليس أحد آخر. ومجيء التّوكيد بضمير الفصل (هم) بعد المتعلّق ليكون أثر توكيده متّصلاً بهذا التقييد وليس بمطلق الكفر، وليكون التقييد متّصلاً بالمسند إليه أيضاً، وماثلاً معه أيضاً. وكذلك ليكون تركيزاً على هذا التعليق وأهميّته؛ فالآخرة هي محور أساس تدور الجملة حوله. ونفرّق هنا بين الأبنية التالية:

١- هم هم كافرون بالآخرة.

٢- هم هم بالآخرة كافرون.

٣- هم بالآخرة هم كافرون.

فالملاحظ أنّ التعليق بالجار والمجرور قد غادر موقعه في الجملة على أكثر من مرحلة؛ ففيما كان موقعه في البنية الأولى رابعاً، صار موقعه في بنية العدول النهائيّة ثانياً، وفي هذا التقدّم الموقعي -إن جاز التعبير- امتدّ أثر التّوكيد لجزء من الخبر، وهو متعلّقه.

أمّا في تحوّلات الحركة الأفقيّة المتّصلة بالمسند في الصّورة الثالثة، فإنّنا نشير إلى تعريف الخبر بالإضافة، ويمكن تمثيله على النّحو التالي:

❖ البنية النواة = أنا أخ. ❖ بنية العدول = أنا أخوك.

البنية النواة = مبتدأ (معرفة) + خبر (نكرة). بنية العدول (١)= مبتدأ (معرفة/ضمير) +خبر (معرفة/مضاف).

إنّ في تعريف المسند بالإضافة إلى ضمير يعود إلى المخاطب، وهو الشقيق الصغير ليوسف(عليه السلام)، إشعاراً بالطمأنينة لهذا الشقيق الصغير؛ فإضافة كلمة (أخ) إلى هذا الضمير ليصبح هذا التركيب الإضافي خبراً عن المبتدأ (أنا)، فيه إخبار عميق عن هذا الانتماء وهذه القربى بين المرسل والمتلقّي.

هذا جانب، ومن جانب آخر فإنّ التعريف بالإضافة يختلف عن الصورة السابقة، وهي التعريف بأل التعريف؛ فالمضاف اكتسب من المضاف إليه التعريف، بينما كلمة (أخ) في البنية النواة تحمل خبراً عامّاً يضع يوسف(عليه السلام) سواء بسواء مع بقيّة الإخوة الذين لم يكن سلوكهم ليبعث على الطمأنينة. فيما جاءت (أخوك) مضافة إلى المتلقّي لتخبره بأنّ المرسل أخ حقيقي له يطمأن إليه، وقد كان المتلقّي بحاجة ماسّة إلى مثل هذه الطمأنينة.

من جانب ثالث، فإنّ هذا التعريف ألغى التباين المفترض بين المبتدأ والخبر، فاستوى المبتدأ والخبر في التعريف، ممّا ترتّب عليه نحويّاً امتناع تقديم الخبر منعاً لحدوث لبس. وقد أشرنا إلى علاقة ذلك بجملة ضمير الفصل. والمبتدأ والخبر كلاهما صالح للإخبار عنه، وكلاهما يحيل إلى العنصر ذاته؛ (فأنا) تكافئ (أخوك).

أمّا التحوّل المتعلّق بدخول ضمير الفصل إلى هذا السياق التركيبي، فيمكن تمثيله على النحو التالي:

❖ البنية النواة = أنا أخ. ❖ بنية العدول = أنا أنا أخوك.

البنية النواة = مبتدأ (معرفة) + خبر (نكرة) بنية العدول(٢)= مبتدأ (معرفة/ضمير) + مبتدأ (معرفة/ضمير) + خبر (معرفة/مضاف).

لقد اتّسق دخول ضمير الفصل مع هذا السّياق؛ ذلك أنّ فيه توكيداً لفظيّاً للمسند إليه، ولأنّ المسند والمسند إليه في هذه الحالة وجهان لصورة واحدة، ولتماهي المسافة بينهما بسبب تعريف الخبر، فإنّ أثر التوكيد الذي أحدثه دخول ضمير الفصل قد امتدّ ليشمل المسند مع المسند إليه، مع الإشارة ثانية إلى أنّ هذا الدّخول جوازي؛ إذ يستقيم التركيب من غير ضمير الفصل (إنّي أخوك)، لكنّ دخوله نقل التركيب من إخبار مؤكَّد بدرجة واحدة إلى إخبار مؤكَّد بدرجة مركَّبة؛ ليقول للمتلقّي: أنا أنا دون غيري، أنا أنا الماثل أمامك، أنا أنا أخوك أنت، بكلّ ما تعنيه كلمة الأخوّة من معنى.

أمّا التحوّل المتمثّل بإضافة (إنّ) فقد غلّف التركيب كلّه بتوكيد كلّي، ليزيد إحساس المتلقّي بالأمان والطمأنينة والثّقة بصدق رسالة المرسِل يوسف (عليه السلام). ويمكن تمثيل هذا التّحوّل على النّحو التالي:

❖ البنية النواة = أنا أخ. ❖ بنية العدول = إنّي أنا أخوك.

البنية النواة= مبتدأ (معرفة) + خبر (نكرة) بنية العدول(٣) = إنّ + مبتدأ (معرفة/ضمير) + مبتدأ (معرفة/ضمير) + خبر(معرفة/مضاف).

وفي رصدنا لتحوّلات الحركة الأفقيّة المتّصلة بالمسند في الصّورة الرّابعة، يطالعنا تعريف الخبر بالعَلَميّة، وفيها اختلاف نوعي عن التعريف الماثل في التحوّل السابق؛ ففي التحوّل السابق كان المرسِل ماثلاً في المبتدأ والخبر، فالقائل هو يوسف (عليه السلام)، وجاءت العبارة قولاً على لسانه: "إنّي أنا أخوك" فالمسند إليه (أنا) هو يوسف (عليه السلام) المرسِل، وضمير الفصل (أنا) هو يوسف (عليه السلام) المرسِل، والمسند (أخوك) هو يوسف (عليه السلام) أيضاً. ونجد المخاطَب جزءاً من هذه العبارة من خلال مثوله مضافاً إليه في كلمة (أخوك)؛ ليشعر المتلقّي بهذه الرّابطة الأخوية التي تربط بينهما. أمّا في هذا الموضع فالمرسِل هو إخوة يوسف (عليه السلام)، والعبارة خطاب ليوسف (عليه السلام): "أإنّك لأنت يوسف"، والمخاطَب/يوسف هو الماثل في أجزاء التركيب كلّها وليس المرسِل؛ فالكاف تعود على يوسف (عليه السلام)، و(أنت) هي يوسف (عليه السلام)، والخبر هو يوسف (عليه السلام) باسمه نفسه. لكن شتّان بين الصورتين؛ فالثانية تصدر من الإخوة المدهوشين المصدومين الذين أذهلتهم المفاجأة، وهم بحاجة لما يشفي صدمتهم ودهشتهم؛ ولذلك طرقوا على شخصيّة الماثل أمامهم من خلال إبرازه في ثنايا التّركيب كلّها. ثمّ جاء ضمير الفصل ليزيد الإبراز والإظهار والطرق: "أنت أنت يوسف". وهم لم يقولوا: "أإنك لأنت أخونا" مثلاً، ليظهروا هم في مضمون الرسالة التي أطلقوها تجاه يوسف (عليه السلام)، وجاء الخبر معرفة عَلَماً بعد أن جاء المسند إليه معرفة ضميراً (أنت)، ليتمّ التعبير عن هذا الجالس أمامهم بالصور التعبيريّة الممكنة كلّها؛ فيكونون قد أبرزوه إضماراً وإظهاراً؛ ليتأكّدوا من أنّه هو هو بعينه، وليس شبيهاً أو مثيلاً أو غير ذلك.

ويترتّب على هذه الصورة التركيبيّة نحويّاً امتناع التقديم والتأخير بين ركني الجملة لاستوائهما في التعريف، ولأنّهما وجهان لصورة واحدة، مخافة اللبس وتغيّر المعنى. ويمكن تمثيل تحوّلات البنية النواة إلى بنية العدول على النّحو التالي:

ت ١	البنية النواة = أنت يوسف.	بنية العدول (١) = أنت أنت يوسف.
	البنية النواة= مبتدأ (معرفة/ضمير) + خبر (معرفة/علم).	بنية العدول(١) = مبتدأ (معرفة/ضمير) + مبتدأ (معرفة/ضمير) + خبر (معرفة/علم).
ت ٢	البنية النواة = أنت يوسف.	بنية العدول (٢) = إنك أنت يوسف.
	البنية النواة = مبتدأ (معرفة/ضمير) + خبر (معرفة/علم).	بنية العدول (٢) = إن + مبتدأ (معرفة/ضمير) + مبتدأ (معرفة/ضمير) + خبر (معرفة/علم).
ت ٣	البنية النواة = أنت يوسف.	بنية العدول (٣) = أإنّك أنت يوسف
	البنية النواة = مبتدأ (معرفة/ضمير) + خبر (معرفة/علم).	بنية العدول(٣) = استفهام بالهمزة+ إنّ + مبتدأ (معرفة/ضمير) + مبتدأ (معرفة/ضمير) + خبر (معرفة/علم).
ت ٤	البنية النواة = أنت يوسف.	بنية العدول (٤) = أإنّك لأنت يوسف.
	البنية النواة = مبتدأ (معرفة/ضمير) + خبر (معرفة/علم).	بنية العدول(٤)= استفهام بالهمزة + إنّ + مبتدأ (معرفة/ضمير) + لام الابتداء + مبتدأ (معرفة/ضمير) + خبر (معرفة/علم).

إنّ دخول ضمير الفصل وإضافة لام الابتداء إليه في هذه البنية، هو تحوّل أفقي يصبّ في اتجاه المسند إليه؛ فهو تقوية مباشرة له، ولأنّ المبتدأ والخبر تماهيا فهما شيء واحد، فـ(أنت) تكافئ يوسف (عليه السلام)؛ فإنّنا نرى أثر التوكيد يمتدّ للمسند كما امتدّ للمسند إليه، وكانت (إنّ) غلافاً توكيدياً يحمل بعدا انتشاريّاً يمتد إلى التركيب كلّه. وكأنّ هذه المؤكّدات تعمل على تضخيم السؤال المخبر حول حقيقة هذا الماثل أمامهم، الذي جسّدته همزة الاستفهام في صدر الجملة. وهذا الاستفهام يشكّل تحوّلاً بنيويّاً في طبيعة التركيب كلّه، وينقله من مستوى إلى مستوى آخر؛ فبدل أن تكون بنية النواة إخباراً محايداً (أنت يوسف) أصبحت استفهاماً مخبراً مدهوشاً مستغرِباً مصدوماً. وما كان لهذا المعنى أن يكون لولا سلسلة التحوّلات التي تعرّضت لها بنية النّواة.

إنّ دخول ضمير الفصل وما أحدثه من توكيد مركّب للتركيب، يتّسق مع طبيعة العلاقة الماثلة بين المبتدأ والخبر المعرفتين المتكافئين دلاليّاً، المتماهيين في بعضهما لدرجة أنْ لا حدود فاصلة بينهما، فهما شيء واحد. واتّسق هذان مع دخول (إنّ) ولام الابتداء على التركيب، ممّا يزيد نسبة المؤكِّدات في مقابل استفهام واحد ذي طابعٍ انتشاري للتركيب كلّه. إنّ المرسِل في هذه الحالة يعبّر عن حالة صدمة غير عاديّة ودهشة واستغراب كبيرين، ويودّ لو كان الأمر مجرّد كابوس مزعج يمضي وينتهي وألاّ يكون حقيقة، كان إخوة يوسف (عليه السلام) يودّون لو كان جواب سؤالهم: (أنا لست يوسف)، لكنّ جوابه، وبإزاء هذا الحشد الكبير من المؤكِّدات، جاء جملة خبريّة بسيطة خالية من أي مؤكِّد: "قال أنا يوسف".

جاء هذا الجواب الخبري البسيط مشابهاً لبنية النواة المحايدة (أنت يوسف) وكأنّ الحقيقة الماثلة والحال الدالّة أمامهم كانت كافية لتسدّ مسدّ مؤكّداتهم التي استعانوا بها لإظهار صدمتهم واستغرابهم، وحالة الأخذ والدّهشة التي

اعترتهم. كان ما بلغه يوسف (عليه السلام) تمكينا ومنزلة وحضوراً خير ردٍّ على حشدهم اللّغوي في هذا التّركيب العجيب: ﴿أإنّك لأنت يوسف﴾[١].

ويمكن ملاحظة أنّ طرفي الخطاب (المرسِل والمتلقّي) قد كانا العامل الأهمّ في هذه التحوّلات التي عرضناها، وقد تجلّى المرسِل في تحليلنا من خلال العناية بالغرض والقصد من الكلام؛ فدخول هذا الحشد من المؤكّدات، وتعريف الخبر بأل أو بالعَلَميَّة أو بالإضافة، وإضمار المبتدأ في الصور التركيبيّة السابقة كلّها، يتّصل اتّصالاً مباشراً بالأغراض المختلفة للمرسِلين، وقد أشرنا إلى طرف من هذا في تحليلنا لدور ضمير الفصل في أداء المعنى. فالوعد والضمان، في مواضع الصورة التركيبيّة الأولى، هيمن على الصياغة تماماً في قوله تعالى: ﴿إنّه هو السميع العليم﴾[٢]، و﴿إنّه هو العليم الحكيم﴾[٣]، و﴿إنّه هو الغفور الرحيم﴾[٤]. وتنفير يوسف (عليه السلام) لصاحبي السّجن من سلوك مجتمعهم هيمن على صياغة الصّورة التركيبيّة الثانية في قوله تعالى: ﴿وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[٥]. وبثّ الطمأنينة والسّكينة في نفس الأخ الصغير من لدن يوسف (عليه السلام) هيمن على صياغة الصّورة التركيبيّة الثالثة في قوله تعالى: ﴿إنّي أنا أخوك﴾[٦]. والرّغبة في عدم التصديق وتقاطعها الحاد مع الحقائق الدامغة من لدن إخوة سيّدنا يوسف (عليه السلام) هيمنت على صياغة الصورة التركيبيّة الرّابعة في قوله تعالى: ﴿أإنّك لأنت يوسف﴾[٧].

فيما نجد المخاطَب ماثلاً في تحليلنا لعمليّة الفائدة التي يجتبيها السّامع من الخطاب، وهي التي انعكست على المخاطَبين في الآيات الكريمة موضع الدّرس؛ انعكست على يوسف (عليه السلام) طمأنينة وفرحاً باستجابة الله عزّ وجلّ في الآية (٣٤)، وعلى صاحبي السّجن ثقة بيوسف (عليه السلام) و نفوراً من مجتمعهما في الآية (٣٧)، وانعكست طمأنينة وأمناً من جانب الأخ الصغير ليوسف (عليه السلام) في الآية (٦٩)، وطمأنينة تحقّق الرّجاء عند يعقوب (عليه السّلام)، ورغبته في نقل تداعيات هذا الرّجاء إلى أبنائه الذين مكروا وما زالوا يمكرون حتّى ذلك المشهد، لعلّهم يؤوبون إلى الله الواحد الأحد في الآية (٨٣)، وانعكست على يوسف(عليه السلام) ثقة ويقيناً وإحساساً بعظيم تأييد الله ونصره في الآية (٩٠)؛ فجاء جوابه البسيط "أنا يوسف" دالاً على أنّ المتلقّي يحسّ بكلّ هذا الحجم من الثّقة واليقين.

إنّ تحليل علاقة الصّياغة بطرفي الخطاب تكشف عن جانب آخر من جوانب جدليّة المبنى والمعنى في العربيّة، التي حظيت باهتمام بالغ في تحليلات النّحاة العرب القدامى، خاصّة ما نجده عند الجرجاني والأستراباذي. كما اهتمّ به –في الحديث– علماء الدّلالة، وعلماء مدارس تحليل الخطاب على اختلاف اتّجاهاتهم النّظريّة.

إنّ اختيار الصّياغة للمسند إليه ضميراً، في المواضع السّبعة لمجيء ضمير الفصل، جدير بالإشارة. وقد اهتمّ لاينز(Lyns) بهذا الأمر، واعتبر أنّ استبدال الضمير بالاسم الظاهر مردّه طبيعة العلاقة بين المرسِل والمتلقّي، وأنّ

---

(١) سورة يوسف، الآية (٩٠).

(٢) سورة يوسف، الآية (٣٤).

(٣) سورة يوسف، الآيتان (٨٣ و١٠٠).

(٤) سورة يوسف، الآية (٩٨).

(٥) سورة يوسف، الآية (٣٧).

(٦) سورة يوسف، الآية (٦٩).

(٧) سورة يوسف، الآية (٩٠).

هذا التغيير قد يشير إلى تغيّر في موقف المرسل من المتلقّي[١]. كما أنّ التعريف والتنكير الماثل في أجزاء التراكيب يعدّ مبحثاً مهمّاً من المباحث التي اهتمّ بها علماء الدلالة وعلى رأسهم أولمان (Olman)[٢] ولا ريب أنّنا وجدنا المرسِل والمتلقّي ماثلَيْن وراء كلّ تحوّل أفقي أو رأسي في هذه التراكيب، ومنها دخول ضمير الفصل، وهو ما سبق أن أوضحناه.

إنّ موافقة الصياغة للغرض أو المقصد من الخطاب هي علامة الانسجام الأولى في منظور مدارس تحليل الخطاب على اختلاف منطلقاتها النّظرية، على نحو ما نجده مثلاً عند براون ويول[٣]. ولا ريب أنّ الغرض هو مركز الالتقاء بين المرسل والمتلقّي في أيّة رسالة لغويّة. وهو ما وجدناه ماثلاً بوضوح في الرسائل اللغويّة السّبع التي ورد فيها ضمير الفصل في سورة يوسف (عليه السلام).

(٥)

ضمير الفصل جزء من أسلوب التوكيد بمعناه الواسع

جعل عبد القاهر الجرجاني للتراكيب معاني نحويّة عامّة كالإثبات، والنفي، والخبر، والإنشاء، والشرط، والتأكيد، وغيرها. وجعل للكلم في التراكيب معاني نحويّة خاصّة كالفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، وغيرها. وأشار إلى العلاقات السياقيّة الدلاليّة التي تأتلف الكلم وفقها لتؤدّي تلك المعاني العامّة. وربط بينها وبين أغراض المتكلّمين[٤].

لكنّ الدرس النّحوي في العربيّة لا يبوّب مباحثه وفقاً لهذه الرؤية التي تصف اللّغة في وظائفها التواصليّة حقاً؛ فالصيغ والتراكيب والأدوات التي يستعملها المتكلّم للتعبير عن أغراضه المختلفة كالاستفهام، والتمنّي... مبثوثة في أبواب مختلفة من كتب النحو وعلم المعاني، ولم تجمع ضمن عناوين عامة تتّصل بالأغراض المختلفة للمتكلّمين، ممّا جعلنا نغرق في التفاصيل من غير أن نمسك بالقوانين الكليّة العامّة الناظمة للعلاقة بين التراكيب وأساليب القول وأغراض المتكلّمين. ولا يبتعد أسلوب التأكيد الذي ينتمي إليه ضمير الفصل –من وجهة نظر الباحثة– عن هذا؛ فباب التوكيد في كتب النحو لا يضمّ بين دفّتَيْه سوى مفردتين ممّا ينبغي أن يشتمل عليه هما: التوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي. ويتفلت منه: إنّ وأنّ، وأسلوب القسم، ونون التوكيد بنوعيها، و... وقد أضاع هذا الخلل في التبويب كثيراً من وجوه فهم النظريّة النحويّة في العربيّة في واحد من أهمّ أساليبها. وقد أشار غير باحث لمسألة باب التوكيد هذا من غير أن يشيروا إلى ضمير الفصل[٥].

إنّ باب التوكيد هو المحلّ الصحيح والطبيعي لضمير الفصل، بدلاً من دراسته في باب المعرفة والنكرة –مع أنّهم يشكّكون في اسميّته– أو دراسته في باب المبتدأ والخبر، أو باب الجمل النواسخ. وجاء تناوله في هذه الأبواب

---

(١) لاينز، جون، **اللّغة والمعنى والسياق**، ترجمة عبّاس صادق الوهاب، ط١، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ١٩٨٧، ص١٣٣.

(٢) أولمان، ستيف، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٢، ص٨٨.

(6) Brown & Youl, **Discourse Analysis**, Cambridge University Press, 7th ed, 1988, P.49.

(٣) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٨٧ وما بعدها.

(٤) انظر: صحراوي، **التداوليّة عند العلماء العرب**، ص٢٠٨. ومخزومي، مهدي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٤، ص٢٣٤.

مجتزءاً يركّز على شروطه، والخلاف حوله، وليس ضمن رؤية كلّيّة تجمع بين ضمير الفصل وأغراض استعماله في اللّغة التواصليّة.

وفي هذه المفردة من البحث ندعو إلى إدراج ضمير الفصل ضمن أسلوب التأكيد بمعناه الواسع، وبيان هذه الدعوة ما يلي:

١- هذا الإدراج فيه اتّساق مع جريان عملية الاتّصال اللّغوي بسيرورتها الطبيعيّة، واتّساق مع المعنى والغرض الذي يحقّقه ضمير الفصل في الجملة؛ فالتأكيد إطار نحوي عام فحواه: "تقوية المعنى"(١). وبتعبير عبد القاهر الجرجاني: "ليس في التأكيد معنى أكثر من أنّك تحقّق الجملة، وتثبّت قدمها في الصدق"(٢). والتوكيد بهذا الفهم "معنى مستفاد من صيغ وأساليب لغويّة معيّنة معروفة في العربيّة، وغرض تواصلي يستخدمه المتكلّم لتثبيت الشيء في نفس المخاطب، وإزالة ما علق بها من شكوك، وإماطة ما خالجها من شبهات"(٣).

وقد أشار الرضيّ الأستراباذي إلى ثلاثة من أغراضه: الأوّل أن يمنع المتكلّم غفلة السامع عنه، والثاني أن يدفع عن المتكلّم الغلط، والثالث أن يدفع عن نفسه ظنّ السامع به تجوّزاً(٤). وهذا التوسّع في أغراض التوكيد عند الرضيّ هو شرح لبعض وجوه تقوية المعنى، وتحقيقه، وتثبيت قدمه في الصدق في نفس السامع. وإذا كان الرضيّ لم يرد بالتأكيد -حسب النص السابق- سوى باب التوكيد بصورته المختزلة والمقلّصة -التوكيد اللفظي والمعنوي- فإنّ إدراج ضمير الفصل ضمن أسلوب التوكيد ينسجم مع هذه الرؤية لأغراضه. فالتوكيد -من وجهة النظر التداوليّة- "فعل كلامي كثير الورود في لغة التواصل اليوميّة، وليس مجرّد وظيفة نحويّة محدّدة"(٥). وينماز التوكيد عن الخبر العادي بدرجة الشدّة للغرض المتضمّن في القول(٦). وفيه يطرق المرسل على الغرض المتضمّن في القول بوساطة صيغ لغويّة غير متناهية، اجتهد علماء المعاني في جمع بعضها، والباب فيها مفتوح لاجتهاد المنشئ؛ فأيّما صيغة حقّقت غرض القول بدرجة كافية من الشدّة لتثبيت قدمه في الصدق يمكن أن تندرج في هذا الباب.

وضمير الفصل، بوظائفه التي نصّ عليها النحاة وعلماء المعاني، يحقّق هذا؛ فهو يرفع الوهم من نفس المتلقي بأنّ ما بعد الضمير خبر لا تابع، ممّا يؤدّي إلى فهم الجملة على وجهها الصحيح. يقول ابن يعيش: "لأنّك إذا قلت: "زيد القائم" جاز أن يتوّهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعيّن كونه خبراً لا صفة"(٧). ثمّ إنّ اسمه يدلّ على وظيفته في تحقيق المعنى المراد؛ فقد ذكر الخليل وسيبويه أنّه سمي فصلاً "لفصله الاسم الذي قبله عمّا بعده بدلالته على أنّه ليس من تمامه، بل هو خبره"(٨). قال العكبري: "وإنّما سمّي فصلاً لأنّه يجمع أنواعا من التبيين فيؤكّد الخبر للمخبر عنه، ويفصل الخبر من الصفة، ..."(٩). وأسماه الكوفيّون عماداً لكونه "حافظاً لما بعده،

---

(١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣/ص٤٩٧. والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج١/ص٢٠٨.

(٢) الجرجاني، **المقتصد شرح الإيضاح**، ج١/ص٤٤٨.

(٣) المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص٢٣٤.

(٤) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٣٧٧-٣٧٨.

(٥) صحراوي، **التداوليّة عند العلماء العرب**، ص٢٠٩.

(٦) **المصدر السابق**.

(٧) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/ص٣٣٠.

(٨) سيبويه، **الكتاب**، ج١/ص٣٩٣.

(٩) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت٦١٦هـ/١٢١٩م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٦، ص٤٩٦.

وأنّه يصونه حتّى لا يسقط عن الخبرية، مثله في ذلك مثل العماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط"[١]. أو لأنّه يعتمد عليه في الاهتداء إلى الفائدة، حتّى لا يضلّ السامع في فهم المعنى؛ يقول ابن يعيش: "كأنّه عمّد الاسم الأول وقوّاه بتحقيق الخبر بعده"[٢]. وسمي دعامة "لأنّه يدعم الكلام عامّة والمبتدأ خاصّة، أي يقوّيه ويؤكّده، عن طريق توضيح المراد منه وتخصيصه"[٣].

ومن وظائف ضمير الفصل وأغراضه التي يذكرها النحاة الاختصاص، ومعناه: "إيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"[٤]. وهذا الاختصاص، أو قصر المسند على المسند إليه ضرب من التوكيد[٥]. ومثاله "أن يقول قائل: :إنّ زيداً فاسقٌ"، فلا يكون مخصوصاً بهذا الوصف دون غيره، فإذا قلت: "إنّ زيداً هو الفاسق"، فمعناه: هو الفاسق الذي زعمت. فدلّ على أنّ بالحضرة من زعم غير ذلك"[٦]. فالاختصاص مزدوج الغرض؛ فمن جهة فيه تقوية للمعنى لأنّ فيه قصراً للمسند على المسند إليه، ومن جهة أخرى فيه رفع الوهم عمّن زعم غير ذلك.

٢- نصّ أكثر النحاة على دور ضمير الفصل في التوكيد؛ فهذا سيبويه يسمّيه الوصف كما يسمّى التأكيد المحض يقول: "وليس وصفاً بمنزلة الطويل، ولكنّه بمنزلة نفسه"[٧]. وقال: "لأنّ الفصل يجزي عن التوكيد والتوكيد منه"[٨]. وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّ حكمه حكم ما قبله "لأنّه توكيد لما قبله، فتنزله منزلة النفس إذا كانت توكيداً"[٩]. وقال أبو علي الفارسي: "ولا يجوز "أظنّه هو هو أخاك" إذا جعلت إحداها صفة (توكيداً) والأخرى فصلاً، لأنّ كلّ واحدة تجزئ عن أختها"[١٠]. وقال الزجّاج: "فإنّما دخولها مؤكدة"[١١]. وقال الزمخشري: "والتأكيد من فوائد مجيئه"[١٢]. ويعلّل ابن يعيش اشتراط كونه ضميراً منفصلاً للرفع بقوله: "وإنّما اشترط أن يكون كذلك لأنّ فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل"[١٣]. ويقول الرضيّ: "وإنّما قلنا إنّ الفصل يفيد التأكيد، لأنّ معنى "زيد هو القائم زيد نفسه القائم" ... لأنّ الفصل كالتأكيد من حيث المعنى"[١٤].

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/ص٣٢٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ج٢/ص٥٧٠.

(٤) **المصدر السابق**، ج٢/ص٥٧١.

(٥) البابرتي، **شرح التلخيص**، ص٢٣٠.

(٦) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٢٣٠.

(٧) سيبويه، **الكتاب**، ج١/ص٣٩٣.

(٨) **المصدر السابق**، ج١/ص٣٩٤.

(٩) الأنباري، **الإنصاف**، ج٢/ص٧٠٦.

(١٠) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، (ت٣٧٧هـ/٩٨٧م)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق عوض القوزي، ط١، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٢، ج١/ص١٠٠.

(١١) الزجّاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج١/ص٢٧٤.

(١٢) الزمخشري، **المفصّل**، ج١/ص١٢١.

(١٣) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢/ص٣٣٩.

(١٤) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٨.

وقال ابن هشام: "والعرب قد استغنوا بما في الفصل من التأكيد عن تأكيد آخر"(١). كما أكّد المحدثون وظيفة ضمير الفصل في التأكيد كذلك(٢).

٣- ضمير الفصل يجمع بين نوعي التوكيد المعروفين عند النحاة (التوكيد اللفظي والمعنوي) من جهة المعنى والوظيفة؛ فحين نقول: "محمّد هو المثابر" فكأنّنا نقول: "محمّد محمّد المثابر" والعرب تستعيض عن التكرير في الاسم بضميره. وقد سبق أن نقلنا عن الزجّاج قوله: "وإن شئت كانت تكريراً للاسم"(٣). وقال آخر: "وليفيد ضرباً من التأكيد لأنّه تكرير للمبتدأ معنى"(٤). وبذا يشابه ضمير الفصل التوكيد اللفظي، وهو من جهة أخرى يشابه التوكيد المعنوي، قال سيبويه: "وليس وصفاً بمنزلة الطويل، ولكنّه بمنزلة نفسه"(٥). قال الكوفيّون: "حكمه حكم ما قبله فتنزله منزلة النفس إذا كانت توكيداً "(٦). وقال الرضيّ: "لأنّ معنى: "زيد هو القائم زيد نفسه القائم "(٧). أوَ ليس ضمير الفصل بعد جمعه بين معنى هذين التوكيدَيْن جديراً بأن يضاف إلى باب التوكيد؟ بل هو يتجاوز دورهما في التوكيد إلى أدوار أخرى رأيناها في الجزء التطبيقي من هذا البحث.

٤- لا نقصد من هذه الدعوة مسألة إعراب ضمير الفصل توكيداً حسب، فهذا عَرَضُ الموضوع وليس جوهره، وجوهره هو جمع صيغ التأكيد كلّها في صعيد واحد وربطها بأغراضها التواصليّة، وإيضاح دورها في إحداث الأثر التوكيدي المنشود. وهذا الجمع سيكشف عن أسلوب التوكيد في العربيّة وفقاً لحقيقته في اللّغة التواصليّة، وهو بداية لفهم دوره في أداء المعنى في التشكيلات المختلفة في الكلام. وإنّ هذا الإدراج لضمير الفصل في باب التوكيد سوف يقي من الفصام النكد بين المبنى والمعنى، ويبعد عن التناقض الذي وقع فيه النحاة حين تنبّهوا لدوره في التوكيد. وذكروه بشكل صريح، لكنّهم لم يعربوه توكيداً احتكاماً لقسريّة القاعدة النحويّة التي تمنع تأكيد الظاهر بالمضمر، وتمنع دخول لام الابتداء على التوكيد. يقول سيبويه: "فكيف يكون صفة (توكيداً) وليس في الدنيا عربيّ يجعلها هاهنا صفة للمظهر"(٨). ويقول في موضع آخر: "لو كان صفة لم يجز أن تدخل عليه اللام"(٩). وقد لفت إلى هذا الأمر خليل عمايرة الذي أشار إلى أنّ النحاة لا يعدّونه توكيداً في المستوى التركيبي لكنّهم يعدّونه كذلك في المستوى الدلالي، وهذا الاختلاف بين المستويين التركيبي والدلالي أدّى ببعضهم إلى عدّه من الحروف، وإخراجه من دائرة الأسماء خشية الوقوع في مخالفة القاعدة النّحويّة، فكان "يكفي أن يقال هو توكيد للمبتدأ بإعادة ذكره بصيغة ضميره، أو ينظر إلى قاعدة رفض توكيد مظهر بمضمر على أنّها ممّا فيه قسريّة لا تتّفق مع الاستعمال اللّغوي"(١٠).

---

(١) ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ج٢/ص٥٧١.

(٢) انظر: برجشتراسر، **التطوّر النحوي**، ص٨٨. وجبر، **الضمائر في اللّغة العربيّة**، ص١٣٩. والهشيري، **الضمير بنيته ودوره في الجملة**، ص١١٧. وعمايرة، **آراء في الضمير العائد**، ص٧٦. وحماسة، **بناء الجملة العربيّة**، ص١٤٢.

(٣) الزجّاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج١/ص٧٤.

(٤) ابن كمال باشا، **أسرار النحو**، ص١٧٧.

(٥) سيبويه، **الكتاب**، ج١/ص٢٩٣.

(٦) الأنباري، **الإنصاف**، ج٢/ص٧٠٦.

(٧) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢/ص٤٥٨.

(٨) سيبويه، **الكتاب**، ج٢/ص٣٩٠.

(٩) **المصدر السابق**، ج٢/ص٣٩١.

(١٠) عمايرة، **آراء في الضمير العائد**، ص٧٦.

وخلاصة ما سبق، فإنّه بإعادة دراسة ضمير الفصل انطلاقاً من المعنى والغرض التواصلي الذي يأتي في سياقه نجد أنّ هذا التركيب ينتسب إلى باب التوكيد بمعناه الواسع الذي يقوم على: تقوية المعنى، وتحقيقه، وتثبيت قدمه في الصدق، ويعمل على إزالة التوّهم، وتوضيح المعنى، وإضاءة المقصود منه في حال تعدّد الفهوم. وإنّ إعرابه توكيداً اتّساق مع هذا الفهم لوظيفته. وإعرابه توكيدا ليس أهمّ ما في المسألة، فدوره في أداء المعنى هو ما يهمّنا بالدرجة الأولى؛ فالنحو "ليس علماً بالإعراب، ولكن بالوصف الموجب للإعراب"(١).

خاتمة:

تناول هذا البحث ضمير الفصل في العربيّة ودوره في أداء المعنى، في ضوء الرؤية الجرجانيّة للتراكيب النحويّة، التي ترى أنّ المعنى هو خلاصة تضافر عدد من العناصر على رأسها غرض الخطاب مع التراكيب النحويّة المشكّلة له، وطرائق تأليفها أو نسجها. وقد عرض البحث لصورة ضمير الفصل في كتب النحو، وتبيّن أنّ النحاة –مع إحساسهم الكبير بدور ضمير الفصل في صناعة المعنى– لم يتعمّقوا في وظيفته في النّص، ورصد البحث تشكّلات ضمير الفصل في سورة يوسف (عليه السلام) وحلّل تحوّلات البنية والدلالة فيها، عبر عرض الصور التركيبيّة لمجيئه في السورة الكريمة. ويدعو البحث إلى إدراج ضمير الفصل ضمن أسلوب التوكيد بمعناه الواسع، الذي يقوم على تحقيق المعنى وتقويته، لاعتبارات كثيرة أوردناها في ثنايا البحث. ويدعو –كذلك– إلى استكمال دراسة التراكيب النحويّة في العربيّة وفقا للرؤية الجرجانيّة التي تجعل المعنى أساس التركيب اللّغوي.

(١) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٨٣.